فلسطين اليوم

متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

التاريخ : الثلاثاء 2012/6/5

ملحق خاص

الموقف الإسرائيلي من التحركات والاحتجاجات في الأردن

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 5034-14بيروت – لبنان

هاتف: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

مواقف إسرائيلية رسمية:

02 مؤتمر إسرائيلي لمناقشة تحويل الأردن إلى دولة قومية للفلسطينيين 5
3. السفارة الإسرائيلية في عمّان: تصريحات مؤتمر "تل أبيب" لا تعبر عن موقف حكومتها 5
4. إقتراح إسرائيلي بتأهيل جزء من نهر الاردن وتحويله الى مرفق سياحي بيئي 6
5. "عمون": "عوزي آراد" زار عمّان سراً واجتمع بجودة 6
6. "هآرتس" تحذّر من "ضائقة إستراتيجية" تهدّد تل أبيب بسبب فقدانها لحلفائها 7
7. مطالبة صهيونية بعدم ترك الأردن يواجه مصير تونس ومصر في ضوء توفر مقومات الثورة 7
8. عوزي ديان يطالب بانشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة لحل الصراع بالمنطقة 7
9. نتنياهو: غور الأردن يجب أن يبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أي تسوية 8
10. عرائض يهودية تطالب عبد الله الثاني بإعلان الأردن دولة فلسطينية 9
11. الطيبي: تصرف الداد أمام السفارة الاردنية حركات بهلوانية وهذيان سياسي 9
12. يديعوت: مسؤول إسرائيلي يزور عمان سراً لبحث إقامة جسر ملاصق للمسجد الأقصى 9
13. بيريز يدعو الفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات والحفاظ على السلام مع مصر والأردن 10
14. يديعوت: أزمة بين الاردن و"إسرائيل" على خلفية هدم واعادة بناء جسر باب المغاربة 10
15. "إسرائيل" تنشىء مغطساً مزعوماً للمسيح في الأراضي الأردنية 11
16. عضو الكنيست اليميني أرييه إلداد يعيد طرح الوطن البديل 11
17. "يديعوت أحرونوت": الأردن حذرت "إسرائيل" من عملية إيلات 12
18. "جيروزاليم بوست": السلطات الاسرائيلية قلقة من "انهيار" علاقاتها مع الأردن 12
19. "إسرائيل" تستمر في تزويد الأردن بـ 10 ملايين متر مكعب من المياه الإضافية 12
20. مدير عام معهد بيغن السادات: على "إسرائيل" استغلال الوضع لضمّ الكتل الاستيطانيّة وغور الأردن 13
21. "غولد": لابد من إبقاء السيطرة على غور الأردن 14
22. "إسرائيل" قلقة من فتح مكاتب لحماس في القاهرة وعمان 15
23. معاريف: ملك الأردن توصل إلى قناعةٍ بأن تل أبيب تعمل على إسقاط نظامه 15
24. مسؤول إسرائيلي يدعو إلى التنسيق مع الأردن لهدم جسر "المغاربة" بالقدس 15
25. نائب إسرائيلي: خطة "الأردن هو فلسطين" أصبحت أكثر واقعية من أي وقت مضى 16
26. ليبرمان بلهجة جديدة: الأردن ليست فلسطين 16
27. "اسرائيل" تحذر من اعتزام الاسلاميين بالأردن تنظيم مسيرة مليونية للحدود 17
28. نتنياهو: معاهدتي السلام مع مصر والأردن ذخر استراتيجي 17
29. شمعون بيريز يجتمع مع ملك الاردن بشأن محادثات السلام 17
30. الجنرال في الاحتياط عوزي دايان يؤكد ضرورة ضمّ غور الأردن للدولة العبريّة 18
31. "إسرائيل" تبني سياجا حدوديا مع الأردن خوفا من «تطورات سلبية في العراق وجيرانه» 19
32. ليبرمان: "اسرائيل" لن تتخلى عن غور الأردن 20
33. قلق صهيوني من تردي العلاقات مع الأردن وحديث عن قطيعة تامة بين الملك و"نتنياهو" 20
34. معاريف: مخطط إسرائيلي للسيطرة على غور الأردن 21
35. خبير صهيوني: العاهل الأردني بدأ يفقد قوته والأردن ليس بمنأى عن "الربيع العربي" 21

36. بحث إسرائيلي: فكرة الوطن البديل في الأردن ستؤدي لحرب أهليّة 21
37. سفير "إسرائيل" السابق في عمان: الأردن سيواجه الاختبارات الأكثر صعوبّة بسبب الثورات 22
38. «الشرق الأوسط»: محادثات أردنية إسرائيلية سرية حول قضيتي الأمن والحدود 23
39. يديعوت: حرق العلم الإسرائيلي في عمّان سببه عدم استقرار الحكم في الأردن 23
40. نائب يهودي بالكنيست يطلق حملته الانتخابية: "الأردن هو موطن الفلسطينيين" 24
41. باراك: بين نهر الأردن والبحر المتوسط ستكون دولة "إسرائيل" فقط 24
42. صحيفة "كلكلست": جهود إسرائيلية لإحياء المنطقة الصناعية بين "إسرائيل" والأردن 25
43. "إسرائيل" تعتزم إحياء مشروع المنطقة الصناعية مع الأردن 25
44. "جيروزاليم بوست": تل أبيب تعارض عقوبات على الأردن خوفاً على نظام الحكم 26

الجيش والأمن الإسرائيلي:

45. لواء الغور بالجيش الإسرائيلي يشدد الإجراءات على الحدود بسبب تحركات الشارع الأردني 26
46. ضباط الجيش الإسرائيلي يحترفون التهريب على حدود مصر والأردن 26
47. تمرين أردني ـ إسرائيلي حول احتمال وقوع زلزال في المنطقة 28
48. مسؤول استخباري: الأردن سيتعرض لضغوط كبيرة من الشارع وسيتبنى مطالب أكثر راديكالية 29
49. رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق يحذّر من نشوء "نظام معادٍ" في الأردن 29
50. مؤرخ يهودي: تحويل الأردن إلى جمهورية اتحادية مع فلسطين الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية 30
51. تقدير استراتيجي صهيوني للآثار المتوقعة للثورات العربية على مستقبل الكيان 30
52. "إسرائيل" تفتتح "قصر اليهود" على ضفاف نهر الأردن أمام الزوار بعد أن كان منطقة عسكرية 31
53. الجيش الاسرائيلي يحصن حدوده مع قطاع غزة ومصر والأردن 31
54. الاستخبارات الإسرائيلية: "إسرائيل" تسعى لاستعادة الدور الأردني في الأراضي المحتلة 32
55. خطة عسكرية إسرائيلية لتعزيز عمليات المراقبة للحدود مع الأردن 32
56. يديعوت: "إسرائيل" تفجر ألغاما أرضية تمهيدا لبناء سياج حديدي على الحدود مع الأردن 32

تقارير:

57. يديعوت: العلاقات الأردنية الإسرائيلية وصلت الى القطيعة الكاملة 33
58. "ويكليكس": العلاقة الإستراتيجية مع الأردن لا تلغي التخوف من تغيّر الأوضاع فجأة 35
59. سيناريو التمرد الأردني والتحذيرات الأمريكية 36
60. دراسة إسرائيليّة: تهديد استقرار الاردن سيمس بالهدوء على حدود "إسرائيل" الشرقيّة 40
61. وثيقة أمنية "إسرائيلية" تدحض الإدعاءات بضرورة السيطرة على منطقة غور الأردن 42
62. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: الإخوان والنظام الملكي الأردني 46
63. أبرز تقويمات مؤتمر هرتسليا 2012: المخاطر الكامنة في الهزّة التي تجتاح الشرق الأوسط 47
64. تقرير استراتيجي ـ جامعة تل أبيب: تضعضع المحيط الاستراتيجي الذي تعمل فيه "إسرائيل" 53

مقالات:

65. **ضفتان فلسطينيتان**... غاي بخور 61
66. **الاحتياجات الأمنية الحيوية لـ "إسرائيل" في المرحلة المقبلة**... غيورا إيلاند 62
67. **المشعل الوطني الاردن هو الاردن**... سميدار بيري 66
68. **الأردن أكثر أهمية لروسيا من "إسرائيل"**... ليونيد ألكسندروفتش 67
69. **الزاوية الاردنية: ملك في واقع متغير**... هيئة تحرير يديعوت 68
70. **اختبارات قاسية تنتظر علاقات "إسرائيل" مع شركائها العرب**... إهود يعاري 70
71. **مبادرة ايتمار: السيطرة في غور الاردن ..**عوزي دايان 70
72. **"إسرائيل" والملكية الدستورية في الأردن..**صالح النعامي 71
73. **دور الأردن في المنظور الإسرائيلي..**وليد عبد الحي 75
74. **غمز إسرائيلي من قناة فلسطين لحساب الأردن!..**انطوان شلحت 80
75. **"إسرائيل" تتخبط وحيدة في بحر مستقبل مجهول**... توماس فريدمان 83
76. **هل يتوقع الأردن حربا مع "إسرائيل"؟**... ماهر أبو طير 85
77. **"إسرائيل" ومحيطها الاستراتيجي: الفرص لمبادرة سياسية...**شلومو باروم وشمعون شتاين 87
78. **المطلوب إسرائيلياً للمساعدة في استقرار الأردن**... د.أفرايم سنيه 89
79. **ربيع ضبابي**... عكيفا الدار 90
80. **الربيع العربي يطرق باب عبدالله**... تسفي برئيل 92
81. **الفلسطينيون والتفاوض: ذريعة اسمها الاستيطان!**... دوري غولد 93
82. **ليس الملك عاريا**... ناحوم برنياع 95
83. **وقف المفاوضات أشد خطرا من عدم نجاحها**... د. غاي زيف 97
84. **الوطن البديل وضفتان للأردن.. يسودان المشهد الصهيوني**... نواف الزرو 98
85. **مفهوم "إسرائيل" لحدود الدولة الفلسطينية** ... باراك رافيد 102
86. **محددات التعامل الإسرائيلي مع التهديدات الإقليمية**... د. عدنان أبو عامر 104
87. **الاردن لا يريد الفلسطينيين**... موشيه آرنس 105
88. **حكومة جديدة في الاردن**... عوديد عيران 106

صورة وكريكاتيرات مختارة: 108

* * *

1. المقدمة

إن اندلاع الثورات في عدد من الدول العربية، خصوصاً تلك التي طالت الدول المجاورة لـ"إسرائيل"، مثل مصر وسورية، والتي توقع بعض المحللين بأن تصل الأردن، خصوصاً بعد التحركات الداعية للإصلاحات السياسية في المملكة، جعل نسبة الأمن التي كانت تشعر بها "إسرائيل" تختلف عن النسبة التي كانت تعيشها في ظل الحكومات العربية السابقة.

فصناع القرار في "إسرائيل" يرقبون التحركات الداعية للإصلاحات السياسية في الأردن، ويحبسون أنفاسهم انتظاراً لنتائجها، ويبدون قلقهم من التطورات المشهد الأردني، فتغيير النظام في الأردن، القائم على الملكية الدستورية، يمثل تحدياً لـ"إسرائيل"، لأنه يفضي إلى تغيير طابع العلاقات التي ظلت تربط "إسرائيل" بالأردن؛ فالنظام في الأردن يشكل حلقة أمان في المحيط الاستراتيجي لـ"إسرائيل" منذ توقيع اتفاقية وادي عربة.

ولأهمية الموضوع خصص قسم الأرشيف والمعلومات ملحقاً خاصاً عن الموقف الإسرائيلي من التطورات على الساحة الأردنية، ومن أجل تغطية هذه المواضيع، سنقوم بعرض المواقف الإسرائيلية بكافة جوانبها من بداية الحراك حتى تاريخ صدور الملحق، كما سنعرض أبرز التحليلات والمقالات حول تأثيرات هذا الحراك على "إسرائيل".

مواقف إسرائيلية رسمية:

2. مؤتمر إسرائيلي لمناقشة تحويل الأردن إلى دولة قومية للفلسطينيين

أفادت تقارير إسرائيلية أن عضو الكنيست أرييه إلداد (الاتحاد القومي) تمكن من تجنيد يميني متطرف من البرلمان الهولندي، خيرط ويلدرز، للمشاركة، الشهر القادم، في مؤتمر يطالب بالتخلي عن "حل الدولتين لشعبين"، وتحويل الأردن إلى دولة الفلسطينيين القومية.

وعلم أنه من المقرر أن يناقش المؤتمر المشار إليه إيجابيات ونواقص "الخطة". كما سيشارك فيه الوزراء السابقون موشي آرنس وعامي أيالون، وهما ليسا من المؤيدين لها.

وبحسب إلداد فإن "حل الدولتين لشعبين" يشكل خطرا على وجود دولة "إسرائيل"، وأن الهدف من المؤتمر هو مناقشة هذا "الحل" بتوسع.

وأضاف أنه تم توجيه الدعوة إلى "عدد كبير من الشخصيات من اليمين، وحتى من اليسار الذين لا يؤيدونها، وذلك لعرض نواقصها ونقاط الضعف فيها، والحلول السياسية التي يقترحونها".

وقال إلداد إن ويلدرز يؤيد تحويل الأردن إلى دولة قومية للفلسطينيين، وأنه سيعرض موقفه الذي يدعي أن إقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن من الممكن أن يشكل خطرا على وجود إسرائيل.

عرب 48، 2010/11/8

3. السفارة الإسرائيلية في عمّان: تصريحات مؤتمر "تل أبيب" لا تعبر عن موقف حكومتها

عمان – حاتم العبادي: أصدرت سفارة إسرائيل في عمان بياناً قالت فيه إن التصريحات التي أطلقت في مؤتمر تل أبيب حول رفض مبدأ الأرض مقابل السلام مع الفلسطينيين واقتراح إقامتهم بشكل «طوعي» في الأردن كوطن بديل «لا تعبر عن موقف الحكومة الإسرائيلية».

وكان النائب الهولندي اليميني المتطرف غيرت فيلدرز أعرب خلال المؤتمر عن رفضه مبدأ الأرض مقابل السلام مع الفلسطينيين، مقترحا أقامتهم بشكل «طوعي» في الأردن الذي وصفه بأنه الدولة الفلسطينية الحقيقية، وقال: «بما أن الأردن هو فلسطين يجب على الحكومة الأردنية استقبال جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون الإقامة فيه».

وقالت السفارة في بيانها الذي نشرته صحيفة «جوردان تايمز» الأردنية الناطقة باللغة الإنجليزية «إن التصريحات التي خرجت من عدد من الأشخاص خلال الأيام القليلة الماضية في سياق مؤتمر تل أبيب الذي ناقش حلولا بديلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني, لا تعبر عن موقف حكومة إسرائيل».
وأضافت أن «دولة إسرائيل ملتزمة بمعاهدة السلام مع الأردن الموقعة قبل 16 عاما وستستمر في سعيها لدعم وتحصين علاقتها مع جارها الشرقي المهم الذي تشترك معه بمصالح مهمة».
وقد أرسلت الخارجية الأردنية مذكرة احتجاج للحكومة الإسرائيلية طالبت فيها «بإدانة المواقف التي يطلقها المؤتمر وبإعلان تناقضها مع موقفها الرسمي».
وكانت سفيرة هولندا في الأردن أكدت في تصريحات صحافية أن موقف فيلدرز «لا يمثل موقف حكومة بلادها, التي تحرص على تطوير علاقاتها بالأردن وتؤيد حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش بأمن إلى جانب إسرائيل».

العرب، الدوحة، 2010/12/10

4. إقتراح إسرائيلي بتأهيل جزء من نهر الاردن وتحويله الى مرفق سياحي بيئي

عمان– لقمان اسكندر: أثار ما أشيع عن طلب وزير الخارجية ناصر جودة من وزارتي المياه والسياحة وسلطة وادي الأردن دراسة مقترح اسرائيلي بتأهيل جزء من نهر الاردن وتحويله الى مرفق سياحي بيئي جدلا واسعا بين الأوساط الأردنية.
وكان مستشار الامن القومي الاسرائيلي عوزي أراد اجتمع يوم الثلاثاء الماضي مع جودة في وزارة الخارجية الاردنية وقدم له اقتراحا اسرائيليا بتأهيل جزء من نهر الاردن وتحويله الى مرفق سياحي بيئي، واستخدام الجزء المؤهل من النهر لأغراض الرياضة المائية. وبدأت وزارتا المياه والسياحة وسلطة وادي الاردن اجراءات دراسة المشروع وتقويمه ليصار الى اجابة الجانب الاسرائيلي على طلبه، استنادا الى مصادر مطلعة.

البيان، دبي، 2011/1/5

5. "عمون": "عوزي آراد" زار عمّان سراً واجتمع بجودة

عمون . خاص: كُشف في تل أبيب صباح الأحد عن زيارة قام بها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي "عوزي اراد " لعمان نهاية الأسبوع المنصرم. وكان جدول أعمال زيارة المسئول الأمني الإسرائيلي محاطا بالسرية التامة هنا في عمان، وعلم أنه اجتمع بوزير الخارجية ناصر جودة ورئيس الديوان ناصر اللوزي وبعض المستشارين، ولم يعلم موضوع البحث بين الطرفين إلا ان مصادر سياسية ترى أن هناك اجتماعات مكثفة تعقد بين مسئولين إسرائيليين وأطراف عربية تمهيدية قبل الزيارة التي سيقوم بها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لمصر للقاء الرئيس المصري حسني مبارك والتي تستهدف دفع المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية حسب أهل السياسة.

عمون،الأردن، 2011/1/2

6. "هآرتس" تحذّر من "ضائقة إستراتيجية" تهدّد تل أبيب بسبب فقدانها لحلفائها

الناصرة: حذّرت صحيفة هآرتس، من "ضائقة إستراتيجية" قد تشهدها تل أبيب في ظل "فقدانها المستمر لحلفائها"، داعية الحكومة الإسرائيلية إلى التحرّك سريعاً لإيجاد مخرج لـ "المأزق الحالي" وحلفاء جدد في المنطقة.

وقالت الصحيفة، في عددها الصادر اليوم الأحد، "إن الأحداث في مصر وضعت إسرائيل في ضائقة إستراتيجية، إذ أنها بقيت بدون أصدقاء في الشرق الأوسط"، وأضافت "العزلة المتزايدة التي تواجهها تل أبيب في المنطقة والضعف البارز للولايات المتحدة سيضطران إسرائيل للبحث عن مخرج وعن حلفاء جدد"، وفق تقديرها.

وفي سياق متّصل، أعرب مصدر أمني إسرائيلي مسؤول عن مخاوف تل أبيب وقلقها البالغ من تداعيات ما أسماه بـ "مفعول الدومينو وأحجاره المتساقطة الواحد تلو الآخر، وانتشار عدوى ما جرى في تونس ومصر إلى دول عربية أخرى في المنطقة"، على حد وصفه.

ورأت مصادر إسرائيلية أخرى أن الوضع في مصر "معقد وقد يؤثر على التوازن الاستراتيجي في المنطقة"، فيما حذّرت من مغبّة انتقال هذه الأوضاع إلى مناطق أخرى خارج الحدود المصرية.

وأضافت "إن إسرائيل بقي لها شريكان إستراتيجيان في المنطقة هما الأردن والسلطة الفلسطينية، وكلاهما يضمنان الجبهة الشرقية لإسرائيل ويعملان على إحباط هجمات تستهدف إسرائيل، إلا أن العلاقات معهما معقدة"، على حد قولها.

قدس برس، 2011/1/30

7. مطالبة صهيونية بعدم ترك الأردن يواجه مصير تونس ومصر في ضوء توفر مقومات الثورة

طالبت جهات صهيونية نافذة بالإدارة الأمريكية بألا تترك واشنطن الأردن لمصيره، أو إثارة النزاع بين السياسيين ورجال الجيش، مثلما فعلت في مصر وتونس، في ضوء أنَّ الأردن هو حليف قديم للإدارة في واشنطن، وليس من الصدفة جاءت زيارة رئيس الأركان الأمريكي، مايك مولين، إلى عمَّان. وكشفت هذه الجهات عن إعداد ورقة عمل صهيونية عن الأوضاع في الأردن، وُضعت خلالها تقديرات عن احتمال انتقال أثر "الدومينو" إلى المملكة الهاشمية، نظراً لوجود معطيات خطيرة عن الضائقة الإقتصادية، ومعدلات البطالة العالية، والتخوّف من موت المفاوضات السياسية، والذي من شأنّه أنْ يجدد المقولة التاريخية بأنَّ الأردن هو فلسطين، وتسخين أجواء الفلسطينيين في الضفتين، ضد القصر الرئاسي في عمَّان.

موقع قضايا مركزية (عن العبرية، ترجمة المركز)
التقرير المعلوماتي 2183، 2011/2/17

8. عوزي ديان يطالب بانشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة لحل الصراع بالمنطقة

رام الله . وليد عوض: طالب رئيس مجلس الامن القومي الاسرائيلي السابق الجنرال 'عوزي ديان' بانشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة لحل المشكلة الفلسطينية على حد قوله.

ودعا ديان المقرب من نتنياهو للتوصل إلى حل إقليمي للمشكلة الفلسطينية عن طريق إنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة وذلك كرد على التغيرات الاستراتيجية الكبيرة في المنطقة .

وفي كلمة القاها في'النادي التجاري الصناعي في تل ابيب ونقلتها صحيفة 'مكور ريشون' الاسرائيلية اليومية قال"نظرا لعدم اليقين في المنطقة، فإنه يتعين على إسرائيل أن تأخذ زمام المبادرة في العمليات التي تخدم مصالحها، مثل وقف جميع الاتصالات مع سورية ودفع عجلة الحل الإقليمي التي من شأنها خلق نظام مشترك يشمل المملكة الأردنية الهاشمية والفلسطينيين والذي سيحكم أيضا الأجزاء الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتباره مفتاح الحل الاستراتيجي للمنطقة'.

وتابع 'يتعين على اسرائيل للحفاظ على السيادة الكاملة في القدس الموحدة' وعدم السماح بحق العودة والحفاظ على السيطرة الكاملة على وادي الأردن بأسره باعتباره الحدود الشرقية لاسرائيل'.

وحول'تأثير الثورات في العالم العربي قال ان 'الاحداث'في الشرق الأوسط أضعفت السلطة الفلسطينية 'وحماس'، موضحا 'ان الولايات المتحدة ليس لديها حتى الآن سياسة منظمة في الشرق الاوسط'.

'وقال دايان 'التغييرات' في الشرق الأوسط ستكون جيدة'لاسرائيل على المدى الطويل، على الرغم من حقيقة أن هناك سيكون قليلا جدا من المشاكل في المدى القصير 'مثل انضمام مصر الى محور الشر' في الشر وتضرر 'نظام الحكم في السعودية الذي سيؤثر على الاقتصاد'.

وفيما يتعلق الولايات المتحدة ، قال ديان"إن الأمريكيين لم تكن لديهم سياسة واضحة في الشرق الأوسط، ولكن الوضع الحالي يوضح مرة أخرى أن إسرائيل هي الصديق الوحيد الديمقراطي المستقر في المنطقة'.

القدس العربي، لندن، 2011/3/7

9. نتنياهو: غور الأردن يجب أن يبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أي تسوية

تل أبيب: نظير مجلي: في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع الدولي إسرائيل بإحداث انعطاف نحو إنجاح عملية السلام، خصوصا في ظل التطورات الجديدة في العالم العربي، واصلت الحكومة الإسرائيلية استغلال هذه الأحداث لصالح مشاريعها العسكرية والتوسعية، فصرح رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بأن غور الأردن يجب أن يبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية في أي تسوية باعتباره خط الدفاع الأول.

وصرح وزير الدفاع، إيهود باراك، في مقابلة صحافية مع صحيفة «وول ستريت جورنال» نشرت أمس، بأنه وبسبب أحداث العالم العربي باتت إسرائيل تحتاج إلى مساعدات أميركية بقيمة 20 مليار دولار إضافية.

وكان نتنياهو قد شارك في جولة تفقدية على طول نهر الأردن، فتحدث عن وجوب بقاء الجيش الإسرائيلي منتشرا على امتداد نهر الأردن في أي أوضاع وأي تسوية مستقبلا ما سيضمن أن تعيش دولة إسرائيل في مأمن. وأوضح نتنياهو أن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل تقع في نهر الأردن وخط الدفاع يبدأ في غور الأردن فلا بديل له. و«في حال كانت هذه الحدود سائبة فمعنى ذلك أنه سيكون بالإمكان تسلل مخربين وتهريب صواريخ وقذائف صاروخية تطال كلا من تل أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع وجميع أنحاء الدولة».

وربط نتنياهو بين هذا المطلب الاحتلالي والهبات الشعبية في العالم العربي وتغيير عدد من الأنظمة فيها، فقال «إذا كان هذا الأمر (مواصلة احتلال غور الأردن)، صحيحا قبل التطورات الأخيرة في المنطقة فإنه صحيح اليوم أكثر من ذي قبل، إذ إننا نعيش الآن في عالم يمر بهزة كبيرة جدا والمنطقة حولنا برمتها تواجه في واقع الأمر حالة من عدم الاستقرار وزلزالا سياسيا وأمنيا لا نرى نهاية له حتى الآن. وفي هذه الحالة يتوجب علينا أكثر من أي وقت مضى توفير أسس متينة للأمن للذود عن حياض الوطن».

الشرق الأوسط، لندن، 2011/03/09

10. عرائض يهودية تطالب عبد الله الثاني بإعلان الأردن دولة فلسطينية

غزة – «الشرق الأوسط»: تقدم أحد قادة اليمين الإسرائيلي بعريضة للسفارة الأردنية في تل أبيب تطالب الملك عبد الله الثاني بإعلان الأردن دولة فلسطينية. ورفض السفير الأردني استقبال عضو الكنيست اري الداد من حزب «الاتحاد الوطني» أو تسلم العريضة التي تحمل توقيعات 6 آلاف يهودي من مختلف دول العالم. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن الداد حاول استغلال يوم عيد الاستقلال الأردني، الذي وافق أمس، لتسليم العريضة. وأشارت الإذاعة إلى أن مجموعات يهودية أخرى يفترض أن تقوم بتسليم هذه العريضة للسفارات الأردنية في واشنطن وموسكو ولاهاي وكوبنهاغن. وقال الداد للصحافيين: «إذا لم يبادر الملك الأردني إلى ذلك، فإنه سيجد نفسه ملاحقا من الجماهير الأردنية في الشوارع والساحات العامة». وأشار إلى أن العالم يطالب بحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ويطالب بدولة فلسطينية مستقلة، وأن الحل موجود ويمكن تحقيقه بإعلان دولة فلسطينية في الأردن، وبهذا ينتهي الصراع.

الشرق الأوسط، لندن، 2011/5/25

11. الطيبي: تصرف الداد أمام السفارة الاردنية حركات بهلوانية وهذيان سياسي

عمان–كمال زكارنة: وصف العضو العربي في الكنيست الاسرائيلي الدكتور احمد الطيبي رئيس كتلة الموحدة والعربية للتغيير تصريحات النائب الصهيوني المتطرف اريه الداد ضد الاردن وتصرفه امام السفارة الاردنية في تل ابيب بانها « حركات بهلوانية وهذيان سياسي لمن جن جنونهم ازاء تصاعد القبول الدولي لفكرة قبول فلسطين في الامم المتحدة».

وقال الطيبي«ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة ولها احترامها ومكانتها الدولية والعربية ومواقف الداد المستهجنة لن تنال من مكانة الاردن بل بالعكس تماما».

الدستور، عمّان، 2011/5/26

12. يديعوت: مسؤول إسرائيلي يزور عمان سراً لبحث إقامة جسر ملاصق للمسجد الأقصى

كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» ان سكرتير الحكومة الاسرائيلية تسفي هاوزير قام بزيارة سرية إلى العاصمة الأردنية عمان لبحث إقامة جسر بالقرب من المسجد الأقصى، حيث اجتمع مع كبار المسؤولين في الحكومة الأردنية دون توضيح نتائج الاجتماعات.

ونفت الدائرة الإعلامية في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية قيام هاوزير بزيارة عمان الاسبوع الماضي. يشار انه يوجد جسر خشبي في المنطقة نفسها تدعي إسرائيل انه ايل للسقوط.)

البيان، دبي، 2011/6/13

13. بيريز يدعو الفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات والحفاظ على السلام مع مصر والأردن

الناصرة . زهير أندراوس: دعا رئيس الدولة العبريّة، شمعون بيريس، الزعماء الفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، مؤكداً أنه لا بديل منها في ضوء الواقع الآخذ في التغير في الشرق الأوسط، وشدّد على أهمية الحفاظ على اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن.
وجاءت دعوة بيريس هذه في سياق الخطاب الذي ألقاه لدى افتتاح ما يُسمى بمؤتمر رئيس الدولة، الذي بدأ أعماله في القدس الغربيّة أمس، وسينتهي اليوم الخميس. وحذّر بيريس من خطورة النظام الإيراني الذي يسعى لامتلاك أسلحة نووية، ويدعو إلى القضاء على إسرائيل، ويزوّد حزب الله و(حماس) بالأسلحة، مؤكداً أنه في الوقت الذي يتعين فيه على إسرائيل أن تسعى للسلام لا يجوز لها أن تتغاضى عن المخاطر.
القدس العربي، لندن، 2011/6/23

14. يديعوت: أزمة بين الاردن و"إسرائيل" على خلفية هدم واعادة بناء جسر باب المغاربة

تل ابيب – قالت مصادر اسرائيلية امس ان ازمة دبلوماسية حادة بين الاردن واسرائيل آخذة بالتبلور بسبب نية اسرائيل هدم جسر باب المغاربة قرب اسوار البلدة القديمة في القدس. وقالت صحيفة "يديعوت احرونوت" الاسرائيلية امس نقلا عن مصادر اسرائيلية ان الدولتين اجرتا وطوال اسابيع اتصالات سرية حول موضوع هدم الجسر المؤقت وبناء جسر جديد دائم مكانه وتوصلتا الاسبوع الماضي الى اتفاق حول هدم الجسر المؤقت، وتعهد الاردن، وفقا للصحيفة الاسرائيلية، بعدم العمل ضد اسرائيل في منظمة "اليونسكو".
لكن بالضبط في اليوم الذي وقع الاتفاق فيه فوجيء الاسرائيليون باكتشاف تقديم الاردن ومصر والعراق والبحرين مشروع استنكار حاد جدا لاسرائيل الى لجنة التراث العالمي في "اليونسكو" يدعوها الى الغاء مخطط بناء الجسر.
واضافة لذلك يطالب الاردنيون باستنكار لقيام اسرائيل بحفريات اثرية في البلدة القديمة بالقدس وبارسال وفد من "اليونسكو" للتأكد من وقفها. وورد في مشروع الاستنكار لاسرائيل الذي قدم لليونسكو ان الاردن: "يعرب عن قله من قرار لجنة التنظيم والبناء اللوائية في القدس،الخاص بمخطط باب المغاربة".
وغضبوا في اسرائيل على الخطوة الاردنية وبدأوا على الفور بشن حملة دبلوماسية في محاولة لافشالها. ونفى الاردنيون وفقا لمصادر اسرائيلية، في البداية توقيعهم على اتفاق مع اسرائيل بخصوص بناء جسر باب المغاربة، لكن في اعقاب ضغوط اميركية، اعترفوا بذلك، ولهذا وجدوا صعوبة بايضاح اسباب توجههم لمنظمة "اليونسكو".
وقال مصدر سياسي اسرائيلي كبير امس الاول: "تورط الاردنيون مع الاميركيين ودول اخرى جراء عدم دقتهم، وهذه ليست مجرد ازمة ثقة، لقد اطلقوا النار بأنفسهم على سيقانهم".
وتجدر الاشارة الى معارضة الشرطة الاسرائيلية لهدم الجسر، خوفا من ان يؤدي ذلك الى حدوث اضطرابات عنيفة، وقالت مصادر على علاقة بهذا الموضوع ان نتنياهو يتخوف ايضا من بدء البناء، لكن تمارس عليه مصادر في بلدية القدس ضغوطا كبيرة في محاولة لاقناعه.
القدس، فلسطين، 2011/6/28

15. "إسرائيل" تنشىء مغطساً مزعوماً للمسيح في الأراضي الأردنية

عمان – ياسر مهيار: كشفت وزيرة السياحة والآثار الدكتورة هيفاء أبو غزالة لـ"العرب اليوم" ان وزارة الخارجية الأردنية قدمت رسالة احتجاج إلى دولة الفاتيكان حول انتهاك اسرائيل للقانون والأعراف الدولية بإنشاء موقع يدعى قصر اليهود وموقع المغطس واقامة احتفال به ضم بعض الطوائف الدينية من اجل استفزاز الأردن وتضليل الرأي العام العالمي بحقيقة موقع المغطس الواقع في الأراضي الأردنية.

وكشفت انه تم عقد اجتماع ما بين هيئة موقع المغطس والجانب الإسرائيلي ممثلا في فريق عسكري على جسر الملك حسين, بين خلاله الجانب الأردني رفضهم هذا الانتهاك الخطير, حيث اخبرهم الجانب الإسرائيلي ان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزارة التعاون الدولي في "إسرائيل" هم من رتب وخطط لإقامة هذا الموقع المزعوم وقاموا بدعوة بعض الطوائف المسيحية الارمنية والفرانسيسكان والأثيوبية للاحتفال في الموقع المزعوم.

العرب اليوم، عمّان، 2011/7/28

16. عضو الكنيست اليميني أرييه إلداد يعيد طرح الوطن البديل

يو بي آي: يعمل عضو الكنيست اليميني المتطرف أرييه إلداد من كتلة الوحدة القومية على إعادة طرح مخطط الوطن البديل الإسرائيلي القديم الذي يعتبر أن الأردن هو الدولة الفلسطينية. وقال إلداد في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس ونشرتها اليوم الأحد إنه يعتزم إجراء استطلاع للرأي العام ؤالأردن هذه الأيام من أجل معرفة رأي سكان المملكة في هذا التغيير. وأضاف أن النتائج لن تفاجئه "إذا قالت الأغلبية الساحقة من سكان الأردن، ردا على سؤال حذر، إنهم يرون أنفسهم فلسطينيين". وأشار إلى أن "70 أو 80% من مواطني الأردن هم فلسطينيون ويشكلون الصف الأول الثقافي والسياسي للشعب الأردني".

وقال إلداد إنه ليس أول من طرح مخطط تحويل الأردن إلى الدولة الفلسطينية، وأنه سبقه في ذلك عضوا الكنيست أرييل شارون من ليكود ويغئال ألون من حزب العمل في سنوات السبعينيات. وأضاف إلداد أن هذا المخطط عملي لأنه حتى لو لم تفعل إسرائيل شيئا من أجل دفعه قدما فإنه "ستجري في الأردن تطورات مشابهة لمصر وليبيا وبإمكانه أن يتحول إلى فلسطين من خلال سلسلة مظاهرات وإسقاط النظام الهاشمي". واعتبر أن "العائلة الهاشمية المالكة هي من بقايا العصر الكولونيالي والتي تم زرعها في السكان المحليين لكنها لا تمثل مصلحة الشعب الفلسطيني، والنقاش ليس إذا كان هذا سيحدث لأنه بالإمكان أن يحث غدا".

خطة لاسرائيل

وقال إلداد إن ما يقلقه هو أنه إذا حدث هذا الأمر صباح غد فإن إسرائيل لم تضع خطة للتعامل مع هذه الوضعية، معتبرا أنه بهذه الحالة سيفقد الفلسطينيون مكانة اليتيم الذي لا دولة له وأن سيطرتهم على الأردن ستكون أفضلية هائلة بالنسبة لإسرائيل في نظر العالم. واعترف أن مجرد البحث في هذا الموضوع يسبب ضررا لإسرائيل في علاقاتها مع الأردن، وأعرب عن اعتقاده بأن "ملك الأردن لن يبقى طويلا في الحكم" مشيرا إلى أن الكثير من صناع القرار بإسرائيل سيرحبون علنا أو سرّا بإقامة

دولة فلسطينية بالأردن. ودعا إلداد إلى أن تستغل إسرائيل المسعى الفلسطيني بالأمم المتحدة لنيل اعتراف دولي بالدولة في حدود عام 1967 في سبتمبر/ أيلول المقبل من أجل ضم الضفة الغربية إليها.

الجزيرة نت، الدوحة، 2011/8/15

17. "يديعوت أحرونوت": الأردن حذرت "إسرائيل" من عملية إيلات

ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن السلطات الأردنية مررت تحذيراً أمنياً لـ"إسرائيل" حول رصد خلية تستعد لتنفيذ هجوم مسلح، وذلك قبل ساعات من وقوع العمليات الفدائية في إيلات. وبحسب يديعوت فإن الاستخبارات الأردنية وفرت لـ"إسرائيل" معلومات مسبقة عن عملية ستجري، ولكن المعلومات وصلت قبل الحادث بزمن قصير.

السفير، بيروت، 2011/8/19

18. "جيروزاليم بوست": السلطات الاسرائيلية قلقة من "انهيار" علاقاتها مع الأردن

عمان – تغريد الرشق: كشفت صحيفة جيروسالم بوست الإسرائيلية في تقرير لها نشر أمس عن قلق إسرائيلي من تنامي تأثير لجان ومنظمات مقاومة التطبيع مع إسرائيل والتي تمكنت مؤخرا من إحباط أكثر من نشاط تطبيعي.

وقالت الصحيفة في تقريرها إن إسرائيل أصبحت "قلقة من انهيار علاقاتها مع الأردن بعد رفض شركة تأمين أردنية الاستمرار في تأمين سيارات السفارة الإسرائيلية في عمان، وبعد أن انخفضت الصادرات الزراعية الإسرائيلية الى الأردن بنسبة 25 %"، والسبب يعود لازدياد تأثيرعناصر مكافحة التطبيع مع إسرائيل في الأردن".

فبحسب الصحيفة، فإن مصادر إسرائيلية مسؤولة أكدت لها أن "العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الإسرائيلية الأردنية تقع تحت التهديد، بسبب الضغوط المتزايدة من جهات مقاومة التطبيع".

وأرجعت هذه المصادر سبب الزيادة في معاداة ومقاومة التطبيع إلى "الربيع العربي وجمود المفاوضات، والجهود الفلسطينية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة الشهر القادم.

الغد، عمّان، 2011/8/11

19. "إسرائيل" تستمر في تزويد الأردن بـ 10 ملايين متر مكعب من المياه الإضافية

عمان – إيمان الفارس: تستمر "إسرائيل" بتزويد المملكة الأردنية بما يتراوح ما بين 8 و10 ملايين متر مكعب من المياه الإضافية من بحيرة طبريا. وأكد أمين عام سلطة وادي الأردن سعد أبو حمور، في تصريح إلى"الغد"، استمرارية حصول المملكة على تلك الكمية من المياه وبموجب الاتفاق بين الطرفين لتتم الاستفادة منها في أي وقت ولكافة الأغراض. وبحسب أبو حمور، فإن حاجة الأردن العام الحالي تبلغ نحو 10 ملايين متر مكعب على الأقل من المياه الإضافية من قبل الجانب الإسرائيلي، في الوقت الذي تعذر فيه تخزين أكثر من 3 ملايين في بحيرة طبريا بسبب ضعف الموسم المطري الحالي.

الغد، عمّان، 2011/8/23

20. مدير عام معهد بيغن السادات: على "إسرائيل" استغلال الوضع لضمّ الكتل الاستيطانيّة وغور الأردن

الناصرة . 'القدس العربي' من زهير أندراوس: قال البروفيسور إفراييم عنباري، المدير العام لمعهد بيغن السادات للدراسات الإستراتيجيّة في تل أبيب إنّ القرار الفلسطينيّ بوقف المفاوضات مع إسرائيل والتوجه للأمم المتحدّة في أيلول (سبتمبر) القادم بهدف الحصول على اعتراف دوليّ بالدولة الفلسطينيّة المستقلة في حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) من العام 1967، لن يجلب للفلسطينيين دولة، أوْ أقّل من ذلك،

وبرأيه فإنّ منظمة الأمم المتحدّة هي مؤسسة مُفلسة أخلاقيًا، وغير فعالة تمامًا في معالجة الخلل في الحركة الوطنية الفلسطينية، وبموازاة ذلك، أضاف، فإنّ الدولة العبريّة موحدة وقوية بما فيه الكفاية لمواجهة التحدي المتمثل في الخطوة الفلسطينية أحاديّة الجانب، على حد تعبيره..

وتحت عنوان (بعد سبتمبر سيحل أكتوبر) كتب البروفيسور الإسرائيليّ في ورقة عمل بحثيّة أنّه في وقت سابق من هذا العام، قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قطع المفاوضات مع إسرائيل، وقام بالإعلان عن ذلك، وأشار في حينه إلى أنّه سيتوجه إلى الأمم المتحدة في سبتمبر لتقديم طلب للاعتراف بالدولة الفلسطينيّة المستقلة. ولكن في الأمم المتحدّة، أشار بروفيسور عنباري، من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدّة الأمريكيّة باستعمال حق النقض (الفيتو) ضدّ الطلب الفلسطينيّ، وبالمقابل فإنّ الأغلبيّة العظمى من دول مجموعة (GA) ستُصوت إلى جانب المشروع الفلسطينيّ في الأمم المتحدّة، ومن المرجح أن تؤيد اقتراح الاعتراف بدولة فلسطينية داخل حدود 1967. مع ذلك، شدد الباحث الإسرائيليّ على أنّ مثل هذا القرار ليس مُلزمًا وفقًا للقانون الدولي، كما أنّه سيؤدي إلى ردود أفعال سلبيّة من كلٍ من إسرائيل وأمريكا، ودول أخرى في المجتمع الدوليّ، التي لا توافق على التوجه الفلسطينيّ أحادي الجانب، لأنّه قد يثير المشاكل والخلافات داخل الحلبة الدوليّة من عواقب مصادقة الأمم المتحدة على الطلب الفلسطينيّ ، كما أشار البروفيسور إلى التحذير الذي أطلقه وزير الأمن الإسرائيلي، ايهود باراك، الذي قال إنّ الاعتراف قد يؤدي إلى تسونامي سياسي. ورأى البروفيسور أنّ هذه المخاوف مبالغ فيها إلى حدٍ كبيرٍ، أولاً، المتحدة تفتقر إلى الشرعية لأنها مؤسسة مفلسة أخلاقيا، لأنّها تؤيد أسوأ المعتدين ومنتهكي حقوق الإنسان في العالم، ومن غير الواضح كيف يمكن لقرار كهذا من قبل مؤسسة عاجزة أن يكون له تأثير في الصراع العرقي منذ قرن من الزمان في الأرض المقدسة، ماذا يمكن للأمم المتحدة القيام به في الواقع لتنفيذ توصيات الجمعية العامة؟ وسوف تكون النتيجة سلبية بالتأكيد، مما يعزز التعنت الفلسطيني، على حد تعبيره.. وقال أيضًا إنّه بالإضافة إلى زيادة التعنت الفلسطينيّ بعد الاعتراف، فإنّه من المستحيل رأب الخلافات بين الفصائل الفلسطينيّة المختلفة، ذلك أنّ الأمم المتحدّة عاجزة عن أداء هذا الدور الذي فشلت فيه قوى عربيّة كبيرة مثل مصر والعربيّة السعوديّة، وبالمقابل فإن الأمم المتحدّة قادرة على إقناع الفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وأنْ تُقدّم المعونات الاقتصاديّة للضفة الغربيّة ولقطاع غزة، ولكنّها لا ولن تتمكن من القضاء على تخطيط حماس وشهوتها لقتل اليهود والقضاء على إسرائيل؟ ولا يُمكن للمنظمة الأمميّة من تحرير الفلسطينيين من ثقافة الموت شهداء، على حد تعبيره. وبرأيه فإنّ الأمم المتحدة في وضع يمكنها ضخ البراغماتية في الثقافة السياسية الفلسطينية، الفلسطينيون ما زالوا يصرون على اختراع (حق العودة) للاجئين الفلسطينيين، هذا الحق الذي تعتبره معظم دول العالم بأنّه ليس واقعيّا ويُشكّل عقبة كبيرة في طريق السلام. الفلسطينيون يحاولون إعادة كتابة التاريخ من خلال إنكار التاريخ اليهودي في القدس، فالسلطة ما زالت ترفض التنازل عن الفكرة بأنّها فقدت الصراع على القدس، وهي المدينة عاصمة موحدة، والذي سيدافع عنها اليهود بشدة. وأوضح أنّه مما لا شك فيه إسرائيل أقوى وأنّ الوقت يعمل لصالحها، أمّا الفلسطينيون فإنّهم ما أسماه بالخاسر السيئ، برفضهم الموافقة على صفقة واقعيّة من أجل تحقيق الدولة الفلسطينية. لا يمكن للأمم المتحدة تقديم الدولة، ولا يمكن أن تغير الحقائق على أرض الواقع، ويمكن السلطة الفلسطينية التحرر من التسول للحصول على الدعم الدولي كل بضعة أشهر، بواسطة تقليل البيروقراطية والفساد كشرط أساسي لبناء اقتصاد سليم. وشدد على أنّ قيادة السلطة الفلسطينية تدرك أن خياراتها لمواجهة إسرائيل ستكون مدمرة للغاية بالنسبة للفلسطينيين، ذلك أنّ الدولة العبريّة هي ديمقراطية ومزدهرة وقوية عسكريًا، في حين أنّ

الفساد والاستبداد والبيروقراطية تميز السلطة، مشيرًا إلى أنّ إسرائيل ربحت المعركة في الانتفاضة الأولى والثانية، وبإمكانها الفوز في الجولة الثالثة، على حد قوله. في الواقع، أضاف، فإنّ توجها للامم المتحدة يعتبر فرصة لاتخاذ تدابير من جانب واحد مثل ضم الكتل الاستيطانية ومنطقة غور الأردن، علاوة على ذلك ، يمكن لإسرائيل تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضدّ السلطة لخرقها اتفاق أوسلو، الذي نص على تأجيل القضايا الجوهرية إلى ختام المفاوضات. وزاد أنّ التحدي الرئيسي لإسرائيل هو ليس على الجبهة الدبلوماسية حيث أنها تفعل أفضل مما يعتقد منتقدوها، ذلك أنّ العالم العربي في خضم أزمة اجتماعية وسياسية وهو غير قادر على عمل أي شيء، كما أشار إلى أنّ الدعم الأمريكيّ لجميع مواقف إسرائيل في معظم القضايا، هو الكفيل بأنْ تبقى إسرائيل قويّة جدًا ولا تتأثر بأيّ قرارات تتخذ في الأمم المتحدّة. ورأى أنّ استقرار حكومة بنيامين نتنياهو هو الامتحان المهم للإسرائيليين، لافتًا إلى أنّ قرار الأمم المتحدة لن يُغيّر الرأي العام في إسرائيل، الذي يعتبر الأمم عدوانيّة، كما أنّ الاضطرابات في العالم العربي تُحتّم على قادة الدولة العبريّة توخي الحذر والإصرار على حدود يمكن الدفاع عنها. وخلص إلى القول إنّه ما لم تبرز قيادة فلسطينية أكثر براغماتية، فإنّ الصراع سيستمر على نار هادئة، وسنصل إلى أكتوبر وإلى الأشهر الأخرى، دون أنْ يحصل الفلسطينيون على دولة، على حد تعبيره.

القدس العربي، لندن، 2011/08/26

21. "غولد": لابد من إبقاء السيطرة على غور الأردن

رفض السفير الصهيوني الأسبق في أمريكا، دوري غولد، فكرة تنصيب قوات دولية في الضفة الغربية، لتلبية مطالب "إسرائيل" الأمنية في إطار تسوية محتملة لحل النزاع مع الفلسطينيين، وكمقدمة لسيناريو انسحاب صهيوني من المناطق الإستراتيجية في الضفة مثل غور الأردن، معتبراً أن هذه الفكرة غير فعّالة في نزع السلاح من الضفة. واستشهد "غولد" بتجربة قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان والتي لم تلجم تسلح "حزب الله"، وبما حصل في قطاع غزة عقب الانسحاب الصهيوني منها، حيث عززت حماس ترسانتها العسكرية وطورت من مدى قدرات صواريخها. وشدد "غولد" على أهمية سيطرة الجيش على غور الأردن كخط دفاع أول من جبهة الشرق عند مناقشة أي تسويات أمنية في الضفة الغربية.

معهد القدس لإدارة الشؤون العامة (عن العبرية، ترجمة المركز)،
التقرير المعلوماتي 2366، 2011/10/1

22. "إسرائيل" قلقة من فتح مكاتب لحماس في القاهرة وعمان

القدس المحتلة–محمد جمال: عبر مسؤولون إسرائيليون كبار في أجهزة الأمن أنهم قلقون من نية مصر والأردن السماح لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل وقيادة الحركة في دمشق بفتح مكاتب في القاهرة وعمان. واعتبر المسؤولون الأمنيون أن ذلك بمثابة "إعطاء شرعية للإرهاب" حسب تعبيرهم.

وقالت التقارير الإسرائيلية إن الأجهزة الأمنية في إسرائيل والولايات المتحدة تتابع "الإخوان المسلمين" في الشرق الأوسط، بادعاء أنها تتحدى الأنظمة العربية القائمة، وتطرح نفسها كبديل للأنظمة في الدول التي

تنشط فيها. وقال مصدر أمني إسرائيلي، في أعقاب محاولات حركة حماس فتح مكاتب للحركة في القاهرة وعمان، إن مجرد فكرة استضافة قيادة حماس في مصر أو الأردن تشير إلى "عملية سلبية في المنطقة"، وأن الأنظمة في الأردن ومصر تعترف بتصاعد قوة الإخوان المسلمين، خاصة وأن الولايات المتحدة تجري محادثات مكشوفة مع الإخوان المسلمين في مصر، فإن الأنظمة أيضا تحاول تلطيف الأجواء.

كما نقل عن مسؤولين كبار في الأجهزة الأمنية قولها إن قرار مصر استضافة قيادة "حركة إرهابية" في أراضيها من شأنه أن يزعزع العلاقات الحميمة مع أجهزة الأمن في إسرائيل. وأضافت المصادر ذاتها أن السلطات المصرية أبدت رغبة وعزيمة لإنهاء قضية "جلعاد شاليط"، وأنه لا يمكن الاستخفاف بذلك، ولكن القرار بإقامة مركز قيادي "إرهابي" على أراضيها يرتسم كإعطاء شرعية لحركة حماس وحكمها في قطاع غزة والقبول بدور مهم لها في المنطقة قبل أن تعترف بإسرائيل.

الشرق، الدوحة، 2011/10/25

23. معاريف: ملك الأردن توصل إلى قناعةٍ بأن تل أبيب تعمل على إسقاط نظامه

الناصرة ـ زهير أندراوس: قال المحلل السياسي في صحيفة 'معاريف' العبرية، بن كاسبيت، أمس الخميس، إن التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية وصل في الفترة الأخيرة إلى ذروته، وتأزم أكثر من ذلك، بعد إبرام صفقة التبادل بين الدولة العبرية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإخراجها إلى حيز التنفيذ، ونقل المحلل عن محافل أمنية رفيعة في تل أبيب تقديراتها بأن العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، توصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل معنية بالعمل على إسقاط نظامه، واستغلال الفوضى العارمة التي تعم الوطن العربي، لتحويل الأردن إلى دولةٍ فلسطينية، على حد تعبيرها.

ولفت الصحافي كاسبيت إلى أن العاهل الأردني أدار ظهره لرئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، بنيامين نتنياهو، منذ انتخابه لمنصبه في آذار (مارس) من العام 2009، كما أنه قام في الآونة الأخيرة بتصعيد حدة لهجته وانتقاداته ضد إسرائيل وضد رئيس الوزراء نتنياهو.

القدس العربي، لندن، 2011/10/28

24. مسؤول إسرائيلي يدعو إلى التنسيق مع الأردن لهدم جسر "المغاربة" بالقدس

القدس المحتلّة: دعا مسؤول إسرائيلي في بلدية القدس، سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى التنسيق مع الجانب الأردني لتنفيذ مخطّط هدم جسر "باب المغاربة" المؤدي للمسجد الأقصى المبارك.

ووصف نائب رئيس بلدية القدس الاحتلالية، بيبي الالو، خطة هدم جسر "باب المغاربة" الذي يصل حائط البراق بالمسجد الأقصى بـ "خطيرة"؛ لأنها "تتم دون التعاون مع الأطراف ذات الشأن، وهي الأردن ودائرة الأوقاف الإسلامية"، حسب قوله.

وقال الالو، في رسالة بعث بها إلى رئيس البلدية نير بركات وكشفت عن فحواها الإذاعة العبرية اليوم الثلاثاء (11/1)، "إن البلدية تتصرف بهذا الشأن بشكل غير جدي وغير موضوعي".

من جانبها، عقّبت البلدية بالقول إن توجهها بطلب هدم الجسر في غضون ثلاثين يوما "تم وفقاً للقانون ومنعاً لتعرض حياة الإنسان للخطر"، مشيرةً إلى أن الجسر بات يشكّل خطراً على سلامة المواطنين في القدس، حسب زعمها.

قدس برس، 2011/11/1

25. نائب إسرائيلي: خطة "الأردن هو فلسطين" أصبحت أكثر واقعية من أي وقت مضى

الناصرة (فلسطين): جدد نائب في "الكنيست" (البرلمان) الإسرائيلي دعوته لإقامة الدولة الفلسطينية في الأردن، معتبرًا أن ما أسماها "الخطة" أصبحت واقعية الآن أكثر من أي وقت سابق، حسب زعمه.

وقال النائب أرييه إلداد من كتلة "الاتحاد الوطني"، خلال الجلسة التي عقدتها الكنيست بكامل هيئتها اليوم الأربعاء (11/2)، بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على اغتيال الوزير رحبعام زئيفي، وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "إن لخطة المسماة "الأردن هو فلسطين" أصبحت الآن أكثر واقعية من أي وقت مضى".

وأضاف إلداد، في كلمة له خلال الجلسة، "أن هذه الخطة قد تتحقق في حال اندلاع اضطرابات في الأردن كما حدث في ليبيا وفي مصر، وانه يجب أن تستعد إسرائيل لمثل هذا الاحتمال"، على حد تعبيره.

قدس برس، 2011/11/2

26. ليبرمان بلهجة جديدة: الأردن ليست فلسطين

القدس المحتلة – أ ف ب: نقلت الإذاعة الإسرائيلية أمس عن وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان قوله إن الأردن مثله مثل إسرائيل ليس الدولة الفلسطينية، مضيفاً خلال اجتماع للجنة العلاقات الخارجية والدفاع في الكنيست أن اعتبار «الأردن هو فلسطين يعارض مصلحة إسرائيل ولا يعكس الواقع». وأوضح أن ذلك «يتناقض مع القانون الدولي ويتعارض مع اتفاقية السلام الإسرائيلية – الأردنية» الموقعة عام 1994.

ويبدو موقف ليبرمان متعارضاً مع الموقف التقليدي لليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يدعم دائماً فكرة أن يكون الأردن دولة للشعب الفلسطيني ويعارض إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة.

وأعرب ليبرمان عن أمله في أن يقوم الأردن قريباً بتعيين سفير له في تل أبيب بدلاً من القائم بالأعمال الذي يتولى تصريف الأعمال منذ مغادرة السفير الأردني قبل أكثر من عام.

الحياة، لندن، 2011/11/15

27. "اسرائيل" تحذر من اعتزام الاسلاميين بالأردن تنظيم مسيرة مليونية للحدود

رام الله – وليد عوض: حذرت مصادر رسمية اسرائيلية الثلاثاء من اعتزام حركة الاخوان المسلمين في الاردن تنظيم مسيرة جماهيرية نحو الحدود مع اسرائيل في ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين التاريخية عام 1947.

وجاء التحذير من المسيرة الجماهيرية الاردنية نحو الحدود مع اسرائيل في تقرير دوري نشره مركز المعلومات للاستخبارات والارهاب في إسرائيل. واشار التقرير الى ان هذه المسيرة تندرج في سلسلة من النشاطات الرامية الى المس بشرعية اسرائيل.

وقال مصدر عسكري ان الجيش الإسرائيلي يتابع هذه النشاطات المخطط لها ويستعد بشكل ملائم لمواجهتها.

القدس العربي، لندن، 2011/11/16

28. نتنياهو: معاهدتي السلام مع مصر والأردن ذخر استراتيجي

القدس المحتلة: أشاد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بمعاهدتي السلام الموقعتين مع مصر والاردن واصفا اياهما بذخر استراتيجي. واعرب نتنياهو عن امله في ان تثمن اي حكومة تنتخب في مصر هذا السلام واهميته بالنسبة للبلدين.

وقال نتنياهو ان على المنظمات التي تهاجم اسرائيل ان تدرك بانها سترد بيد من حديد على اي محاولة لاستهدافها عبر سيناء.

وكالة سما الإخبارية، 2011/12/28

29. شمعون بيريز يجتمع مع ملك الاردن بشأن محادثات السلام

ذكرت السبيل، عمّان، 2011/11/29، أن العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، الذي غادر عمان بعد زيارة قصيرة إلى الأردن اليوم، بحثا سبل تجاوز العقبات التي تعترض إحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين.

وشدد العاهل الأردني وفق بيان الديوان الملكي على ضرورة وقف "إسرائيل" للإجراءات الأحادية الجانب، خصوصا وقف جميع أشكال الاستيطان الذي يشكل عقبة حقيقية ورئيسية أمام مساعي تحقيق السلام، وعدم اتخاذ أي إجراءات لتغيير معالم القدس، أو المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة.

وأكد عاهل الأردن أن حل جميع قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها اللاجئين والحدود والقدس، وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس خطوط عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل هو الأساس لإنهاء عقود طويلة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

واستعرض الرئيس الإسرائيلي خلال اللقاء الجهود التي يمكن أن تقوم بها إسرائيل في المرحلة المقبلة "لبناء أجواء الثقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية".

وأضافت وكالة رويترز للأنباء، 2011/11/29، نقلاً عن مراسلها سليمان الخالدي، أن مكتب بيريز في القدس قال في بيان أن بيريز أبلغ العاهل الأردني بأنه "لا يمكن الوصول إلى حل دولتين لشعبين إلا من خلال مفاوضات مباشرة وليس من خلال اللجوء إلى الأمم المتحدة." وقال مسؤول الديوان الملكي الأردني انه تم إبلاغ بيريز بأن أي إجراءات تغير وضع القدس الشرقية ستوجه ضربة قوية لأي جهود للسلام.

ونقلت **الحياة، لندن، 2011/11/29**، عن مراسلها نبيل غيشان، أن مسؤولا اردنيا أكد لـ "الحياة" ان العاهل الأردني طلب من بيريز نقل رسالة عاجلة إلى نتانياهو تعبّر عن عدم رضى الاردن عن الإجراءات الإسرائيلية في القدس، خصوصاً في جسر باب المغاربة، وطالبه بوقف تلك الإجراءات فوراً، مؤكداً ان أي تغيير لا بد من أن يكون بعلم الأردن بحكم ولايته على المقدسات الإسلامية في القدس، وكذلك «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة» (يونسكو).

30. الجنرال في الاحتياط عوزي دايان يؤكد ضرورة ضمّ غور الأردن للدولة العبريّة

الناصرة . زهير أندراوس: قال الجنرال الإسرائيلي في الاحتياط عوزي دايان إنّه منذ زمن بعيد والسلطة الفلسطينيّة تتمترس في موقف اقعد ولا تفعل شيئا، وهي ترفض كل اقتراح ومبادرة بل أنها غير مستعدة لمفاوضات مباشرة غير مشروطة، والتي هي خطوة أولى وطبيعية لكل حوار.وزاد أنّه علينا أن نصحو من الصيغة التي فشلت السلام سيجلب الأمن، مشددًا على أنّ فقط الأمن سيجلب الأمن، وبدون أمن لن يكون

سلام، موضحًا في المجال العسكري، يجب الاهتمام بالسور الواقي، وعلى رأسه تحسين الحماية التي فشلت في اختبار النتيجة، وفي المجال السياسي، حائط حديدي حديث، يتضمن استمرار تعزيز الاستيطان واستمرار البناء المجمد بحكم الأمر الواقع منذ زمن.

ولفت إلى أنّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قال في زيارته إلى غور الأردن إنّ هذه هي الحدود الأمنية الشرقية، وبرأيه على الحدود القابلة للدفاع أن توفر ثلاثة احتياجات أمنية أساسية: الحفاظ على عمق استراتيجي.

عرض إسرائيل من نهر الأردن وحتى البحر المتوسط هو في المتوسط 64 كم، هذا عمق استراتيجي بالحد الأدنى أهميته تزداد فقط في العصر الذي تنتقل فيه إيران إلى قدرة نووية وتكثر فيه الصواريخ الباليستية وبعيدة المدى، والتي تهدد، أيضا وبالأساس، المراكز السكانية. الحاجة الثانية تكمن في القدرة على الدفاع ضد هجوم تقليدي من الشرق. انعدام اليقين عاد بقوة إلى شرق أوسطنا.

قوات الولايات المتحدة تواصل الخروج من العراق، ومن يدري ماذا سيكون هناك بعد سنوات، وماذا سيكون في الأردن.

في هذا الوضع لم يعد هناك احتمال صغير لجبهة شرقية، هناك ضرورة ملحة لان نبقي في أيدينا إمكانية الدفاع ضد هجوم من الشرق.

العنصر الثالث، بحسب الجنرال دايان، هو تجريد المناطق التي تحت سيطرة السلطة. فقط تواجد إسرائيلي في كل الغلاف الشرقي لمنطقة الصفة الغربية سيسمح بتجريد حقيقي للسلطة الفلسطينية، والتجريد هو، كما هو معروف أحد الشروط الأساسية التي طرحتها إسرائيل لموافقتها على دولتين للشعبين.

وبرأيه فإنّ مناطق الدفاع الحيوية هذه توجد فقط في غور الأردن، لافتًا إلى أنّ إسرائيل يجب أنْ تكون ذات سيادة كاملة على غور الأردن، وإذا لم تكن سيادة لن تكون على مدى الزمن لا ترتيبات ولا أم، لأنّه لا بديل عن الجندي الإسرائيلي الذي يحمي أرضه، على حد تعبيره.

القدس العربي، لندن، 2011/12/31

31. إسرائيل تبني سياجا حدوديا مع الأردن خوفا من «تطورات سلبية في العراق وجيرانه»

تل أبيب – نظير مجلي: بعد البدء في بناء جدار أمني شديد التحصين على الحدود مع مصر وسوريا ولبنان، قررت قيادة الجيش الإسرائيلي بناء سياج أمني جديد على طول الحدود مع الأردن، خصوصا في الجهة الشمالية منه، وذلك تحسبا لتدهور أمني في العراق يترك أثره على الأردن.

وقالت مصادر عسكرية إن الأوضاع في العراق أصبحت خطيرة وأكثر تعقيدا بعد الانسحاب الأميركي، حيث إن «هناك إشارات واضحة لزيادة النفوذ الإيراني بشكل حاسم، وهناك مظاهر فوضى عسكرية، ويوجد لكليهما خطر تأثير مباشر على دول الجوار، خصوصا على الأردن». وأضاف: «الوضع في سوريا أيضا ضبابي ويحمل في طياته أخطارا على دول المنطقة». ومن هنا ترى القيادة الإسرائيلية أن حدودها الشرقية باتت مهددة أكثر من ذي قبل، وتنوي اتخاذ احتياطات أمنية على المدى القريب والمدى البعيد. فعلى المدى القريب سيتم استبدال سياج إلكتروني أقوى بالسياج الحدودي في شمال الأغوار، وزيادة كاميرات التصوير

ووسائل جمع المعلومات التكنولوجية في مقطع حدودي بطول 10 كيلومترات فورا، على أن تتسع لمسافة أطول في المستقبل.

ونقلت صحيفة «معاريف» عن ضابط كبير في قيادة لواء المركز في الجيش الإسرائيلي، أمس، قوله إنه للمرة الأولى منذ توقيع اتفاقية السلام مع الأردن عام 1994 تقرر في الجيش توسيع عرض السياج الحدودي بطول 10 كيلومترات تحسبا لـ«عمليات إرهابية». وأشارت إلى أنه خلال المحادثات التي أجريت مؤخرا في قيادة الجيش، تم إعداد مخطط يقضي باستبدال سياج جديد بالسياج الحدودي الحالي، وإضافة عوائق أكثر؛ ضمنها عوائق هندسية، وآلات تصوير ووسائل رصد وجمع معلومات ومواقع للجيش، وذلك لصد محاولات اجتياز الحدود.

ونقلت عن مصادر في الجيش قولها إنه في أعقاب إغلاق الحدود مع مصر، وانسحاب قوات الاحتلال الأميركية من العراق، وتحويل قوات أردنية من المنطقة إلى منطقة حدودها مع سوريا، كل ذلك جعل المنطقة المشار إليها حساسة أكثر. ولفتت في هذا السياق إلى أن المنطقة ذاتها كان يطلق عليها في السابق «منطقة المطاردات».

وأما على المدى البعيد، فإن إسرائيل تريد ما تسميه «ترتيبات أمنية عميقة» في منطقة غور الأردن. وحسب مصادر سياسية، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أبلغ الفلسطينيين أنه «يوافق على التنازل عن السيادة الإسرائيلية على الأغوار، ولكن بشرط التوصل إلى اتفاق يتيح وجود قوات إسرائيلية في هذه الأغوار لعقود عديدة». وكتبت صحيفة «معاريف» أن مبعوث رئيس الحكومة المحامي إسحاق مولخو أبلغ الممثلين الفلسطينيين، في المحادثات التي أجريت في عمان الأسبوع الماضي، بأن إسرائيل سوف تكتفي بترتيبات أمنية على نهر الأردن.

وأضافت الصحيفة أنه بموجب معلومات وصلت إليها، فإن مولخو قال خلال المحادثات إن «إسرائيل لا تريد السيادة على الأغوار، وتكتفي بترتيبات أمنية متشددة على نهر الأردن». وردا على ذلك، قال مكتب نتنياهو إن «الحديث عن تسريب مغرض ومحرف من مضمون محادثات يتعلق نجاحها بمدى سريتها التي التزم بها الطرفان». كما نقلت الصحيفة عن مصادر فلسطينية تعقيبها بأن إسرائيل طلبت أن يكون لها وجود عسكري في الأغوار لعشرات السنوات، وأن رئيس الوفد الفلسطيني، صائب عريقات، قال إن ذلك ليس واردا في الحسبان ويكشف نوايا إسرائيل في إدامة الاحتلال.

المعروف أن إقامة سياج أمني على الحدود مع الأردن سوف يجعل إسرائيل مغلقة من جميع الجهات، باستثناء جهة البحر. فهي تبني سياجا كهذا على طول الحدود مع مصر، ويوجد لها سياج إلكتروني شديد مع قطاع غزة. وقد باشرت مؤخرا بناء سياج داخل أراضي الجولان السوري المحتل. وهناك سياج تتم تقويته على طول الحدود مع لبنان. وهذا إلى جانب جدار الباطون العازل في الضفة الغربية، الذي يهدف إلى الفصل التام بين إسرائيل والفلسطينيين، فضلا عن نهب أراض فلسطينية واسعة.

وقد أثارت هذه التصريحات، ردود فعل غاضبة بين المستوطنين وقوى اليمين الإسرائيلي المتطرف، مما اضطر نتنياهو إلى نفي ما تردد بصورة شخصية خلال أحاديث له مع متصفحين عرب لموقعه الشخصي على الإنترنت، حيث قال إن إسرائيل «لن توافق على أي تسوية مع الفلسطينيين لا يكون للجيش الإسرائيلي فيها وجود في غور الأردن».

الشرق الأوسط، لندن، 2012/1/31

32. ليبرمان: "اسرائيل" لن تتخلى عن غور الأردن

تل ابيب: اكد وزير الخارجية الاسرائيلي افيغدور ليبرمان استحالة ضمان امن دولة اسرائيل بدون بقاء تواجد اسرائيلي في منطقة غور الاردن مشددا على انه لا يمكن الاكتفاء بنشر قوات دولية فيها خاصة في ظل المتغيرات الاقليمية الحالية.

ووصف الوزير ليبرمان غور الاردن بالمفتاح لمنطقة تل ابيب الكبرى وباهم مانع تمتلكه اسرائيل حيال التهديدات التي تواجهها.

ومضى يقول ان منطقة غور الاردن هي احدى النقاط المركزية والحساسة للغاية في اي عملية تفاوضية مستقبلية.

القدس، القدس، 2012/3/1

33. قلق صهيوني من تردي العلاقات مع الأردن وحديث عن قطيعة تامة بين الملك و"نتنياهو"

عبّرت محافل دبلوماسية صهيونية عن قلقها من ازدياد التردي في العلاقات بين الأردن والكيان الصهيوني، بعد رفض الأردن لطلبات عديدة تقدّمت بها "إسرائيل" لتعيين سفير جديد في تل أبيب، كاشفةً عن أن تردي العلاقات بين عمّان وتل أبيب قد أخذ أبعاداً عديدة من خلال القطيعة التامة التي باتت تُميز العلاقة بين الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، فضلاً عن انقطاع التعاون ين الحكومتين ورفض الوزراء الأردنيين الاجتماع بنظرائهم الصهاينة، رغم المحاولات المتكررة من جانب "إسرائيل" عقد اجتماعات ثنائية. وأرجعت المحافل هذ التردي المتصاعد إلى الجمود في العملية السلمية، والاستيطان المستمر في القدس، والحفريات قرب المسجد الأقصى، وقلق عمّان من تصريحات

النائب اليميني المتطرف، آرييه ألداد، بأن الأردن هو "الدولة الفلسطينية الحقيقية".

القناة السابعة للمستوطنين (ترجمة المركز)

مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، العدد (2489)، 2012/3/12

34. معاريف: مخطط إسرائيلي للسيطرة على غور الأردن

(يو .بي .آي): في مسعى للسيطرة على أكبر مساحة من غور الأردن، تخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتحويل معسكرات ومواقع أقامها جيش الاحتلال على أراضٍ واسعة استولى عليها في منطقة غور الأردن، على طول الحدود بين الضفة الغربية والأردن، إلى محميات طبيعية.

وذكرت صحيفة "معاريف" الصهيونية الصادرة أمس أنه في إطار مشروع بادرت إليه وزارة الحرب "الإسرائيلية" سيتم إخلاء 60 معسكراً متروكاً لجيش الاحتلال في الغور، التي أقيمت في فترة المطاردة ضد الفدائيين الفلسطينيين الذين تسللوا عبر الحدود الأردنية إلى الضفة الغربية بعد احتلالها في نهاية الستينات من القرن الماضي. وأضافت الصحيفة أنه سيتم تسليم أكثر من 20 موقعاً من بين المعسكرات ال60 إلى ما تسمى سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية لتحويلها إلى محميات طبيعية، بمزاعم حماية حيوانات بينها خفافيش من أنواع نادرة.

الخليج، الشارقة، 2012/3/17

35. خبير صهيوني: العاهل الأردني بدأ يفقد قوته والأردن ليس بمنأى عن "الربيع العربي"

رأى الباحث الصهيوني في معهد "ترومان" في الجامعة العبرية والخبير في شؤون الشرق الأوسط الدكتور "عساف ديفيد" أنه من الممكن أن تهز ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط دولة الأردن أيضاً، موضحاً أنه حتى ولو لم يتم الإطاحة بالعاهل الأردني الملك "عبد الله الثاني"، إلا أنه سيفقد الدعم الجماهيري. وقال "ديفيد": إن الدعوة للتحرك ضد نظام الملك عبد الله قد أصبحت أكثر شيوعاً، وأن الكثيرين يعارضون الإصلاحات الحالية في الأردن وأصبحوا الآن يهاجمون الحكومة مباشرة، موضحاً أن الملك حالياً ليس في خطر من الإطاحة به ويرجع ذلك أساساً لسياسته في شراء الدعم بالمال والتعيينات. وعلى الرغم من ذلك، أشار الخبير في الوقت نفسه إلى أن قدرات صنع القرار عند الملك تنخفض تدريجياً "وهذا يعني اضمحلال النظام الهاشمي الأمر الذي ينعكس على زيادة حوادث العنف بين العشائر".

موقع تيك ديبكا الأمني (ترجمة المركز)

مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، العدد (2495)، 2012/3/19

36. بحث إسرائيلي: فكرة الوطن البديل في الأردن ستؤدي لحرب أهليّة

الناصرة ـ زهير أندراوس: ما زالت قضية الوطن البديل للفلسطينيين، أيْ إقامة الدولة الفلسطينيّة في المملكة الهاشميّة، تعيش في عقول وأذهان وقلوب شرائح واسعة من المجتمع اليهوديّ في الدولة العبريّة، فمؤخرا توجه عضو الكنيست الإسرائيلي العنصري إرييه الداد لإجراء استطلاع في الأردن، لمعرفة رأي الشعب الأردني بمخطط الوطن البديل، الأمر الذي ردّ عليه البعض بالقول إن المتطرف الصهيوني إلداد يواصل خطواته العدوانية تجاه الأردن وفلسطين من خلال الترويج لمخططه التصفوي للقضية الفلسطينية على حساب الأردن.

وكان الداد قال في مقابلة صحافية أجرتها معه صحيفة 'هآرتس' العبريّة قد إن عدد أعضاء اللوبي البرلماني في الكنيست الإسرائيلي الذي يدعم فكرة السيطرة الكلية على فلسطين التاريخية، وجعل الأردن دولة فلسطين، ارتفع في الآونة الأخيرة إلى 42 نائبا ووزيرا، من أصل 120 نائبا، من كافة كتل الائتلاف الحاكم، واليمين المعارض بما فيه نواب من حزب كديما بزعامة تسيبي ليفني.

أمّا الدكتور أساف دافيد، الباحث الإسرائيلي في معهد (ترومان) في الجامعة العبرية والخبير في شؤون الشرق الأوسط فإنه يعتقد بأنه من الممكن أن تهز ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط دولة الأردن أيضاً، موضحاً أنه حتى ولو لم يتم الإطاحة بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني فأنه سيفقد الدعم الجماهيري.

وخلُص الخبير الإسرائيلي إلى القول إنّه يعتقد أن فكرة الوطن البديل في الأردن سوف تؤدي إلى حرب أهلية في الأردن، ولكنه أشار إلى أنه يعتقد بأن الأردن ستكون في نهاية المطاف غير قادر على تجاهل مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ويجب أن يتحملوا بعض المسؤولية كجزء من أي اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على حد تعبيره.

القدس العربي، لندن، 2012/3/23

37. سفير "إسرائيل" السابق في عمان: الأردن سيواجه الاختبارات الأكثر صعوبّة بسبب الثورات

الناصرة – زهير أندراوس: توقع السفير الإسرائيلي السابق في عمان، مدير معهد أبحاث الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب، عوديد عيران أن يواجه النظام الأردني في الأشهر القليلة المقبلة الاختبار الأكثر تعقيداً والأصعب له. وبحسب السفير الإسرائيلي السابق في عمان، فإنّ التطورات في ثلاث من الدول المجاورة للأردن، العراق وسورية والضفة الغربية، تحمل في طياتها تأثيرات بعيدة المدى على المنطقة عموماً وعلى استقرار الأردن تحديداً. وأضاف أن التأثيرات على المملكة ستكون على الصعيد الداخلي وعلى حدودها على السواء، فعلى الصعيد الداخلي تتحرك المعارضة وتثور، سواء من الأخوان المسلمين أو من العشائر والمدن الجنوبية، على حد قوله.

وساق الخبير الإسرائيليّ في الشؤون الأردنيّة قائلاً إنّ تغيير النظام في سورية سيؤدي من جهة إلى فك العلاقة بين دمشق وطهران وتراجع علاقة النظام السوري بالمجموعات التي حاولت في الماضي إثارة القلاقل في المملكة، لكن من جهة أخرى، فإن حقيقة وقوف الإخوان المسلمين في الأردن إلى جانب معارضي النظام السوري الحالي وطلبهم الاعتراف بالمجلس الوطني السوري يضع النظام في وضع غير مريح، إذ أن تعزيز التعاون بين الإخوان المسلمين في الأردن والإخوان في سورية يثير بلا شك مخاوف، وأردف أن التظاهرات الغاضبة في مدن مركزية في الأردن في أعقاب مقتل شاب أردني مؤخرًا في مدينة الرمثا الحدودية بعد أن اعتُقل بتهمة مساعدة السوريين على شراء السلاح ومات في السجن، اتسمت بالشغب والفوضى أيضاً نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة للأردنيين واتهامهم أركان الحكومة بالفساد، مشيراً إلى أن تعيين الشخصية الرفيعة القاضي عون الحصاونة رئيساً للحكومة الجديدة يهدف إلى كسب الرأي العام في المملكة. كما رأى الباحث أن تعيين الحصاونة يحمل رسالة إلى الأخوان المسلمين في المملكة، فهو معروف بعلاقته الجيدة بالإخوان ومعارضته في حينه اعتبار السلطات الأردنية حركة حماس في الأردن غير قانونية واعتبار القرار خطأً. وتابع عوديد عيران أنّ الإخوان المسلمين قد لا يكتفون بهذا التعيين في أعقاب النجاح السياسي الذي حققته الحركة في عدد من الدول العربية في الانتخابات ألأخيرة، على حد قوله.

القدس العربي، لندن، 2012/4/2

38. «الشرق الأوسط»: محادثات أردنية إسرائيلية سرية حول قضيتي الأمن والحدود

تل أبيب – نظير مجلي: مصادر إسرائيلية سياسية مقربة من ديوان الرئاسة صادقت على الأنباء التي نشرت في وسط الأسبوع عن وجود محادثات أردنية إسرائيلية سرية حول قضيتي الأمن والحدود، اللتين تعتبران مفتاحا لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقالت هذه المصادر، أمس، إن هناك عقبتين تمنعان استئناف المفاوضات المباشرة اليوم، الأولى الشرط الإسرائيلي بأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، والشرط الفلسطيني بأن تجمد إسرائيل البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس. وتراجع نتنياهو عن شرطه وقال إنه مستعد لتأجيل هذه القضية إلى مرحلة متأخرة من المفاوضات، بينما بقيت قضية الاستيطان. وأخذ الأردن على عاتقه أن يحاول بلورة حلول لقضيتي الحدود والأمن على نار هادئة، فإذا توصل إلى صيغة تفاهم حولهما مع إسرائيل ووافق الفلسطينيون على ما يتوصل إليه الأردنيون، فإن عقبة الاستيطان ستزول من أمام المفاوضات، إذ إن الاتفاق على موضوع الحدود والأمن سيوضح ما هي حدود إسرائيل وحدود الدولة الفلسطينية، فتستطيع

إسرائيل البناء في تخومها بلا عوائق وتتوقف عن البناء في تخوم الدولة الفلسطينية. وهكذا، فلا تبقى ضرورة لطرح شرط الاستيطان، وتستأنف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ورأت هذه المصادر أن تصريحات نتنياهو لشبكة «سي إن إن»، الثلاثاء الماضي، التي قال فيها لأول مرة إنه يوافق على قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي إذا كانت منزوعة السلاح، وإنه لا يريد أن يحكم الشعب الفلسطيني، كانت بادرة طيبة منه أطلقها بالتنسيق مع الأردن في سبيل دفع المفاوضات بين الطرفين. وأوضحت أن الإدارة الأميركية تتابع هذه المفاوضات عن كثب وتشجعها.

وكانت مصادر أردنية رفيعة المستوى قد كشفت عن المفاوضات السرية التي يجريها مسؤولون أردنيون مع الجانب الإسرائيلي وأن هذه اللقاءات عقدت في القدس وكذلك على الشاطئ الأردني من البحر الميت، منذ أن توقفت المفاوضات الاستكشافية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ففي حينه اعتبر الفلسطينيون هذه المفاوضات غير مجدية، لأن إسرائيل ليست جادة فيها، وقرروا استئناف جهودهم لنيل الاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة. وهناك شعور في إسرائيل بأن هذه الجهود باتت قريبة من النجاح في هذه السنة، أكثر من جهود السنة الماضية.

الشرق الأوسط، لندن، 2012/4/28

39. يديعوت: حرق العلم الإسرائيلي في عمّان سببه عدم استقرار الحكم في الأردن

القدس المحتلة: زعمت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، ان الغرض الرئيسي من التظاهرة، التي احرقت فيها مجموعة من الشبان الاردنيين، بعد ظهر اليوم الجمعة، العلم الاسرائيلي والامريكي في العاصمة الاردنية عمان، كان الاحتجاج على رئيس الوزراء الجديد للحكومة الذي عين قبل ايام قليلية من الملك عبد الله الثاني، وطالبوا بإستقالتها.

وكالة سما الإخبارية، 2012/5/4

40. نائب يهودي بالكنيست يطلق حملته الانتخابية: "الأردن هو موطن الفلسطينيين"

صباح أيوب: قرر أرييه إلداد النائب اليميني في الكنيست استغلال أغنية للفنان الجمايكي العالمي بوب مارلي (1945 ـ 1981) من أجل أهداف سياسية انتخابية. وقرر إلداد خوض حملته الانتخابية الحزبية على وقع أغنية Iron Lion Zion التي كتبها وأداها المغني الشهير في أوائل السبعينيات.

واستخدم إلداد الأغنية كخلفية للـ"فيديو كليب" السياسي الترويجي الذي بثه على الانترنت خلال الاسبوع الماضي. وركّز على اسمه ("أرييه" يعني الأسد بالعبرية)، وشاركه فيه أحفاده. وأضاف النائب الى الشريط المصوّر شعاراته الانتخابية اليمينية المتطرفة التي تسوّق لفكرة أنّ "الاردن هو موطن الفلسطينيين" وأنه يجب "معاداة الاحتلال العربي لإسرائيل".

لكن هذه الأغنية تقدّس الامبراطور الأفريقي هيلا سيلاسي الأول، والأسد الذي نسبه إلداد إلى شخصه، يعود . حسب الأغنية . الى الرمز الذي يتوسط العلم الإثيوبي ويدلّ على الامبراطور سيلاسي. أما "زيون" Zion، فهي تمثّل بحسب مارلي والمعتقدات التي آمن بها "الأرض الموعودة" أي إثيوبيا... وليس إسرائيل.

كما أنّ مسيرة بوب مارلي الفنية والقضايا التي دافع عنها خلال حياته كالمساواة، ومحاربة العنصرية ضد السود، والنضال من أجل كسب الحقوق، بعيدة كل البعد عن سياسة إسرائيل العنصرية، وخصوصاً الأفكار السياسية المتطرفة التي يحملها إلداد ويروّج لها في شريطه.

لكل هذه الأسباب، إضافة الى عدم حصول إلداد على ترخيص لبث الأغنية، قرر ورثة مارلي مقاضاة النائب الاسرائيلي ومنع بث شريطه على الانترنت.
من جهته، سحب إلداد الشريط عن موقعه الالكتروني الخميس الماضي، لكنها ظلّت متوافرة على يوتيوب.
وصرّح للصحافة الاسرائيلية بأنّه "لم يكن قصدنا سرقة الأغنية"، مستغرباً ردّة فعل ورثة مارلي مبرراً أن "الكثير من الأمور المماثلة تحصل على الانترنت هذه الايام".

الاخبار، بيروت، 2012/5/8

41. باراك: بين نهر الأردن والبحر المتوسط ستكون دولة "إسرائيل" فقط

القدس المحتلة: صرح وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك بأن إسرائيل تسعى لضم مستوطنة عوفرا وبيت إيل لسيادتها في أي حل مستقبلي وقال "بين نهر الأردن والبحر المتوسط ستكون دولة إسرائيل فقط".
وأضاف باراك في سياق لقاء مع إذاعة الجيش أنه يجب ضم بيت إيل وعوفر وباعل حتسور إلى الأراضي الإسرائيلية في كل خارطة تطرح بخصوص الوضع الدائم.
وتابع "أعتقد أنه يجب فعل أشياء من أجل تقوية مكانة بيت إيل فهي مستوطنة مهمة جدا ولا يوجد لدي شك بخصوص مستقبلها".
وأعلن باراك أنه يعارض مصادرة أراض يملكها فلسطينيين, وقال مثال على ذلك مستوطنة هؤلبناة في بيت إيل وأنا أقول وبمسئولية أن ذلك يسبب لنا ضررا في العالم فنحن لسنا في منطقة معزولة وهذا الأمر يسبب لإسرائيل ضررا في الساحة الدولية, على حد تعبيره.
وأوضح باراك أنه يهمه مستقبل الاستيطان وقال "يجب مراجعة مصنع الاستيطان في الـ45 سنة الماضية ومن يهمه أمر الاتفاق النهائي فإننا نستطيع أن نعيد 80 أو 90 في المائة من المستوطنين في الضفة الغربية لداخل إسرائيل ووضعهم في الكتل الاستيطانية التي سيعترف بها العالم, وإن لم نفعل ذلك فإننا سنضر مكانة إسرائيل في العالم".

وكالة سما الإخبارية، 2012/4/15

42. صحيفة "كلكلست": جهود إسرائيلية لإحياء المنطقة الصناعية بين "إسرائيل" والأردن

وكالات: كشفت صحيفة "كلكلست" الملحق الاقتصادي لصحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تنظر في الأيام القريبة المقبلة في طلب إعادة إحياء مشروع إقامة منطقة صناعية مشتركة بين (إسرائيل) والأردن والمسمى "بوابة الأردن" والمبرم منذ عام 1997.
وأوضحت الصحيفة أنه وبعد ثمانية عشر عاماً عن اتفاق التسوية الذي أبرمته (إسرائيل) مع الأردن يتوقع أن تقوم الحكومة بإقرار إقامة المنطقة الصناعية المشتركة مع المملكة الأردنية من جديد.
وعلمت "كلكلست" أن اللجنة الوزارية برئاسة عضو الكنيست "سلفان شالوم" ستجتمع لمطالبة الحكومة بالتوقيع على قرار إنشاء المشروع، وعلى الرغم من ذلك يتوقع أن القرار رغم جاهزيته سينقل للنقاش داخل اللجنة الوزارية التابعة للكنيست.
وقال الوزير شالوم: "إن المشروع ظل معلقاً طوال سنوات وتبذل جهودا مضنية من أجل إخراجه وتنفيذه عملياً، والمقصود هنا تعاون حقيقي يوصل بين (إسرائيل) والعالم العربي وسيكون له مردود اقتصادي جيد على الجانبين"، على حد قوله.

فلسطين أون لاين، 2012/5/14

43. "إسرائيل" تعتزم إحياء مشروع المنطقة الصناعية مع الأردن

القدس المحتلة – أمال شحادة: قرّرت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة بنيامين نتانياهو، في حلتها الجديدة مع «حزب كاديما» برئاسة شاؤول موفاز، تحسين العلاقة مع الأردن من خلال العمل على إعادة إحياء مشروع المنطقة الصناعية المشتركة بين البلدين والمعروفة باسم «بوابة الأردن».

وتنوي الدولة العبرية استئجار مقاولين لإنشاء المنطقة وبناء جسر مع خط للسكك الحديد لنقل البضائع الإسرائيلية والأردنية عبر ميناء حيفا.

ووضع وزير تطوير النقب والجليل سلفان شالوم مسألة إنعاش العلاقات الاقتصادية بين بلاده والأردن على رأس اهتماماته، وطرح المشروع أمام اللجنة الوزارية للتوقيع على قرار إعادة إنعاشه.

ورأى شالوم ان «المشروع بقي عالقاً لسنوات طويلة ولم يُستغل لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إلا ان الظروف الحالية تتطلب تكثيف الجهود لتنفيذه خلال فترة قصيرة، لأن مشروعاً كهذا يؤدي إلى تعاون حقيقي ووثيق بين إسرائيل والعالم العربي وله مردود اقتصادي للجانبين».

الحياة، لندن، 2012/5/21

44. "جيروزاليم بوست": تل أبيب تعارض عقوبات على الأردن خوفاً على نظام الحكم

الناصرة: كشفت مصادر صحفية إسرائيلية، النقاب عن توجهات جادّة لدى الإدارة الأمريكية لقطع المساعدات المالية المخصّصة للأردن، احتجاجاً على رفضه تعيين سفير جديد له في تل أبيب.

وأوردت صحيفة "جيروزاليم بوست" على موقعها الإلكتروني، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى قولهم "إن إسرائيل لا ترغب بتدخل الولايات المتحدة في الضغط على الأردن لإعادة سفيرها إلى تل أبيب، للحفاظ على مستوى العلاقات الطبيعية بين الجانبين"، موضحة أن العلاقات الثنائية في مجال الأمن والاستخبارات جيدة، إلا أن عدم إيفاد سفير أردني حتى الآن يعدّ "علامة ليست جيدة"، وفق الصحيفة.

وأوضحت أن الحكومة الإسرائيلية تمارس ضغوطاً على الإدارة الأمريكية لحملها على التراجع عن مخططها ومواصلة رفد الأردن بالمساعدات المالية السنوية، والتي تقدر بنحو 660 مليون دولار، خشيةً منها على استقرار النظام الحاكم في الأردن والذي قد يتزعزع بسبب قرار إيفاد سفير دبلوماسي إلى الدولة العبرية، حسب تقديرها. وأضاف المسؤولون، "إسرائيل تود أن ترى السفير الأردني لديها، ولكنها متفهمة بأن ذلك سيسبّب موجة من الرفض الشعبي في الأردن، وأن هذا الأمر قد يهدّد استقرار نظام الحكم فيها".

قدس برس، 2012/5/30

الجيش والامن الإسرائيلي:

45. لواء الغور بالجيش الإسرائيلي يشدد الإجراءات على الحدود بسبب تحركات الشارع الأردني

الناصرة . زهير أندراوس: كشف المراسل العسكري في مجلة (بمحانيه)، والتي تصدر عن الجيش الإسرائيلي، دان تامير، أن التظاهرات في الشارع الأردني التي حصلت مؤخراً، دفعت لواء الغور المناطقي

إلى تعزيز يقظته، مشيراً إلى أن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي حذّرت من انعكاسات هذه الفوضى على الدولة العبرية.

وأضاف تامير أنه وباستثناء تعزيز يقظة المقاتلين، تقرر في لواء الغور في الأيام الأخيرة، تشديد الإجراءات وسط معظم القوات العاملة في المنطقة، ومن بينها، القوات العاملة في مجال الاستطلاع. وأوضح المراسل العسكري أنه ورغم الخشية من تأثير الاضطرابات في العالم العربي على منظومة العلاقات الجيدة بين الجيش الأردني وقوات الجيش في الغور، فقد شددوا في قيادة المنطقة الوسطى على ألا يطرأ تغيير على التعاون بين الطرفين، مشيراً إلى أن العمل يضمن إدراك المصالح المشتركة.

القدس العربي، لندن، 2011/3/4

46. ضباط الجيش الإسرائيلي يحترفون التهريب على حدود مصر والأردن

باتت بصمة جنود وضباط الجيش الاسرائيلي ضرورة لاتمام عمليات التهريب على حدود اسرائيل مع مصر والأردن، إذ تعترف تلك الكوادر العسكرية بالحصول على مقابل مادي كبير من المهربين، لتأمين مستقبلها بعد الاحالة الى التقاعد او التسريح من الخدمة، سيما ان حكومة تل ابيب لا تكترث بوضع المتقاعدين الاجتماعي.

يلجأ ضباط وجنود الجيش والشرطة الاسرائيلية بعد تقاعدهم او تسريحهم من الخدمة الى التعاون مع مهرّبي المخدرات والاسلحة. من ابرز هؤلاء المتعاونين مقابل اجر مالي، ضباط وجنود المؤسسة العسكرية الاسرائيلية المتخصصون في تقفي الأثر داخل دروب الصحراء والجبال. ووفقاً للملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف العبرية، يضطر المتقاعدون، وربما من هم في الخدمة، الى ممارسة تلك المهام غير المشروعة، نظراً إلى افتقارهم مقومات المعيشة بعد انهاء الخدمة. ففي الوقت الذي تتركهم المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بلا دخل او معاش مناسب او توفير فرصة عمل جديدة، يبلغ ثمن الاستشارة التي يقدمها "متقفو الأثر" لمهربي المخدرات عشرة الاف دولار. أما اذا قرر الكادر العسكري نفسه ركوب الصعب، وقيادة شبكة تهريب مخدرات بنفسه فقد يصل ما يتقاضاه إلى 60 الف دولار مقابل عملية التهريب الواحدة. مثلث برمودة لتهريب المخدرات من بين متقفي الأثر المتقاعدين "ريج الميانل" البالغ من العمر 59 عاماً، الذي يعتبر من ابرز الخبراء في الدروب الصحراوية والمغارات والكهوف على حدود إسرائيل مع مصر والأردن، ووفقاً لمعلومات الصحيفة العبرية كان الميتال ضابطاً في الجيش الإسرائيلي، ويعلم كل كبيرة وصغيرة في المنطقة المعروفة بـ "مثلث برمودة" تهريب المخدرات، وهى المنطقة التي تضم "رامت حوفيف، تسومت هانيجف، وماتسبي رامون" في صحراء النقب. منذ اربعة عشر عاماً، عندما كان ضابطاً قيادياً في وحدة تقفي الأثر التابعة للواء المنطقة الجنوبية في اسرائيل، تورط في قضية تهريب مخدرات، وقُبض عليه في حينه وفي حوزته 12 كيلو غراماً من مخدر الهيروين، ورغم ان اعتقاله على خلفية تلك القضية حرمه من الترقية، الا انه لم يكترث بذلك. وقبل ما يقرب من عامين ونصف عام، تورّط في قضية تهريب أخرى، لكن حجم كمية المخدرات التي ضبطت في حوزته هذه المرة كانت 82 كيلو غراماً من الهيروين، كانت في طريقها بحسب معاريف للتهريب من الأردن إلى إسرائيل، وهى اكبر كمية مخدرات كان من المقرر تهريبها. ريج الميتال عرف كغيره من متقفي الأثر في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، انه حين يتقاعد من الخدمة لن يجد عملاً يعينه على توفير قوت يومه، لذلك وجد لنفسه المبرر في التعاون مع مهربي المخدرات، حتى يجمع ما يمكن الحصول عليه من الاموال استعداداً ليوم ما بعد انهاء الخدمة. ووفقاً لما نقلته معاريف عن

احد الضباط الكبار في الجيش الاسرائيلي فـ "هناك العديد من خبراء تقفي الأثر في الجيش الاسرائيلي، الذين يخشون من مصير التقاعد من الخدمة، فلكل منهم أسرة تحتاج النفقة، وخلال السنوات العشر الماضية انتشرت لدى المجتمعات البدوية داخل اسرائيل ظاهرة جديدة نسبياً، وهي تحول العشرات من متقفي الأثر البدو، الذين تم تسريحهم من الخدمة في الجيش، الى مستشارين مقابل اجر لمصلحة مهرّبي المخدرات من مصر والاردن، اعتماداً على المعلومات التي جمعوها خلال الخدمة في الجيش عن الدروب الصحراوية والمغارات والكهوف الجبلية، لمساعدة المجرمين على تهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود المصرية والاردنية". 40 شبكة على الحدود المصرية يرى ضابط الاستخبارات الاسرائيلي المتقاعد "يسرائيل اريئيلي" في حديث لمعاريف إن "متقفي الأثر الذين خدموا او لازالون يخدمون في الجيش والشرطة الاسرائيلية، يمتلكون "معلومات ذهبية" بالنسبة إلى تجار المخدرات والاسلحة، فمتقفو الاثر على دراية كاملة بظروف المناطق الصحراوية والجبلية المعقدة على طول حدود اسرائيل مع مصر والأردن. وكان لذلك بالغ الاثر في نجاح المهربين في تهريب ما يربو على 80 طن من مخدر الماريغوانا من مصر إلى إسرائيل سنوياً، وما بين ثلاثة الى خمسة اطنان هيروين من الاردن الى اسرائيل سنوياً ايضاً، ووصلت عمليات التهريب من مصر إلى إسرائيل الى اقصى مداها، على خلفية الفلتان الامني الذي شهدته جارة اسرائيل الجنوبية، إثر الاطاحة بنظام مبارك وانسحاب الشرطة المصرية من مواقعها". ووفقاً لتقارير موثقة نشرتها صحيفة معاريف العبرية، تمارس ما يزيد عن اربعين شبكة لتهريب المخدرات والاسلحة على الحدود المصرية الاسرائيلية، ويحصل متقفو الأثر على ما بين 5000 الى 10000 دولار مقابل بيع معلومات حول الدروب، التي ينبغي على المهربين اتباعها لايصال بضاعتهم الى هدفها. أما متقفي الاثر الذي يرغب في المخاطرة ليحصل على اموال اضعاف هذا المبلغ، فيقود بنفسه احدى شبكات التهريب ليحصل على مبلغ، يتراوح ما بين 50 الى 60 الف دولار في العملية الواحدة فقط. ويشرح احد متقفيي الأثر الذي رفض الكشف عن هويته خلال حديثه مع صحيفة معاريف: "ان العشرات من زملائي انتقلوا الى الجانب الآخر من القانون، وهو ان الدولة مدانة ومسؤولة عن تعاون متقفيي الأثر مع المهربين". وأضاف: "بعد ان يتم تسريحنا من الجيش ونتقاعد، تتركنا المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بلا عمل، وفي الظروف الجيدة تمنحنا معاشاً لا يكفي لإعالة اسرة، والمهربون يعلمون جيداً كيفية استغلال تلك الظروف، فيشترون لمتقفيي الأثر "العاطلين عن العمل" سيارات جيب جديدة، ويمنحونهم مبالغ نقدية، وبذلك يشترونهم، ويحولونهم الى مستشارين بالأجر، فضيحة ان يحدث ذلك... ولكنه الواقع المؤلم الذي نعيشه". من جانبه قال رئيس بلدية راهط السابق "طلال القرناوي"، في حديثه لمعاريف "ان معدل البطالة لدى القطاع البدوي في اسرائيل مرتفع للغاية، ويعاني ارتفاع نسبة البطالة متقفيو أثر الجيش الاسرائيلي بعد التقاعد، سيما ان معظم العاملين في هذا التخصص من البدو، وعندما يتم تسريح هؤلاء من الخدمة لا يجدون امامهم مؤسسة صناعية على سبيل المثال لاستيعابهم". وعلى حد قوله فإنه ينبغي على الحكومة الاسرائيلية اقامة مشروعات داخل المجتمع البدوي، ومنح المستثمرين حوافز أكثر لتشجيعهم على الاستثمار واقامة المشروعات في الوسط البدوي. ويعود ضابط الاستخبارات الاسرائيلي المتقاعد "يسرائيل ارئيلي" الى الحديث عن الازمة عينها، ويقول بحسب معاريف: "لا يجد متقفيو الأثر المتقاعدين فرصة عمل حتى كأفراد أمن، لذلك يصبحون عطية من السماء عندما يتعرف المهربون إليهم، فمتقفيو الأثر يمتلكون خرائط ومعدات عسكرية متطورة تمكنهم من تنفيذ عمليات التهريب بمنتهى السهولة، او الاكتفاء بمهمة منح المشورة للمهربين مقابل اجر مادي".

ايلاف، 2011/3/20

47. تمرين أردني . إسرائيلي حول احتمال وقوع زلزال في المنطقة

عمان – تغريد الرشق: جرى مؤخرا تمرين مشترك في منطقة وادي عربة، لمحاكاة التحضيرات الإقليمية حول احتمال وقوع زلزال في المنطقة، وذلك بمشاركة حوالي 200 شخص من مؤسسة نجمة داود الحمراء الإسرائيلية، ومنظمة الهلال الأحمر الأردنية، وفقا لصحيفة جيروسالم بوست الإسرائيلية. كما شارك في التمرين مختصون منهم أكاديميون وطلاب من جامعة بن غوريون، بينما ذكرت الصحيفة أن المشاركين قاموا أيضا بإنشاء مخيم لإيواء الناجين في "تيمناع" بالنقب.

وكانت الصحيفة بدأت خبرها بمقدمة قالت فيه "رغم وجود اختلافات بين الأردن وإسرائيل ومنذ زمن، وحتى بعد توقيع اتفاقية سلام، إلا أنهما يواجهان التهديد نفسه من وقوع زلزال في المنطقة، ما أدى إلى وجود تعاون بينهما، خصوصا بعد رؤية الدمار الذي خلفه زلزال اليابان". كما علق عضو من طاقم جامعة بن غوريون للصحيفة قائلا "ما نقوم به الآن يدل على أن فرق الانقاذ ستضطر لأن تعمل معا، إذا أردنا التحرك بسرعة وبمهنية في حال حصل زلزال".

الغد، عمّان، 2011/3/22

48. مسؤول استخباري: الأردن سيتعرض لضغوط كبيرة من الشارع وسيتبنى مطالب أكثر راديكالية

توقّع مسؤول استخباري صهيوني أنّ "يتعرّض الأردن للمزيد من الضغوط من قِبل الشارع الذي بات حافلاً بالحركات السياسية والفعاليات المختلفة، لتقديم المزيد من التنازلات، وسيضطر حكام الأردن في المستقبل غير البعيد إلى تبني مطالب أكثر راديكالية قد تشمل حل مجلس النواب، والإعلان عن انتخابات جديدة أكثر حرية وشفافية، وتعديل الدستور تمهيداً للمطالبة بإلغاء اتفاقية وادي عربة وتعزيز التقارب مع سوريا".

وفي السياق نفسه، نقل مصدر خاص عن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، كان قد رافقه أثناء جولته في غور الأردن يوم 8 آذار الحالي، أنه يتوقع إعادة إحياء "الجبهة الشرقية" عام 2012 لتضُم كلاً من "الأردن الجديد" وسوريا و"عراق ما بعد الإنسحاب الأمريكي" بعمق إستراتيجي إيراني. وتحدث نتنياهو عن ضرورة بناء سور الكتروني على طول الحدود مع الأردن، واصفاً إياه بأنّه أكثر أهمية من السور العازل في الضفة الغربية، لأنه سيمنع شن أية عملية "إرهابية" من الأردن، أو أي اختراق عسكري من قبل جيوش نظامية في المستقبل.

مجلة المجد، الأردن
التقرير المعلوماتي 2215، 2011/3/29

49. رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق يحذّر من نشوء "نظام معادٍ" في الأردن

الناصرة: أعرب مسؤول استخباري إسرائيلي سابق، عن قلقه البالغ إزاء تطورات الأوضاع في الأردن، التي تشهد تحركات احتجاجية سلمية مطالبة بجملة إصلاحات سياسية، من ضمنها تعديل نظام الحكم في المملكة ليصبح "ملكيًا دستوريًا".

وحذّر الرئيس السابق لهيئة الاستخبارات الإسرائيلية العسكرية "أمان"، عاموس يادلين، من نشوء ما وصفه بـ "نظام معاد" في الأردن، الأمر الذي من شأنه "المساس بالأوضاع الأمنية في إسرائيل بشكل جذري"، على حد قوله.

وفي سياق آخر؛ نوّه يادلين في مقابلة مع الإذاعة العبرية اليوم السبت (4/2)، إلى مغبة اندلاع "أوضاع فوضوية" في سورية التي تشهد اضطرابات في أوضاعها الأمنية على خلفية الاحتجاجات المطالبة بمزيد من الحريات، موضحًا أن مثل هذه "الفوضى" قد تسفر عن وقوع أسلحة "دمار شامل" في أيادي "منظمات إرهابية"، حسب وصفه.

قدس برس، 2011/4/2

50. مؤرخ يهودي: تحويل الأردن إلى جمهورية اتحادية مع فلسطين الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية

قال أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الجيش الألماني في ميونخ ميشيل فولفزون إن تحويل المملكة الأردنية إلى جمهورية اتحادية باسم فلسطين–الأردن يعد "الإمكانية الواقعية الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الأوسط".

وقال فولفزون –الذي يعد من الشخصيات اليهودية النافذة في ألمانيا– بمقال كتبه في مجلة فوكوس الأسبوعية "إن الجمهورية الفدرالية المقترحة، ستكون حال قيامها من ثلاث ولايات هي شرق الأردن والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وستتيح لسكانها الفلسطينيين إمكانية انتخاب برلمان جمهورية فلسطين–الأردن وتشكيل حكومتها".

وأضاف "يمكن بعد ذلك توسعة الجمهورية الجديدة بربطها باتحاد ثلاثي يتكون من فلسطين والأردن وإسرائيل، ويخير فيه العرب الموجودون في إسرائيل بين الحصول علي حق التصويت للبرلمان الفلسطيني الأردني أو للبرلمان الإسرائيلي".

وأوضح أن الاتحاد الثلاثي سيجعل مشكلة الحدود عديمة القيمة، ويمنح الإسرائيليين والفلسطينيين وسكان ما تبقى من الأردن وضعا قانونيا دوليا، ويمكن 300 ألف مستوطن يهودي من العيش كإسرائيليين داخل جمهورية فلسطين–الأردن الفدرالية.

ولفت إلي أن "المستوطنين لن يعكروا كيهود طابع الحياة اليومية داخل الاتحاد الثلاثي الجديد مثلما لا يعكر خمسة ملايين يهودي طبيعة الحياة في المجتمع الأميركي".

موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2011/6/14

51. تقدير استراتيجي صهيوني للآثار المتوقعة للثورات العربية على مستقبل الكيان

أشار الجنرال العسكري الصهيوني البارز، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق، غيورا آيلاند، إلى أن تأثيرات محتملة على "إسرائيل "لما قال أنها "هزة أرضية" تضرب منطقة الشرق الأوسط لم يشهد لها مثيل منذ عشرات السنين، تتمثل بالثورات العربية، مما يجعل صناع القرار في تل أبيب يحثون الخطى لفهم

المعاني الناشئة عن التطورات في المنطقة، مع منح التغيرات الحاصلة في الدول المجاورة حيزاً أكبر من البحث والتحليل.

"آيلاند" ينتقل إلى الأردن، الذي يصف الوضع فيه بأنه "مستقر حالياً"، حيث يحافظ الملك على استقرار مثير للانطباع، واضعاً 3 أسباب تميز الوضع الأردني، وهي:

1- إطلاق أصوات تنتقد بشكل غير مسبوق الأسرة المالكة.

2- خروج قوات الولايات المتحدة من العراق، المتوقع عام 2012، من شأنه أن يهز الأردن أيضاً.

3- الآثار على "إسرائيل" إذا ما حصلت ثورة في الأردن، وهي مشابهة لما حصل في مصر، على فرضية عدم القتال بين الدولتين، ولكن من شأنها أن تكون أخطر فيما يتعلق بالهدوء والتعاون الأمني والإقليمي على طول الحدود.

ويرى أنه على مدى عشرات السنين، تتمتع "إسرائيل" في أن حدودها الأطول مع الأردن هي الأهدأ والأكثر أمناً، ما يعني أن تغيير الحكم في الأردن سيستدعي منها تخصيص مقدرات هائلة لتحسين الاستعدادات على طول الحدود، كما أن ثورة ديمقراطية هناك، سترفع للحكم الأغلبية الفلسطينية، وكفيلة بأن تضع في ضوء جديد النزاع مع الفلسطينيين مع اقتراحات جديدة لتسويته.

سادساً: البحرين:

يقلل "آيلاند" من الحديث عن أحداث البحرين لأنها بعيدة عن "إسرائيل"، ولا يوجد لهما حدود مشتركة، مكتفياً بالقول إن الآثار المتوقعة غير مباشرة، ومنحصرة في تعزز النفوذ الإيراني فيها، وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاستقرار في الخليج العربي.

الخلاصة:

ويضع "آيلاند" خلاصات نهائية لتقدير موقفه الاستراتيجي من حالة الثورات العربية على النحو التالي:

- انعدام الاستقرار وتبني مواقف ودية أقل من إسرائيل.
- إضعاف النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان، وتعزيز التحالف المناهض لها في الخليج.
- إمكانية إيجاد حلول للنزاع الطويل مع سوريا والفلسطينيين.
- انخفاض أهمية مصر وسوريا، المنشغلتان جداً في شؤونها الداخلية، وارتفاع التأثير الإقليمي لتركيا والسعودية.
- الضغط الذي يتعرض له "حزب الله"، وإمكانية زيادته إذا انهار الأسد، كفيل بأن يسمح بالوصول لتسويات أمنية أكثر استقراراً مع لبنان.

موقع معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني

عن العبرية، ترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية

التقرير المعلوماتي، ملحق خاص 2313، 23-7-2011

52. "إسرائيل" تفتتح "قصر اليهود" على ضفاف نهر الأردن أمام الزوار بعد أن كان منطقة عسكرية

أُفتتح صباح أمس الثلاثاء، موقع التعميد المعروف باسم "قصر اليهود" أمام الزوار الإسرائيليين, بعد عدد من السنوات الطويلة التي كان يعتبر فيها جزءاً من منطقة عسكرية، لا يسمح بدخولها إلا بإذن خاص من الجيش الإسرائيلي.

وذكرت صحيفة إسرائيل اليوم أن تكاليف ترميم الموقع المقام على ضفاف نهر الأردن, والذي يعتبر ثالث أهم المواقع بالنسبة للنصارى بلغت أكثر من عشرة ملايين شيكل.
وأشارت الصحيفة إلى أن الموقع وبسبب أهميته الدينية سيجتذب مئات آلاف من الزوار سنوياً.
وكان في مراسيم الافتتاح كل من وزير التنمية الإقليمية "سيلفان شالوم"، وممثل الطائفة المسيحية "إريستولوس أسيكيوس" بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الإسرائيلية المختلفة.

موقع عكا الاخباري، 2011/7/14

53. الجيش الاسرائيلي يحصن حدوده مع قطاع غزة ومصر والأردن

رام الله – وليد عوض: تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي تحصين الحدود مع غزة ومصر وفي هضبة الجولان السورية. قائد المنطقة الجنوبية بجيش الاحتلال الاسرائيلي تال روسو، قال نحن نعتقد بان بناء قناة مياه على الحدود الأردنية ستكون عقبة أمام عمليات التسلل ولكن على الحدود الأردنية عمليات التسلل ضئيلة جدا. ويأتي تفقد الحدود الاسرائيلية مع مصر وبحث امكانية انشاء قناة مائية على الحدود مع الاردن.
وتأتي التدريبات التي يجريها جيش الاحتلال الاسرائيلي وتحصين الحدود مع مصر وغزة والاردن في حين تتعالى الاصوات الاسرائيلية المطالبة بتوجيه ضربة عسكرية لايران وامكانية اقدام اسرائيل على توجيه تلك الضربة دون ابلاغ الاطراف الدولية.

القدس العربي، لندن، 2012/3/7

54. الاستخبارات الإسرائيلية: "إسرائيل" تسعى لاستعادة الدور الأردني في الأراضي المحتلة

غزة – رام الله – وكالات: ذكر تقرير سري أعدته شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال ونشرته أمس يوضح أن ما يُسمى "العقل المركزي لإسرائيل" يحاول إحياء دور سياسي وعسكري للأردن في المناطق الفلسطينية المحتلة.
وزعم التقرير، استناداً إلى تقديرات استخبارية، أن انتفاضة فلسطينية ستندلع العام الجاري وتطيح بالسلطة الوطنية الفلسطينية وتجبر القادة الفلسطينيين على الهرب من الأراضي الفلسطينية.
وأضاف أن ذلك سوف يستدعي مناشدات دولية وعربية للأردن للتدخل السياسي والعسكري في الأراضي الفلسطينية من أجل للتعامل مع الانتفاضة المتوقعة.

الاتحاد، ابوظبي، 2012/3/29

55. خطة عسكرية إسرائيلية لتعزيز عمليات المراقبة للحدود مع الأردن

أفادت "يديعوت أحرونوت" في موقعها على الشبكة أن خشية أجهزة الأمن الإسرائيلية من أن يؤدي إحكام إغلاق الحدود الغربية إلى زيادة محاولات "التسلل" من الأردن دفعت باتجاه اتخاذ قرار لتعزيز المراقبة والرصد على الحدود والاردن، وذلك من خلال أجهزة متطورة مماثلة لتلك التي تم نشرها على طول الحدود مع مصر. وأضافت أن المنظومة الجديدة ذات المجسات المتطورة والكثيرة تسمح بالقيام بعمليات رصد متطورة في عمق الأراضي الأردنية. كما كتبت أن نشرها في المنطقة ينبع من الخشية من استخدام "محاور التهريب" لما أسمته بـ"أهداف إرهابية". وبسحب مخططات الجيش الإسرائيلي فسوف يتم تعزيز نظام جمع

المعلومات الاستخبارية بشكل ملموس، وخاصة في منطقة البحر الميت. وأشارت الصحيفة إلى أنه، وبشكل مواز، يتم في هذه الأسابيع نشر هذه المنظومة على الحدود مع مصر، وأن كتيبة تابعة لقيادة الجنوب تتابع ما يحصل من تطورات في المنطقة على عمق كيلومترات في داخل سيناء، وذلك باستخدام المنظومة التي تدمج قدرات الرصد والتصوير والرادار والمئات من أجهزة الاستكشاف.

عرب 48، 2012/5/16

56. يديعوت: "إسرائيل" تفجر ألغاما أرضية تمهيدا لبناء سياج حديدي على الحدود مع الأردن

أفادت "يديعوت أحرونوت" في موقعها على الشبكة أن الجيش الإسرائيلي قام خلال اليومين الماضيين بتفجير نحو 700 لغم أرضي على امتداد الحدود بين إسرائيل والأردن، وذلك في إطار الاستعدادات لبناء سياج حديدي جديد على طول الحدود في منطقة الأغوار.

وبحسب مصادر في الجيش الإسرائيلي، فستبدأ إسرائيل قريبا بمد سياج حديدي مع شبكات رصد الكترونية على امتداد الحدود مع الأردن ، كما سيتم بناء جدار فاصل على امتداد عشرة كيلومترات بكلفة تصل إلى 10 ملايين شيكل، مع منظومات إنذار متطورة.

عرب 48، 2012/5/18

تقارير:

57. يديعوت: العلاقات الأردنية الإسرائيلية وصلت الى القطيعة الكاملة

الناصرة ـ زهير اندراوس: سجلّت العلاقات الاردنيّة الاسرائيليّة ترديا اضافيا وصل الى حد القطيعة الكاملة بين الطرفين، حيث ذكرت مصادر سياسيّة رسميّة في تل ابيب، امس الجمعة، انّ السفير الاردني في الدولة العبريّة غادر تل ابيب قبل تسعة اشهر ومنذ ذلك الحين لم يعد اليها، وانّ من يدير الامور هو قائم مقام مؤقت مكانه، وزادت المصادر عينها انّ السفير الدكتور علي العايد غادر اسرائيل في شهر تموز (يوليو) الماضي، وعُيّن وزيراً في الحكومة الجديدة، ولكن الاردن لم يقم بتعيين سفير مكانه.

وقالت صحيفة 'يديعوت احرونوت'، نقلا عن المصادر عينها، انّ تل ابيب طالبت الاردن مراراً وتكرارا بتعيين سفير جديد، الا انّ عمّان رفضت المطلب الاسرائيلي، وقالت المصادر ايضاً انّ عدم تعيين السفير الاردني يؤدي الى ترد اضافي في العلاقات المترديّة اصلا بين الدولتين، وانّ السفير الاسرائيلي في عمان داني نافو، اجتمع الى وزير الخارجية الاردني مؤخراً واطلعه على خطورة الوضع، الا انّ ذلك لم يُقنع الاردنيون.

وبحسب تقديرات المسؤولين في تل ابيب فانّ الاصرار الاردني على عدم تعيين سفير في تل ابيب مرده الجمود في العملية السلميّة بين الاسرائيليين وبين السلطة الفلسطينية، اضافة للبناء الاسرائيلي المستمر في القدس المحتلة وفي الضفة الغربيّة، والى اعمال الحفريات الاسرائيلية بالقرب من المسجد الاقصى، كما انّ صنّاع القرار في عمّان، اضافت المصادر ذاتها، قلقون جداً من تصريحات النائب اليميني المتطرف، ارييه الداد، الذي صرح في مناسبات عديدة في الفترة الاخيرة بأن الاردن هي الدولة الفلسطينيّة الحقيقية. علاوة على ذلك، زادت المصادر فانّ القطيعة التامة تُميّز العلاقات بين العاهل الاردني، الملك عبد الله الثاني

ورئيس الوزراء الاسرائيليّ، بنيامين نتنياهو، كما انّ التعاون بين الحكومتين وصل الى الدرك الاسفل، وعملياً، بحسب المصادر، لا يوجد تعاون بالمرّة. مضافاً الى ذلك، اوضحت المصادر الاسرائيلية، انّ الوزراء الاردنيين يرفضون الاجتماع الى نظرائهم الاسرائيليين، على الرغم من المحاولات المتكررة من جانب تل ابيب لعقد اجتماعات ثنائية، كما انّ لقاءات على مستوى منخفض انعدمت بالمرة.

وعزت الاوساط الاسرائيلية هذا التردي غير المسبوق في العلاقات الى المظاهرات الاخيرة التي شهدتها الاردن، علاوة على تأثر المملكة من المظاهرات التي تعم الوطن العربيّ. ونقلت الصحيفة عن مصدر سياسيّ رفيع للغاية في تل ابيب قوله انّ اسرائيل ابلغت الاردن بانّ عدم تعيين السفير يدل بشكل قاطع على انعدام الثقة بين الجانبين، ويؤثر سلباً على العلاقات المترديّة اصلا بين الطرفين، على حد قوله، لافتاً الى انّ هذا الوضع يضر بمصالح الطرفين، لانّ هناك العديد من القضايا المشتركة والملحة التي يجب مناقشتها، مع ذلك، شددت المصادر، على انّ التعاون الوحيد الذي ما زال قائما بين الدولتين هو في المجال الامنيّ فقط.

ونقلت الصحيفة عن مصدر اردني رسميّ قوله انّ الاردن ليس بصدد تعيين سفير جديد في تل ابيب، وانّ الامر ما زال مشروطاً بتجدد العمليّة السلميّة مع الفلسطينيين. واشار المراسل السياسي للصحيفة، نقلا عن مصادر اسرائيليّة واردنيّة متطابقة، انّ السبب الرئيسي في تردي العلاقات بين الدولتين الى هذا الدرك، يعود الى عدم ثقة الملك عبد الله برئيس الوزراء نتنياهو، لافتاً الى انّ العاهل الاردنيّ لم يتورع في مقابلة مع مجلة (تايم) في ايار (مايو) من العام 2009، ايْ قبل ايام معدودة من اللقاء الذي جمعه بنتنياهو، بالقول لقد كنت في العام 1999 ولمدة ثلاثة اشهر اعمل مع نتنياهو، الذي كان رئيساً للوزراء، انّ هذه الفترة اسوأ فترة خلال سنوات حكمي. ولفتت المصادر الاسرائيلية الى انّ الاردنيين، يقطعون كلياً وزير الخارجيّة الاسرائيليّة، افيغدور ليبرمان.

كما قال الملك عبد الله الثاني انّ لا مستقبل لسلام الاردن مع اسرائيل ان لم تقم دولة فلسطينية، ووصفه بالبارد والمرشح لمزيد من البرودة، وارتفعت وتيرة النبرة الانتقادية لاسرائيل في الخطابين الرسمي والاهلي الاردنيين، ومن المتوقع ان استمر الحال على هذا المنوال، ان تشهد هذه العلاقات مزيدا من البرودة والتوتر.

وبحسب المصادر الاردنية يعود تردي العلاقات الى عدّة نقاط: اولا: لارتباط اردن تاريخيا بالقدس والمقدسات والاقصى. ثانيا: معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل اعطت عمان حق رعاية المقدسات في المدينة المحتلة. ثالثا: ان الاردن يعتقد انه من دون القدس والمقدسات، لا دولة فلسطينية، ومن دون دولة فلسطينية لا سلام في المنطقة ولا استقرار، وان امن الاردن ومصالحه العليا ستبقى مهددة بغياب هذه وتلك.

كما اشارت المصادر الاسرائيليّة الى انّ مقابلة العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني مع صحيفة 'هآرتس' العبريّة اكدت على مدى تردي العلاقة بين الاردن واسرائيل، لما حملته المقابلة من تحذيرات شديدة اللهجة للمجتمع الاسرائيلي من سياسة نتنياهو. واعادت مخاطبة عبد الله الثاني للمجتمع الاسرائيلي دون المرور بحكومة نتنياهو الى الاذهان رسالة الملك الراحل الحسين لنتنياهو قبيل الانتخابات الاسرائيلية في 1997 متهما اياه بانه معاد للسلام، وهو الملك عبد الله بان سياسة حكومتهم تهدد السلام والمنطقة برمتها.

ووصف سياسيون اردنيون تحذير الملك عبد الله الثاني لحكومة اسرائيل من ان القدس خط احمر بانه رسالة غضب تعكس نفاد الصبر الاردني تجاه تهويد المدينة المقدسة وتهديد وجود القدس. واعتبروا ان

التصريحات تشكل انعطافة حادة في العلاقة مع اسرائيل التي وصفها الملك عبد الله الثاني بانها تزداد برودة في ظل الاستيطان وتراجع فرص تحقيق السلام.

كما لفتت الصحيفة العبريّة الى انّه في الاونة الاخيرة استدعت الخارجية الاردنية السفير الاسرائيلي في عمان وحذرت من المساس بالاماكن المقدسة او العبث فيها، فالاردن صاحب الولاية الدينية والتاريخية على القدس وفقا لاتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في العام 1994.

ويأتي التوتر بين الاردن واسرائيل في سياق تاريخ علاقة سيئة بين الاردن مع الحكومات التي تزعمها نتنياهو. وظل الصدام عنوان العلاقة بين الطرفين اثر تعنت رفض حكومته لخيار الدولتين ومبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين يتواجد منهم زهاء ثلاثة ملايين شخص في الاردن، فضلا عن تولد قناعة لديه بأن سياسة نتنياهو تهدف الى تحقيق مشروع الوطن البديل، اضافة الى الاعتداء على سيادة الاردن والتي كان ابرزها محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ابان حكومة نتنياهو الاولى.

القدس العربي، لندن، 2011/3/19

58. "ويكليكس": العلاقة الإستراتيجية مع الأردن لا تلغي التخوف من تغيّر الأوضاع فجأة

عن العبرية، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية: كشفت وثائق جديدة لموقع "ويكليكس" عن عمق النفوذ الذي تتمتع به "إسرائيل" في تحديد حجم ونوع الأسلحة التي تبيعها الولايات المتحدة إلى الدول العربية، من خلال اطلاعها على قوائم الأسلحة التي تطلبها، والتنسيق المتواصل مع الأمريكيين، لضمان استمرار التفوق العسكري الصهيوني على بقية دول المنطقة العربية.

وتظهر الوثائق العسكرية أنّ قيادة الجيش الصهيوني رفضت تزويد بعض الدول العربية بعدد من الأسلحة التي يرى "الإسرائيليون" أن الحصول عليها يقلص الفارق النوعي بين القدرات القتالية لجيشهم وبقية الجيوش العربية.

منظومات تسلح مصرية

كما طلب الجيش "الإسرائيلي" من نظيره الأمريكي رفض تزويد الجيش المصري بـ"صواريخ مضادة للإشعاعات"، حتى لو وقّعت مصر اتفاقية تضمن بموجبها هذه النظم، وكيفية استخدامها، لأنها ذخائر هجومية تمثل تهديداً رئيسياً للتفوق النوعي الإسرائيلي، وموجهة حصراً ضد القدرات "الإسرائيلية".

أكثر من ذلك، فقد اعترض "الإسرائيليون" على تزويد المصريين بصواريخ "جو–جو" وصواريخ مضادة للطائرات تُطلَق عبر الكتف، وصواريخ مضادة للدروع من نوع "تاو 2 بي"، وجيل جديد من طائرات الأباتشي.

وبالنسبة لأي صفقات مستقبلية لحصول مصر على صواريخ "باتريوت" متطورة، فإنّ "إسرائيل" طلبت ضمان عدم نشرها في جزيرة سيناء، باعتباره خرقاً للاتفاقية الأمنية الملحقة بمعاهدة "كامب ديفيد"، فيما لم تبد اعتراضاً على حصولها على مدافع ذاتية الحركة من عيار 155 ملم.

السعودية وقاعدة تبوك

كما رفضت "إسرائيل" تزويد السعودية بأنظمة اتصال متطورة، وأنظمة تسمح بتحديد الأهداف من الطائرات، لأنها تحسّن من أداء هجماتها الجوية، وقدرات الاعتراض، وتوفر معلومات مباشرة للسعوديين عن "إسرائيل"، وسترفع من مستوى التهديد "لإسرائيل"، وهو ما يتوافر للسعودية مسبقاً من خلال نشر طائرات أف 15 في قاعدة تبوك الجوية.

وقد طالبت "إسرائيل" من الولايات المتحدة الأمريكية بخفض مستوى هذه النظم، وضمان عدم اتصالها بأجهزة الاستشعار الأميركية المصرية الأردنية، وعدم حصولها على معلومات عن المجال الجوي "الإسرائيلي".

وطال الرفض "الإسرائيلي" عدم منح السعوديين أنظمة متطورة لتحديد أهداف الطائرات، فضلاً عن خفض وتيرة تزويد السعودية بكمية من صواريخ جو–جو، وجو– أرض متطورة، ومضادة للإشعاعات.

التعاون الأردني

أما بالنسبة للأردن، فقد كشفت الوثائق أن "إسرائيل" ترى فيه "شريكاً استراتيجياً" في الاستقرار الإقليمي، والعلاقة الخاصة المتبادلة على الصعيد الأمني، التي تتميز بـ"الشفافية والانفتاح"، بعكس مصر، ما يحتم على "إسرائيل" الاستمرار في الالتزام بسلامة المملكة وأمنها ومصالحها، والمساهمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق ذلك.

ومع ذلك، ونظراً للتقارب الجغرافي، والتغيرات الإستراتيجية المحتملة، فلا تستطيع "إسرائيل" تحمل تقليص الفارق النوعي بين الجيش "الإسرائيلي" والأردني، ومن ذلك أنها رفضت تجهيزه بصواريخ "سام"، وأي أنظمة أخرى تغطي فضاءها الجوي بالكامل، كما لا تحتمل المخاطرة بقواتها الجوية وملاحتها المدنية.

مجلة "بمحانيه" العسكرية

التقرير المعلوماتي، ملحق خاص 2239، 2011/4/26

59. سيناريو التمرد الأردني والتحذيرات الأمريكية

قسم الدراسات والترجمة: أصبحت كل القوى الدولية والإقليمية أكثر اهتماماً بطبيعة وتداعيات جولة الحدث السوري الجديدة المتوقع حدوثها خلال شهر رمضان الكريم الذي تبقت لحلوله بضعة أيام، وفي هذا الخصوص تقول المعلومات والتسريبات بأن محور واشنطن . تل أبيب قد بدا أكثر خوفاً من المعطيات الدالة لجهة أن صدام القاطرة السورية سوف يؤدي إلى إشعال الساحة السياسية الأردنية: فما هي طبيعة التداعيات على الساحة الأردنية. وما هي مقاربة محور واشنطن . تل أبيب لطبيعة المخاطر المحدقة بالنظام الملكي الأردني.

*** التحذيرات المخابراتية الأمريكية . الإسرائيلية للنظام الملكي الأردني**

تقول المعلومات والتسريبات بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت خلال هذا الأسبوع لجهة فرض المزيد من الضغوط على الملك الأردني عبد الله الثاني من أجل أن يحمل محمل الجد التداعيات التي سوف تتعرض لها المملكة الأردنية بسبب صدام قاطرة السلطة . المعارضة الوشيك الحدوث خلال شهر رمضان الكريم الذي أصبح على الأبواب:

- أعدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تقريراً تحذيرياً تم تسليمه للعاهل الأردني الملك عبد الله.
- أعد مجلس الأمن القومي الأمريكي، تقريراً تحذيرياً تم تسليمه للعاهل الأردني الملك عبد الله.

هذا، وأشارت التسريبات إلى أن فرضية التقارير المخابراتية . الأمنية الأمريكية، ركزت على مقاربة واحدة لتداعيات الحدث السوري على المملكة الأردنية، تقول: إن صدام القاطرة السورية سوف يكون مثل إلقاء حجر ضخم على بركة مياه هادئة. الأمر الذي سوف يؤدي إلى إطلاق موجات هائلة في المنطقة. وبسبب هشاشة النظام السياسي الملكي الأردني، فإن تأثير هذه الموجات سوف يكون مدمراً.

وفي هذا الخصوص، أشارت التقارير الأمريكية إلى أن خطر تقويض استقرار النظام الملكي الأردني، سوف لن يكون بفعل قيام دمشق بإعداد وتنفيذ مؤامرة ضد ملك الأردن، ولا بفعل قيام المعارضة السورية بإعداد وتنفيذ مؤامرة ضد ملك الأردن، وإنما سوف يكون حصراً بسبب تأثير الصدمة على المعطيات الأردنية الداخلية، والتي سوف ترتفع حرارتها وسوف تصل خلال فترة قصيرة إلى نقطة الغليان الهائلة؛ وفي هذا الخصوص، أشارت التقارير إلى نوعين من مصادر الغليان الأردني الداخلي الوشيك:

- المصدر الأول: سعت المعارضة السياسية الإسلامية الأردنية والقبائل والعشائر الأردنية المرتبطة بها إلى دعم المعارضة السياسية الإسلامية السورية، والآن، بدأت المعارضة السياسية الإسلامية الأردنية وحلفاءها الداخليين طرح السؤال القائل: إن المعارضة الإسلامية الأردنية هي الأولى بتوظيف هذه القدرات لجهة حسم المواجهة التي طالت مع النظام الملكي الأردني، وبالتالي لماذا لا تشرع المعارضة الإسلامية الأردنية بذلك في ظل توافر الاضطرابات الشرق أوسطية، طالما أن الانتظار سوف يؤدي إلى فوات الأوان وضياع الفرصة؟
- المصدر الثاني: أصبحت فعاليات الحركات الإسلامية، وبالذات جماعة الإخوان المسلمين في حالة صعود متزايد، وبالتالي فمن المتوقع أن تسعى جماعة الإخوان المسلمين الأردنية إلى إسقاط سيناريو فعاليات حركة الإخوان المسلمين السورية بحذافيره في الأردن، وفي هذا الخصوص تقول التسريبات بأن عناصر ورموز جماعة الإخوان المسلمين الأردنية أصبحوا أكثر اهتماماً بطرح السؤال القائل: لقد دعمنا وتبنينا بالرعاية حركة الإخوان المسلمين السورية بما أتاح لها النهوض وإشعال المواجهات مع دمشق، فلماذا لا نسعى نحن بإشعال المواجهات ضد "عمّان الملكية" بما يؤدي إلى تحويلها إلى "عمّان الإسلامية".

هذا، وتشير كل الحسابات إلى أن انتقال عدوى صدام القاطرة السورية، سوف يؤدي بالضرورة إلى انتقال المزيد من الصدمات بما سوف يشمل بالضرورة ليس الأبعاد السياسية والأمنية المتعلقة بوجود واستمرار النظام الملكي الأردني وحسب، وإنما المتعلقة أيضاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأردنية.

*** إسرائيل وإشكالية الصدمة الأردنية: السيناريو وخيارات السيناريو المضاد**

سوف يترتب على سيناريو صدام القاطرة السورية، سيناريو الزلزال الأردني، والذي سوف ينظر إليه الإسرائيليون باعتباره الحدث الأكثر خطورة على أمن ووجود إسرائيل، وذلك لأن التحول الانتقالي من عمّان الملكية إلى "عمّان الإسلامية"، معناه أن كل الحركات الأصولية الإسلامية سوف تسعى إلى حشد وتعبئة فعالياتها الجهادية في الأردن.

تقول الحسابات، بأن التحول الانتقالي من عمّان الملكية إلى عمّان الإسلامية، سوف تبدأ زلازله وحركات صفائحه التكتونية، بعد انتهاء فعاليات صدام القاطرة السورية، وفي هذا الخصوص تشير المعطيات إلى الآتي:

الخيار الأول: في حال نجاح الإسلاميين السوريين في المواجهة الرمضانية، فإن الخطوة الثانية مباشرة سوف تكون هي: دعم الإسلاميين الأردنيين من أجل تحقيق سيناريو الانتقال من عمّان الملكية إلى عمّان الإسلامية، خاصة أن الإسلاميين السوريين يدينون بالمزيد من مشاعر العرفان والولاء للإسلاميين الأردنيين الذين قدموا لهم الدعم والسند طوال الحقب الماضية وحتى الآن.

الخيار الثاني: في حالة فشل الإسلاميين السوريين في المواجهة الرمضانية، فإن الخطوة الثانية مباشرة سوف تكون هي: الانسحاب التكتيكي لجهة التمركز مرة أخرى في الأردن، والعمل على تغيير خارطة طريق

الصعود الإسلامي في المنطقة، بحيث يتم التخلي عن خيار استهداف دمشق واستبداله بـ(الهدف البديل) المتمثل في استهداف عمّان وتحقيق الانتقال من عمّان الملكية إلى عمّان الإسلامية.

تشير المعطيات المتعلقة بحسابات توازن القوى الخاصة بمواجهة صدام القاطرة السورية إلى أن الخيار الأول الذي يفترض نجاح الإسلاميين السوريين هو خيار ضعيف الاحتمال، وذلك لأن القوام الدولاتي المؤسساتي السياسي العسكري الأمني السوري غير قابل للانقسام، إضافة إلى أنه أصبح أكثر تماسكاً بسبب بروز جماعة الإخوان المسلمين السورية كقوة قائدة للمعارضة السورية.

أما الخيار الثاني الذي يفترض عدم نجاح الإسلاميين السوريين في الصعود إلى السلطة، فهو الخيار الأكثر احتمالاً، خاصةً أن مواجهة صدام القاطرة السورية لن تكون هذه المرة من النوع المنخفض الشدة ومن المحتمل أن تتصاعد لتأخذ شكل المواجهة المرتفعة الشدة، وذلك لعدة أسباب، منها:

- لقد سعت دمشق إلى التعامل بهدوء وبشكل منخفض الشدة خلال الفترة الماضية، ووعدت بإنجاز الإصلاحات، وبرغم رفض المعارضة للحوار والتفاهم، مضت دمشق قدماً، فأصدرت قانون الأحزاب وأعقبته فوراً بقانون الانتخابات، الأمر الذي يبطل كل المزاعم القائلة بأن دمشق لا تريد الإصلاح.
- لقد سعت المعارضة إلى التعامل بسلبية وتصعيد مرتفع الشدة خلال الفترة الماضية، بما في ذلك استخدام المسلحين، والقيام باستهداف القطارات وخطوط نقل شبكات الكهرباء، وإدخال المقذوفات الصاروخية والأسلحة المتطورة، والقتل الانتقائي وعمليات التطهير العرقي كما في حالة "جبل الزاوية". وأكدت المعارضة أنها سوف تسعى لخوض المواجهة الحاسمة خلال أيام شهر رمضان. وبكلمات أخرى، لقد اختارت المعارضة توقيت المواجهة، ومكان المواجهة. ووسائط المعارضة. وفي هذه الحالة سوف لن يكون أمام دمشق، سوى أن تتوكل لجهة خوض المواجهة التي فرضت عليها فرضاً.

تقول التوقعات، بأنه بعد أن تنتهي مواجهة صدام القاطرة السورية، وينجلي غبار المعركة وتمر أيام عيد الفطر، سوف تبدأ فعاليات سيناريو الزلزال الأردني، الذي سوف يتضمن مواجهة التحول الانتقالي من عمّان الملكية إلى عمّان الإسلامية وفي هذا الخصوص، تشير المعلومات والتحليلات إلى النقاط الآتية:

- العرش الملكي الهاشمي سوف يواجه خطر تحديات وجوده واستمراره.
- إسرائيل سوف تواجه التحدي الأكثر خطورة والذي سوف يتضمن تحول الساحة الأردنية إلى كتلة جهادية إسلامية شديدة الاشتعال والغليان.
- السلطة الفلسطينية سوف تواجه التحدي الأكثر خطورة، وذلك لأن التحول من عمّان الملكية إلى عمّان الإسلامية، سوف يؤدي إلى حدوث تحول مواز من "رام الله أوسلو" إلى "رام الله الجهادية الإسلامية".

أشارت التخمينات إلى أن اشتعال الساحة السياسية الأردنية قد أصبح مسألة وقت لا أكثر ولا أقل، وبغض النظر عن نتائج صدام القاطرة السورية، فإن الحركات الإسلامية سوف تجد نفسها أمام خيار وحيد لا مهرب منه وهو: لا بد من عمّان وإن طال السفر.

بالنسبة لملامح وخطوط سيناريو الزلزال الأردني، يمكن الإشارة إلى الآتي:

- التوقيت الأكثر احتمالاً لحركة الصفائح التكتونية الأردنية سوف يكون في شهر أيلول (سبتمبر) 2011م القادم، عندما يتقدم الفلسطينيون بطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة وتقوم واشنطن وحلفاءها بعرقلة المشروع، وهو الأمر الذي سوف يقود إلى تصعيد حالة الغليان والغضب العارم في الضفة الغربية والأردن.

• رد الفعل الإسرائيلي الانتقامي والأمريكي الانتقامي إزاء الطلب الفلسطيني سوف يؤدي إلى إذكاء وقود نيران الغضب الشعبي.

• اهتمام الحركات الإسلامية الشرق أوسطية، وبالذات حركة الإخوان المسلمين المصرية والسورية والجماعات السلفية العراقية والسعودية والخليجية إضافة إلى الحركات الإسلامية الأردنية سوف يركز بقدر أكبر على ملف الخطر الإسرائيلي. الأمر الذي سوف يؤدي بالضرورة ليس إلى تخفيف ضغط الحركات الإسلامية السورية على دمشق، وإنما إلى المزيد من النتائج، والتي من أبرزها:

. انتقال المزيد من العناصر الجهادية التي تم تسريبها إلى سوريا باتجاه الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وذلك طلباً للجهاد ضد الصهيونية، بحيث إما النصر من عند الله أو الشهادة في سبيل الله.

. سعي الحركات الإسلامية والعناصر الجهادية لجهة دعم كل من يقف إلى جانب الجهاد من أجل فلسطين. وسوف يكون في مقدمة الداعم عدد لا بأس به من خصوم إسرائيل في المنطقة. ولا داعي لذكر الأسماء، لأن إسرائيل وحلفاءها في المنطقة يعرفون جيداً من هو الداعم الرئيسي لمسيرة الكفاح والنضال والجهاد ضد الإسرائيليين.

إضافة لذلك، تحدثت التسريبات عن مدى اهتمام الإسرائيليين بالتداعيات الوشيكة لصدمات تفاعلات الحدث السوري الإقليمية، وفي هذا الخصوص تشير المعلومات إلى الآتي:

• طلبت واشنطن وتل أبيب من العاهل الأردني الملك عبد الله بضرورة أن لا يتعامل بهدوء مع حركة الاحتجاجات الأردنية، وبالتالي فمن الواجب عليه أن يسعى لاعتماد طريقين لا ثالث لهما، وهما: الأول استخدام العنف المفرط بما يؤدي إلى إسقاط أكبر قدر من الضحايا في أوساط المحتجين، والثاني هو القيام بتنفيذ أكبر ما يمكن من الإصلاحات الجادة وبمصداقية عالية.

• بدأت إسرائيل بإجراء سلسلة من التدريبات والمناورات المكثفة القائمة على أساس اعتبارات الفرضية القائلة: سوف تشهد الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، عمليات اضطراب وفوضى وأعمال عنف واسعة النطاق خلال شهر سبتمبر (أيلول) 2011م القادم، بعد أن تتم عرقلة مشروع الاعتراف الدولي بقيام الدولة الفلسطينية وبالتالي يتوجب على القوات الإسرائيلية أن تتدرب على كافة الاحتمالات.

تشير المعطيات، إلى أن الخيارات الإسرائيلية المطروحة أمام الطاولة لجهة احتواء اضطرابات الضفة الغربية . الأردن، هي خيارات تتضمن كافة الاحتمالات بما في ذلك خيار اقتحام القوات الإسرائيلية لكامل الأراضي الأردنية، سواء وافق العاهل الأردني أم لم يوافق، وذلك لأن قيام القوات الإسرائيلية بحماية إسرائيل من خطر الزوال، والدمار الكامل هو واجب لا يحتاج الإسرائيليين أن يأخذو حوله إذناً أو تصريحاً من أي طرف، حتى لو كان أمريكا.

تحدثت آخر التسريبات، بأن واشنطن وإسرائيل قد طالبتا العاهل الأردني بضرورة أن يسعى إلى تطبيق إصلاحات سياسية عاجلة تتضمن الآتي:

• عقد شراكة مع الإسلاميين الأردنيين بحيث يتم إعطاءهم المزيد من المقاعد البرلمانية والمزيد من المناصب الوزارية والرسمية، وذلك على النحو الذي يدفع الإسلاميين إلى عدم معاداة العاهل الملكي الأردني.

• احتفاظ العائلة المالكة الأردنية بالمفاتيح السياسية والسيادية الأساسية، بما يتيح لها قدرة السيطرة على الأوضاع إذا سعى الشركاء الإسلاميين لجهة الانقلاب على الملك.

تبقت بضعة أيام على دورة العنف الرمضانية ولحظة صدام القاطرة السورية، وحالياً أصبح هناك إما خيار الإصلاح، أو خيار المواجهة، وفي حالة خيار الإصلاح فإن التفاهم والحوار وانفتاح المشاركة هو مفتاح الحل الأساسي لاستقرار كامل منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك المملكة الأردنية الهاشمية. ولكن، في حالة خيار المواجهة، فإن انهيار دمشق هو غير وارد وفقاً لكل الحسابات الاستراتيجية والتكتيكية. وبالتالي، فإنما سوف يترتب على ذلك هو موسم هجرة الجهاديين للمملكة الأردنية الهاشمية. خاصة وأنهم يعرفون أكثر من غيرهم أن خارطة طريق تحرير قبة الصخرة والمسجد الأقصى ثاني الحرمين الشريفين الذي صعد منه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى السماء، هي خارطة طريق تمر بالضرورة عبر الأردن. وإذا كانت سوريا قد حزمت أمرها على حسم المواجهة التي فرضتها واشنطن وتل أبيب وعمان، والرياض والدوحة، وباريس ولندن عليها، فإن على عمّان أن تحزم أمرها على حسم المواجهة التي فرضتها هي بنفسها على نفسها. وبرغم ذلك، فإن دمشق سوف تظل أكثر اهتماماً بدعم أمن واستقرار الأردن، وبالتالي لن تقوم بتطبيق استراتيجية تحويل الصدمة إلى عمّان الشقيقة، وبكلمات أخرى أكثر وضوحاً: لقد سعت واشنطن وإسرائيل ومعها بعض الأطراف السعودية واللبنانية والأردنية لجهة تحويل المسلحين الجهاديين إلى داخل سوريا، بعضهم نقلته القوات الأمريكية سراً من العراق إلى داخل سوريا، وبعضهم نقلتهم بعض الأطراف اللبنانية إلى داخل سوريا. والبعض الآخر نقلتهم عمّان سراً إلى داخل سوريا، وبعد بضعة أيام سوف يصبح هؤلاء جميعاً في أيدي دمشق، والتي سوف لن تقوم باستخدامهم فيما يؤذي الأشقاء. وبالتالي من غير الوارد أن تقوم بتسليحهم ونقلهم إلى داخل أراضي المملكة لكي يشاركوا في فعاليات أيلول سبتمبر القادم! وذلك على أمل أن تطغى روح الحوار والتفاهم على روح التصعيد المدمر والدماء!

الجمل بما حمل، 2011/7/27

60. دراسة إسرائيليّة: تهديد استقرار الاردن سيمس بالهدوء على حدود "إسرائيل" الشرقيّة

الناصرة ـ زهير أندراوس: رأت دراسة إسرائيليّة أعدّها مركز بيغن ـ السادات في تل أبيب أنّه من المُبكّر في الوقت الراهن التنبؤ إلى أين تتجه المملكة الأردنيّة الهاشميّة، فمن غير المستبعد أنْ يتمكن الملك من استيعاب الاحتجاجات كما حدث في المملكات الأخرى مثل المغرب والسعوديّة، وإرضاء الشباب الذين يطالبون بالإصلاح، ولكن بالمقابل، قال معّد الدراسة، بروفيسور إيال زيسر، رئيس المركز المذكور، فإنّ القرب الجغرافيّ للمملكة الهاشميّة من بؤر الاحتجاج، أيْ سوريّة ومصر، فإنّ اندلاع الربيع العربيّ في الأردن هو أمر من الصعب منعه، وزادت الدراسة أنّه حتى اليوم تمكن الملك الأردنيّ من تحويل الأنظار إلى الحكومة وكبار الموظفين، وبموازاة ذلك، فإنّ المحتجين امتنعوا حتى الآن من التظاهر ضدّ الحكم الملكيّ، كما أنّه في الفئات التي تعتبرها الدراسة هامشيّة هناك مطالب بتحويل المملكة إلى مملكة دستوريّة، بحيث تضع حدودًا لصلاحيات الملك، كما هو الحال في بعض دول أوروبا الغربيّة، ولكن البروفيسور زيسر يرى أنّه من المستحيل تطبيق النموذج المذكور في منطقة الشرق الأوسط، لأنّه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء المملكة.

وشدد على أنّ تهديد استقرار المملكة الهاشميّة هو أيضًا تهديدًا على الهدوء الذي يُميّز الحدود الشرقيّة للدولة العبريّة، لافتًا إلى أنّ هذا السيناريو بات مرعبًا للغاية، ولكن من ناحية أخرى، من الصعب بقاء المملكة تتابع الأمور في المنطقة، ذلك أنّها ليست محصنة من الثورات والانتفاضات العربيّة التي عمّت وتعم الدول المجاورة، على حد قوله.

وساقت الدراسة أنّ الثورات العربيّة تحوّلت إلى حروب طاحنة بين الحاكم ورعاياه، مثل اليمن وسوريّة وليبيا، وأيضًا في الدول التي نجحت فيها الثورة، مثل مصر وتونس، فإنّ الأمور ليست على ما يرام، ذلك أنّ الزخم لم يعد يعمل لصالح المحتجين، ولا يُستبعد بالمرّة القول إنّ الموجة الثوريّة في العالم العربيّ وصلت إلى طريق مسدود، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال التساهل مع موجة الاحتجاجات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، إذ أنّ هذه الموجة أحدثت هزّة أرضيّة حقيقيّة ودمرّت النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، هذا النظام الذي حكم المنطقة عشرات السنين.

وحتى إذا لم تتمكن الثورات العربيّة من تحقيق الديمقراطيّة المنشودة، بل حدث العكس، فإنّه يمكن القول الفصل، بحسب الدراسة، إنّ ما كان لن يعود. وتابعت الدراسة أنّه على وقع هذه الأمور يجب الالتفات إلى الجارة من الشرق، الأردن، التي لم يصلها بعد المد الثوريّ، لعدّة أسباب منها أنّ النظام الملكيّ في الأردن يُعرف بيده الناعمة وبسياسته المعتدلة تجاه المواطنين، وبالتالي فإنّه خلال الفترة الماضية لم يُرب أجيالاً من أولئك الذين يكرهونه، كما هو الحال في مصر وسوريّة، كما أنّه يجب التأكيد على أنّ المملكة، خلافًا للجمهوريّة الاشتراكيّة، مقبولة في المنطقة، وللتدليل على ذلك، فإنّ الأردنيين قبلوا الملك عبد الله الثاني بعد وفاة والده، الملك حسين، في حين أنّ المصريين، أقاموا الدنيا ولم يُقعدوها عندما علموا أنّ هناك نيّة لتوريث جمال مبارك بعد والده، واللافت، وفق الدراسة، أنّ المملكات التي كانت في الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت تعتبر زائلة خلال فترة قصيرة، هي التي تحافظ حتى اليوم على الاستقرار، بينما النظام الثوري في مصر قد زال وفي سوريّة ما زال الوضع غير معروفًا، مع ذلك فإنّ من عوّل على أنّ الاحتجاجات لن تصل إلى الأردن كان على خطأ، حيث تبيّن أنّ الأمور عاصفة.

كما رأت الدراسة أنّه مثل سوريّة ومصر، أيضًا في الأردن هناك رزمة من الأسباب لاندلاع الاحتجاجات، منها الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه المواطنون في الأردن، واتساع الفجوات بين مركز الدولة وبين الضواحي، بالإضافة إلى الفساد الذي طال أركان المملكة السياسيين، والسبب الرابع يكمن في رغبة الشباب في المملكة بتغيير شكل الحكم القائم في الأردن، ذلك أنّ الشاب الأردنيّ لا يمكنه بعد تقبل النظام الحالي، حيث أنّ الملك يتمتع بصلاحيات غير محدودة، في الوقت الذي تمكن فيه الشباب المصريّ من هزيمة مبارك وفي سوريّة الوضع ما زال مجهولاً، وبالتالي قال البروفيسور زيسر إنّه يجب الافتراض بأنّ الطريق المسدود الذي وصلت إليه الثورات العربيّة ردع الكثيرين في الأردن من تصعيد الاحتجاجات ضدّ النظام الحاكم بسبب الخشية من إدخال المملكة في حالة من الفوضى العارمة، لافتًا إلى أنّه لم يكن من باب الصدفة أنّ دبلوماسيين أمريكيين صرحوا بأنّ الإدارة الأمريكيّة غير معنيّة بإسقاط الأسد، خوفًا من أنّ الملك الأردني سيكون أوّل من يدفع ثمن إسقاط الأسد بسوريّة، ففي نهاية المطاف، قالت الدراسة أيضًا، إنّ القرب الجغرافي بين سوريّة والأردن قد يؤدي سقوط نظام البعث في دمشق إلى تفاقم وتصعيد موجة الاحتجاجات في المملكة الهاشميّة.

ولاحظت الدراسة أنّ الفلسطينيين في الأردن يحافظون على الهدوء، ذلك أنّ قسمًا لا بأس به منهم ينتمون إلى العائلات الثريّة في الأردن، ووضعهم الاقتصادي مرضٍ، خلافًا لوضع القبائل وسكان الضواحي، الذين يقودون حملة الاحتجاجات، ولكنّ هناك توترات مفهومة في المملكة بين الفلسطينيين والأردنيين، بين سكان المركز وسكان الضواحي، كما أنّ الفروقات الاقتصاديّة في اتساع مستمر، هذه الأمور مجتمعة قد تنفجر يومًا في وجه الملك عبد الله الثانيز.

وتابعت أنّ حركة الإخوان المسلمين تحترم العائلة المالكة وتحافظ على علاقات معينة معها، ولكنّ هذا الوضع لن يستمر إلى ما لا نهاية، فالحركة تستعد للمشاركة المكثّفة في حال وصول المد الثوريّ ضدّ النظام الحاكم إلى الأردن، وخلص البروفيسور زيسر إلى القول إنّه منذ بداية السنة كانت المظاهرات في المملكة الهاشميّة قليلة وشاركت فيها أعداد قليلة من المواطنين، ولكن المظاهرات التي اندلعت في منتصف شهر تموز (يوليو) الماضي في العاصمة عمّان وفي عددٍ من المحافظات كانت واسعة النطاق وأكدت على القدرة الكامنة لدى الشعب الأردنيّ في إنجاح الاحتجاجات، ومن الواضح جدًا أنّه في حال اندلاع موجة الاحتجاج في الأردن، فإنّ هذه الموجة ستطال الملك الأردنيّ والعائلة المالكة، على حد قول البروفيسور زيسر.

القدس العربي، لندن، 2011/8/22

61. وثيقة أمنية "إسرائيلية" تدحض الإدعاءات بضرورة السيطرة على منطقة غور الأردن

أنطوان شلحت – باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار): في حديث إلى صحيفة «يسرائيل هيوم» (2011/9/28) بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة، أشار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو إلى أن هناك أمرين لن يتنازل عنهما في أي تسوية مع الفلسطينيين، وهما: «مصالحنا الأمنية، والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية». ومع أنه لم يفصّل في المقابلة مصالح إسرائيل الأمنية، إلا أنه كان قد توقف عندها مطولاً في سياق الخطاب الذي ألقاه في الأمم المتحدة قبل ذلك بخمسة أيام (في 2011/9/23)، مشيراً إلى أن «إسرائيل بحاجة لغرض الدفاع عن نفسها إلى الإبقاء على حضور عسكري إسرائيلي بعيد المدى في مناطق إستراتيجية حيوية في الضفة الغربية». كما أنه تحدث عن خطورة «اقتطاع المجال الجوي الصغير للغاية التابع لإسرائيل إلى جزءين ومنح أحدهما إلى دولة فلسطينية لا تقيم السلام معنا».

ومعروف أنه في أثناء آخر محادثات إسرائيلية – أمريكية – فلسطينية في شأن إمكان استئناف المفاوضات، طُرح موضوع العمق الإستراتيجي الإسرائيلي وضمان حدود قابلة للدفاع عنها كمسألة مركزية في سياق البحث عن تسوية ممكنة بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي إطار ذلك، طلبت الحكومة الإسرائيلية الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية في منطقة غور الأردن، وبضم مساحات واسعة من الأراضي الواقعة غربي الضفة الغربية إليها، بغية ضمان حدود قابلة للدفاع عنها، وعمق إستراتيجي لإسرائيل يمكّنها من مواجهة التهديدات العسكرية المتربصة بها.

«مشروع ألون»

وفي القراءات الإسرائيلية المتعددة، كان مفهوم الحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها، وبالتالي ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية على منطقة غور الأردن، قد تبلور (كما وجد ذلك تعبيراً له مثلاً في «مشروع ألون» عام 1967)، عندما كان التهديد الرئيس المتربص بإسرائيل وقتئذ هو إمكان تعرضها لهجوم بري واسع النطاق مدعوم جوياً من تحالف عربي. وهذا التهديد واجهته إسرائيل في حروب 1948– 1949، 1967، و1973، وكان تهديداً مصيرياً بسبب عدم التوازن بين إسرائيل والعالم العربي، والذي اعتبر غياب العمق الإستراتيجي أحد عوامله المهمة.

لكن وثيقة جديدة صادرة في أيلول (سبتمبر) 2011 عن «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن»، وهو جمعية خبراء في مجال الأمن القومي تضم في صفوفها كبار الجنرالات السابقين في الجيش الإسرائيلي، وتعتبر

أكثر وثيقة محدثة في هذا الشأن، أشارت إلى أن منذ ذلك الوقت تغير كلياً الميزان الإستراتيجي في الشرق الأوسط، واختفى تقريباً تهديد الهجوم البري الواسع، وذلك للأسباب الآتية:

- التغيرات التي طرأت على النظام العالمي والتي فقد العرب بسببها تأييد قوة عظمى تدعم مثل هذه الخطوة وتساندها (المقصود الاتحاد السوفياتي السابق).
- انهيار فكرة الوحدة العربية والعمل العربي الجماعي، ما أدى بالتالي إلى انعدام فرص قيام تحالف عربي من هذا القبيل.
- توقيع إسرائيل معاهدتي سلام مع دولتين عربيتين (مصر والأردن) أدتا إلى إخراجهما من دائرة الحرب والمواجهة. في المقابل، أقرت كل الأنظمة والحكومات العربية من دون استثناء، وانعكس ذلك في مبادرة السلام العربية (2002)، بانعدام إمكان تحقيق أهدافها إزاء إسرائيل بالطرق غير السياسية.
- تعرّض العراق، الذي يشكل عنصراً مركزياً في أي جبهة شرقية ضد إسرائيل، لهزيمة في حربي الخليج، وسحق قواته العسكرية، وسيحتاج إلى أعوام طويلة من أجل إعادة بناء قوة عسكرية مؤثرة، هذا إذا نجح في الحفاظ على وحدته.

لهذه الأسباب، كما تؤكد الوثيقة، فإن التهديدات العسكرية الرئيسة التي ستضطر إسرائيل إلى مواجهتها في الحاضر والمستقبل المنظور، تنحصر في مجالين رئيسين آخرين:

- أولاً – مواجهة في مجال يقع دون الحرب النظامية الكلاسيكية، أي في مجال حرب العصابات و «الإرهاب»، وهو ما يطلق عليه أحياناً مجال الحرب غير المتناظرة، وتعكس هذه التسمية السمتين الرئيستين لهذه الحرب: أولاً، كونها ليست حرباً بين دول، وثانياً، أنها تجرى بطرق أخرى بغية موازنة التفوّق الكمي والتكنولوجي للدولة العبرية.
- ثانياً – خوض حرب ضد إسرائيل بأدوات وأسلحة إستراتيجية، ولا سيما الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، ويهدف استخدام هذه الوسائل أيضاً إلى موازنة أفضليات ونواحي تفوّق إسرائيل في مجال الحرب النظامية وفي الوقت ذاته في المجال الإستراتيجي، حيث تعتبر إسرائيل، كما يرى خصومها، دولة ذات قدرة نووية عسكرية وقدرات صاروخية متطورة أيضاً.

ووفق الوثيقة، لا تشكل منطقتا غور الأردن وغربي الضفة رداً واقعياً على التهديدين الرئيسين الجديدين. فمدى الصواريخ يتيح إمكان تغطية كامل مساحة دولة إسرائيل بتهديد صاروخي مكثف من دون الحاجة إلى نشر أي قاذفات أو منصات إطلاق غربي نهر الأردن. لذا، فإن زحزحة حدود إسرائيل لا تشكل حلاً حتى لو كان الحديث يدور على مشكلات موضعية مثل مسألة حماية مطار «بن غوريون» (مطار إسرائيل الدولي الرئيس في اللد). فهذا المطار معرّض لخطر نوعين من التهديدات: الأول، تهديد الصواريخ الباليستية والصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، والتي تعتبر مسألة الحدود ليست ذات صلة حيالها، كما أنها ليست ذات صلة بالنسبة إلى أي هدف أو موقع آخر في إسرائيل؛ الثاني، تهديد الصواريخ الموجهة التي يمكن أن تصيب طائرات في أثناء الهبوط والإقلاع. وهنا أيضاً لا تعتبر مسألة الحدود ذات صلة، نظراً لأن مدى هذه الصواريخ يزداد باستمرار.

كذلك أيضاً، فإن صلة هاتين المنطقتين بالنسبة إلى تهديد «الإرهاب» وحرب العصابات، كتسلل مهاجمين انتحاريين أو مجموعات مسلحة إلى داخل إسرائيل، هي صلة ضعيفة جداً، فالعوامل الرئيسة المؤثرة في هذا الصدد هي موثوقية ومناعة العائق (جدار الفصل) القائم بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، والأهم القدرة على منع إنشاء قاعدة «إرهابية» في أراضي مثل هذه الدولة. وفي واقع تقوم فيه دولة فلسطينية مستقبلية، فإن ما

سيؤثر في هذه النقطة هو مسائل أخرى من قبيل مدى قدرة الدولة الفلسطينية على أداء مهمات عملها، وماهية الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق بين الدولتين، ومن ضمن ذلك مسألة التعاون في محاربة «الإرهاب».

وفي ما يتعلق بالتهديد العسكري الكلاسيكي، الذي انحسرت خطورته واحتمال تحققه بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة، تشير الوثيقة إلى أنه لا يمكن الجزم هنا بعدم وجود مغزى للأراضي أو المناطق الجغرافية، ولكن تمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات في هذا السياق:

1. إن استخدام تعبير أو مصطلح عمق إستراتيجي في ما يتعلق بمنطقتي غور الأردن وغربي الضفة، هو ضرب من السخرية والاستهزاء. فإسرائيل لا تملك عمقاً إستراتيجياً، سواء مع غور الأردن أو من دونه، ذلك أن عرض إسرائيل مع غور الأردن لا يزيد عن 40 كلم تقريباً، ومن هنا، فإن ثمة حاجة إلى حلول أخرى لهذا التهديد.
2. إذا كان الهدف من السيطرة على غور الأردن هو ضمان وجود رد عسكري على هجوم بري، فإن أي تحليل عسكري بسيط يبيّن أن المسألة المهمة هنا ليست الاحتفاظ بوجود عسكري على خط نهر الأردن أو في منطقة غور الأردن ذاتها، إذ إن أي قوة عسكرية منتشرة في هاتين المنطقتين ستعاني من ضعف طوبوغرافي وستكون عرضة للنيران من الغرب والشرق. والمنطقة الحاسمة والأكثر أهمية هي المرتفعات المؤدية من غور الأردن إلى السفوح الجبلية، إذ إن وجود القوات وانتشارها فوق سفوح الجبال المطلة سيحولان منطقة الغور إلى منطقة إبادة لأي قوة مهاجمة.
3. القوة العسكرية التي ستتواجد في شكل دائم في غور الأردن ستكون في كل الأحوال محدودة في حجمها، ومعرضة لخطر دائم بالمحاصرة. واستناداً إلى ما تقدم، فإن منطقتي غور الأردن وغربي الضفة لا تشكلان حلاً للتهديدات الرئيسة المتوقعة بعد التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، تؤكد الوثيقة أن وزن الحلول والاتفاقات السياسية التي تعقب الحروب يعتبر بالغ الأهمية، ذلك أنها تهدف إلى تقديم حلول سياسية متفق عليها تشكل بديلاً ملائماً من السيطرة على أراضي الدولة التي كانت إسرائيل في حالة حرب معها. ويتمثل أحد جوانب الحل في حالة السلم ذاتها والتي تعالج دوافع كل طرف لاستخدام العنف ضد الطرف الآخر. غير أن الفرضية الأساسية هي أن حالة السلم يمكن أن تنهار، ولذلك تتضمن الاتفاقات ترتيبات أمنية مكرسة لهذه الحالات بالذات.

وعلى سبيل المثال، فقد نصّت معاهدة السلام مع مصر، والتي أعيدت سيناء بموجبها إلى المصريين، على ترتيبات أمنية شملت مناطق منزوعة السلاح وجهاز مراقبة وانتشار قوة متعددة الجنسيات. وتوجد هذه الترتيبات وضعاً تلعب فيه سيناء، على رغم كونها خاضعة للسيادة المصرية، دوراً من قبيل عمق إستراتيجي مصطنع لمصلحة إسرائيل.

كذلك الحال، فإن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين ستتضمن آليات ووسائل شبيهة، تشمل: دولة فلسطينية منزوعة السلاح تقتصر مهمة قواتها على الأمن الداخلي؛ ترتيبات مراقبة بما في ذلك مراقبة الحدود مع الأردن والمعابر الحدودية؛ حظر قيام الدولة الفلسطينية بعقد تحالفات أو اتفاقات تعاون مع دول وحركات معادية لإسرائيل؛ مرابطة قوة دولية في أراضي الدولة الفلسطينية.

وبرؤية إستراتيجية أوسع، هناك آلية سياسية لا تستند مباشرة إلى الاتفاق مع الفلسطينيين، لكنها مرتبطة به، وهي منظومة العلاقات مع الأردن، والتي يقوم في إطارها، في الوقت الحاضر، تحالف إستراتيجي غير رسمي بين الدولتين (إسرائيل والأردن)، ومن شأن قيام الدولة الفلسطينية أن يعزّز هذا التحالف، لأن ذلك

سيحول دون زعزعة العلاقات بين إسرائيل والأردن – بسبب الاحتكاك مع الفلسطينيين – وسيوجد مصلحة قوية مشتركة لمنع تحول قيام الدولة الفلسطينية إلى تهديد أمني وتآمري ضد الدولتين. وطالما بقي التحالف الإستراتيجي مع الأردن قائماً وقوياً، فإن حدود إسرائيل الأمنية لن تكون في نهر الأردن وإنما على حدود الأردن مع العراق. وخلاصة القول: إن الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين وما يتضمنه من ترتيبات أمنية سيوفر بديلاً ملائماً أكثر من الفائدة الهزيلة الكافية في استمرار السيطرة على غور الأردن وغربي الضفة... فهو يخلق وضعاً إستراتيجياً مريحاً لإسرائيل تكون فيه حدودها الأمنية في شرق المملكة الأردنية.

الحلول العسكرية

تطرح الوثيقة سؤالين آخرين: ما الذي سيحدث إذا انهار اتفاق السلام والفرضيات السياسية التي يرتكز عليها؟ هل ستكون الترتيبات الأمنية التي يتضمنها الاتفاق، وقدرات إسرائيل العسكرية، قادرة في مثل هذه الحالة على تقديم جواب ملائم للتهديدات السالفة؟ وفي ما يتعلق بالتهديدات الجديدة والمرجحة أكثر – إرهاب وحرب عصابات من جهة، واستخدام سلاح إستراتيجي من جهة أخرى – تشدّد على أنه لن يكون ثمة فارق بين الوضع مع سيطرة في غور الأردن وغربي الضفة أو من دونها، ففي كل الأحوال ستضطر إسرائيل إلى البحث عن حلول تكنولوجية وتنفيذية سواء للهجمات بواسطة خلايا مهاجمين انتحاريين، أو للتهديدات الباليستية.

أما الحلول للتهديد الثاني – استخدام السلاح الإستراتيجي – والذي تحول إلى تهديد رئيس، فيجب أن تستند إلى خمس ركائز: ردع؛ إنذار مبكر؛ دفاع سلبي – أي ملاجئ ومعدّات حماية وقائية من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وقدرات إطفاء وإنقاذ وإخلاء ومعالجة وانتعاش سريع؛ دفاع فعال – أي قدرة على اعتراض الصواريخ الباليستية؛ قدرة هجومية بهدف تقليص إطلاق الصواريخ. وفي الحالة الفلسطينية، فإن ترتيبات نزع الأسلحة وتقليص القوات تجعل الركيزة الهجومية سهلة أكثر.

وفي ما يتعلق بتهديد الهجوم البري الواسع، حتى لو أخذت في الاعتبار الفرضيات الأشد خطورة – من قبيل تبلور تحالف عسكري عربي عقب تغير النظامين الحاكمين في الأردن والعراق، ونجاح العراق في استعادة قدرته على إرسال قوات كبيرة للجبهة، وسماح الأردن بدخول قوات إسناد عراقية وسعودية وربما إيرانية إلى أراضيه – سنجد حتى في هذا السيناريو الذي يبدو خيالياً نوعاً ما في ظل الواقع الإستراتيجي الراهن في الشرق الأوسط، أن وضع إسرائيل ليس سيئاً، وأن الخطر الرئيس المتوقع أن تواجهه يتمثل في كميات الصواريخ الباليستية التي ستطلق عليها وليس في الهجوم البري. وفي العقود الأخيرة، شهدت الحرب الحديثة تغيراً دراماتيكياً، وتحسنت القدرة النارية في شكل ملموس على حساب قدرات المناورة. كذلك شهد الجيش الإسرائيلي تغييراً بتحوله من جيش يستند في الأساس إلى فرق مدرعة ثقيلة مناورة إلى جيش ما زال يمتلك قدرة ملموسة في هذا المجال، لكنه طور في المقابل قدرات غير اعتيادية على تدمير أهداف ثابتة ومتحركة بواسطة نيران دقيقة، وهذا يعني أن الجيش الإسرائيلي يمتلك قدرة متنامية على تدمير قوات الإسناد التي ستدخل الأراضي الأردنية قبل وقت طويل من وصولها إلى خط نهر الأردن. إضافة إلى ذلك، باستطاعة الجيش الإسرائيلي في وضع طارئ، استغلال الطرق المؤدية إلى غور الأردن من الشمال والجنوب، وكذلك قدرة الإنزال الجوي لقواته، من أجل اجتياح المنطقة (غور الأردن) والانتشار فوق المرتفعات.

إلى ذلك، فإن التغيرات في ساحة الحرب الحديثة تحد من قدرة الجيش الإسرائيلي على إدارة حرب متحركة، وعليه فإن الخطر الجسيم هو إمكان أن تتحول الحرب إلى حرب استنزاف طويلة تلعب فيها التهديدات الباليستية دوراً مركزياً، ومع هذا، فإن المنطقتين المذكورتين (غور الأردن وغربي الضفة) ليستا ذات صلة

في هذا الصدد. بناء على ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين يحسّن مكانة إسرائيل في الساحة الدولية ويوطد علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومن شأنه أن يوفر أيضاً مناخاً دولياً مؤيداً يساعد إسرائيل في مواصلة تطوير القدرات العسكرية المركزية الضرورية لمواجهة السيناريوات الأكثر خطورة. كذلك، فإن الشرعية الدولية التي سيوفرها الاتفاق لإسرائيل ستتيح لها حرية أكبر في استخدام القوة ضد تهديدات يمكن أن تتحقق بعد التوقيع على الاتفاق الدائم والانسحاب إلى الحدود الجديدة.

والخلاصة أن إسرائيل تملك حلولاً عسكرية ملائمة للسيناريوات الأشد خطورة، والتي تتضاءل احتمالاتها بدرجة كبيرة بعد التوصل إلى اتفاق. كما أن من شأن الفوائد السياسية للتسوية أن تضمن بقاء هذه القدرات العسكرية لوقت طويل.لعل الأهمية الأبرز لهذه الوثيقة تكمن في أنها تسحب الذريعة الأمنية من تحت قدمي نتانياهو، ما يحيل إلى أن سبب نأيه عن طريق التسوية يعود إلى موقفه الأيديولوجي وإلى سياسة حزبه وحكومته.

الحياة، لندن، 2011/10/4

62. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: الإخوان والنظام الملكي الأردني

للمرة الأولى منذ عقود يتعرض الميثاق الذي حافظ على الاستقرار في المملكة الأردنية الهاشمية لضغط شديد. فعلى أحد أطراف الطيف هناك عناصر متنفذة داخل قاعدة الدعم التقليدية للنظام – قبائل الضفة الشرقية – تحتج على ما تتصوره من لامبالاة عمان تجاه ضوائقها الاقتصادية الشديدة وما تتصوره من تفضيل عمان للمصالح الاقتصادية للفلسطينيين وتساهلها المتصور مع الفساد. وفي الطرف الآخر من الطيف ثمة تطور خطير لـ «الإخوان المسلمين» الأردنيين. وفي العادة كانت لـ «الجماعة» علاقة متناقضة مع الحكومة. أما حالياً فإن المتعاونين من جيل قادة «الإخوان المسلمين» في الضفة الشرقية هم في انخفاض في ظل صعود جناح «حماس» الفلسطيني الأكثر تطرفاً والذي يمتطي الاتجاه السائد في المنطقة. على أن كلا التطورين – السخط بين أهل الضفة الشرقية التقليديين والمطالب المتزايدة بالتمثيل السياسي من قبل «الإخوان المسلمين» الذين أصبحوا أكثر جرأة – إنما يشكلان تحدياً خطيراً للنظام وخاصة في وقت لا تبدو فيه فرص الأردن الاقتصادية مشرقة.

ومشكلة الضفة الشرقية حقيقية وخطيرة ولكن يمكن حلها بالموارد والمرونة. ومع ذلك، ربما تكون مشكلة «الإخوان المسلمين» أبعد من قدرة النظام على السيطرة عليها لكونها تتغذى على أحداث إقليمية مثل ما ظهر من نجاح «الإخوان» في مصر والأسلمة المحتملة للمعارضة السياسية لحكم بشار الأسد في سوريا. وحالياً تتمثل استراتيجية الحكومة بدمج الذراع السياسي لـ «الإخوان المسلمين» – "جبهة العمل الإسلامي" – مع النظام السياسي بأسرع ما يمكن، وإجراء انتخابات بناءاً على قانون انتخابات معدل في غضون أشهر. غير أن «الإخوان المسلمين» ربما يقررون إبطاء هذه العملية شاعرين بأن الريح التي تهب عليهم من سوريا ربما تعطيهم ثقلاً أكبر بمرور الوقت. وفي هذه الحالة ربما تجد «الجماعة» نفسها في موقف أقوى للضغط على النظام والمطالبة بتمثيل أكبر وحتى كسب الهيمنة في البرلمان.

ويواجه الأردن أيضاً السؤال الصعب حول ما إذا كان سيلعب دوراً نشطاً كمنصة لدعم المعارضة السورية. وعلى الرغم من أن الملك عبد الله قد تحدث صراحة وبشجاعة ضد الأسد في وقت مبكر من الأزمة إلا أن الأردن ليست متلهفة لكسب غضب الأسد بوضع نفسها مباشرة في معركة ضده خاصة وأنها تخشى من أن

يزيد خليفته الإسلامي الضغط على عمان. ومع ذلك، فإن الحوافز الخارجية المربحة يمكن أن تقنع الأردن عكس ذلك، وخاصة نظراً لوضعها الاقتصادي السيئ.
روبرت ساتلوف/ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (بتصرّف)
التقرير المعلوماتي، ملحق 2509 ،2012/4/4

63. أبرز تقويمات مؤتمر هرتسليا 2012: المخاطر الكامنة في الهزّة التي تجتاح الشرق الأوسط

تعريف

ترجمة وإعداد سعيد عياش: ننقل هنا تلخيصا لوثيقة (ورقة عمل) رئيسة عرضت في مستهل أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر حول "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي" وجاءت تحت عنوان "تقويم هرتسليا 2012: إسرائيل في عين العواصف".
وهذه الوثيقة، التي وضعها رئيس "معهد السياسات والإستراتيجيا" في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا ورئيس سلسلة مؤتمرات هرتسليا، الجنرال (احتياط) داني روتشيلد، بالتعاون مع تومي شتاينر، وهو باحث رفيع المستوى في المعهد المذكور، تقدّم مسحا وتحليلا لأهم أحداث وتطورات العام المنصرم (2012)، وتقويما لمغزى وانعكاسات هذه الأحداث، وفي القلب منها ثورات "الربيع العربي" التي عصفت بعدد من الدول العربية، وذلك في سياقها الواسع، الآني والمستقبلي المتوقع، لا سيما تأثيرها وإسقاطاتها على الوضع الإسرائيلي. وتشكل "وثيقة التقويم" هذه، بحسب ما ورد في تقديمها، خلاصة للنقاشات التحضيرية لمؤتمر هرتسليا الثاني عشر، الذي عقد بين 31 كانون الثاني و2 شباط 2012، والتي شارك فيها أعضاء الطاقم البحثي في "معهد السياسات والإستراتيجيا" التابع لمركز هرتسليا المتعدد المجالات، بالإضافة إلى العديد من الخبراء والباحثين الإسرائيليين والأجانب في شتى المجالات ذات الصلة بأعمال هذا المؤتمر.

توطئة

شهد العالم خلال العام المنصرم سلسلة من الأحداث الدراماتيكية والسيرورات البالغة التأثير، والتي ستنتج عنها، كما يبدو، نقاط تحول إستراتيجية تغير الواقع على عتبة البيئة الإستراتيجية لإسرائيل. وتشخص أجندة مؤتمر هرتسليا (الثاني عشر) ثلاث سيرورات رئيسة مؤسسة، تقوم فيما بينها علاقات متبادلة مركبة، وهذه السيرورات، التي تصوغ الواقع الاستراتيجي لإسرائيل في الوقت الراهن، هي: الأزمة الاقتصادية العالمية؛ الهزة السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط؛ عملية التعاظم المدني على الصعيد العالمي.
فالأزمة الاقتصادية العالمية، التي من المحتمل أن تتعمق أكثر في الفترة المقبلة، تشكل عامل استحثاث للتغيير في موازين القوى الدولية، وتصوغ في الوقت ذاته سياسة القوى المتنفذة في الشرق الأوسط. وقد شرعت الولايات المتحدة بصرف اهتمامها عن الشرق الأوسط وتوجيهه نحو آسيا، بينما تنهمك أوروبا في جهد مكثف وحثيث لتفادي انهيار اقتصادي وسط غياب تام لدورها في الساحتين الدولية والإقليمية. أما القوى الجديدة في آسيا، فما زالت بعيدة عن إظهار تدخل سياسي وإستراتيجي في الشرق الأوسط.
وفيما يتعلق بالتمرد المدني في الشرق الأوسط، فإن التقديرات الإسرائيلية بشأن المخاطر الكامنة في هذا التمرد قد برهنت على صحتها. ومن جهة أخرى فإن غياب القوى التقليدية من الشرق الأوسط يؤدي إلى تفاقم انعدام الاستقرار الإقليمي، ويتيح تنامي قوة الإسلام السياسي الراديكالي ومساعي إيران للهيمنة الإقليمية. إن الهزة السياسية التي يمر بها الشرق الأوسط تضع إسرائيل أمام تحديات أمنية وسياسية مركبة، في وقت تعاني فيه من العزلة من ناحية إستراتيجية.

الأزمة الاقتصادية العالمية: هل الأسوأ ما زال أمامنا؟

يبدو أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي دخلت عامها الخامس، ستشهد مزيدا من التفاقم في العام القادم. فالاقتصاد العالمي يمر اليوم في وضع من الترقب لنشوب أزمة متعددة الأبعاد والمستويات، على غرار انهيار السوق الأميركية في أيلول 2008. في ضوء ذلك يمكن تشخيص عدة سيناريوهات لهذه الأزمة المتوقعة، ومن ضمنها أزمة دين سيادية في أوروبا، على أرضية تجنيد سندات دين قومية بمستويات فائدة مرتفعة (حوالي 8%)، والتي تخلق صعوبات بالغة أمام تسديد وتغطية الديون. من هنا فإن عجز دولة أوروبية عن تسديد مديونيتها يمكن أن يدحرج كرة ثلج تلحق ضررا بالغا بالمنظومة البنكية الأوروبية، بوصفها الدائن الرئيس. ومن شأن حدث (أزمة) بهذا الحجم أن يؤدي إلى تدهور شامل في الاقتصاد العالمي باتجاه حالة ركود عميقة. فضلا عن ذلك فإن أزمة من هذا القبيل ستكون على الأرجح غير مسبوقة، ذلك لأنه لا تتوفر أدوات ووسائل ملائمة لمواجهة الأزمة. فالوسائل والإجراءات المألوفة- خفض الفائدة، وزيادة العجز وخفض العبء الضريبي- استنفدت في دورات ومراحل سابقة من الأزمة، كما أنها غير متاحة في ظروف فائدة قريبة من الصفر ومديونيات قومية ضخمة. وفي ضوء عدم توفر وسائل تقليدية، هناك إمكانية بأن يتم اللجوء إلى وسائل وتدابير متطرفة تحد من حرية الحركة والمتاجرة بسلع ورؤوس أموال، الأمر الذي من شأنه ليس فقط أن يشكل تهديداً للاقتصاد العالمي، وإنما أيضا أن يشكل تهديداً للاستقرار الإستراتيجي في المنظومة الدولية.

وفي ظل منظومة عالمية يسودها مستوى عال من التبعية المتبادلة بين اللاعبين، فإن تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية لن يقفز على الأرجح عن الصين والهند، وعن الأسواق الناهضة. في بداية الأزمة (2008- 2009) لم تتعرض هذه الأسواق لضرر ملموس، مما ساعد في حصول انتعاش مؤقت في النظام الاقتصادي العالمي. غير أنه يمكن الآن ملاحظة مؤشرات أولية على اتجاه التباطؤ في الاقتصاد الصيني، وعلى تغيير في السياسة يمكن أن يشير إلى استعداد صيني للانتقال من نمو يعتمد على التصدير إلى نمو يعتمد على زيادة الطلب المحلي والاستهلاك الداخلي، ومثل هذه الخطوات لا تحمل بشرى جيدة للاقتصاد العالمي.

الانعكاسات الإستراتيجية للأزمة الاقتصادية العالمية

تنطوي الأزمة الاقتصادية العالمية على انعكاسات بعيدة الأثر تتجاوز المجال الاقتصادي، فهي (الأزمة) تحث اتجاه التغيير في ميزان القوى العالمي وتصوغ الرؤية الإستراتيجية للقوى العظمى. وقد لوحظ هذا الأمر بشكل خاص لدى المتضررين الرئيسيين من الأزمة، أي الولايات المتحدة والدول الأوروبية. هذه التغييرات أثرت على تطور الأحداث والسيرورات الجارية في الشرق الأوسط، وعلى مكانة الأطراف الإقليمية ومن ضمنها إسرائيل أيضا.

صحيح أن الانحسار في القوة النسبية للولايات المتحدة لم يبدأ عقب الأزمة الاقتصادية، غير أن الأزمة والتبعية الأميركية للأرصدة الصينية في تمويل المديونية العامة المتضخمة، أديا إلى استبطان (تذويت) التغيير في ميزان القوى، وهو ما عبر عن نفسه في تفضيل إدارة باراك أوباما وميلها الواضح نحو توظيف جهد ملموس في الحوار مع الخصوم، حتى ولو على حساب حلفاء تقليديين. وقد كان هدف الإدارة الأميركية هو المحافظة على الوضع القائم الإستراتيجي وعلى الاستقرار النسبي في البؤر الإقليمية المختلفة بأقل تكلفة ممكنة من ناحيتها. غير أن مساعي الصين لزيادة تأثيرها في آسيا أوصلت الإدارة الأميركية الحالية إلى الاستنتاج بأن هناك مصالح أميركية حيوية باتت عرضة للتهديد والخطر في هذه الساحة. ومن

هنا أخذت الإدارة والمؤسسة الأمنية الأميركية يوجهان اهتمامهما الإستراتيجي والسياسي نحو ساحة آسيا وحوض المحيط الهادي، ومن المقرر أن يتم في إطار التحرك الأميركي الجديد توجيه موارد اقتصادية وعسكرية وسياسية إلى هذه الساحة. وفي ظل هذه الظروف فإن الاهتمام السياسي للولايات المتحدة بمناطق أخرى في العالم، ومن ضمنها أوروبا والشرق الأوسط، سيكون محدودا جداً.

وكما هو واضح فإن أوروبا غارقة حاليا حتى أذنيها في جهد حثيث لمنع عجز دول مركزية عن الدفع وتفادي انهيار المنظومة البنكية في القارة، وسط السعي للمحافظة على مشروع الاندماج الأوروبي. وبانتظار الانتخابات التي ستجري في عدد من الدول الأوروبية الرئيسة (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) خلال العامين القريبين، من المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي في أوروبا إلى ازدياد ظواهر الاحتجاج الاجتماعي وكراهية الأجانب، والتي يمكن لها أن تعزز قوة أحزاب لا تنتمي للتيار المركزي في السياسة الأوروبية. وفي الوقت الذي ما زال فيه الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة في إيجاد طريقه، فإن التضامن بين دول الاتحاد يشهد مزيدا من الضعف والوهن. وفي ظل هذه الظروف ستكون قدرة الاتحاد الأوروبي على لعب دور مركزي في الساحة الدولية محدودة. وقد وجد العجز السياسي لأوروبا في الأعوام الأخيرة تعبيرا جليا له في الشرق الأوسط، لا سيما في عهد الرئيس أوباما، الذي أصبح فيه دور الاتحاد الأوروبي هامشيا وغير مؤثر في الساحة الشرق أوسطية، بما في ذلك في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وخلافا لأوروبا، فإن الولايات المتحدة ظلت وستبقى القوة المتزعمة في الساحة الدولية في المستقبل المنظور. فأسس وركائز قوة الولايات المتحدة متعددة الأبعاد مقارنة مع أية قوة أخرى. مع ذلك فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تتطلب من القوى الكبرى– القديمة والصاعدة على حد سواء – التركيز على أجندتها الداخلية، وهذه الأجندة هي التي تملي سياستها الدولية أكثر من أي وقت مضى.

على أرضية هذه المتغيرات، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها تصوغ بدرجة كبيرة أيضا الهزة السياسية التي تعصف بالعديد من دول الشرق الأوسط. لقد أدى غياب القوى الكبرى التقليدية عن ساحة الشرق الأوسط، إلى تفاقم انعدام الاستقرار الإقليمي، الذي يتيح تنامي قوة الإسلام السياسي الراديكالي وسعي إيران للهيمنة الإقليمية. وبدورها فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تخلق صعوبة أمام رصد الموارد الملائمة لمعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، والتصدي لأطماع إيران في الهيمنة الإقليمية. فضلا عن ذلك فإنه لا يمكن الإشارة إلى وجود إستراتيجية غربية واضحة وتدخل فاعل لمواجهة المشكلات الأساس في الشرق الأوسط، وتكتفي الولايات المتحدة وأوروبا بالإعراب عن الأمل بمستقبل أفضل للمنطقة، وتقيمان في الوقت ذاته حواراً مع العناصر الإسلامية الراديكالية.

شرق أوسط مختلف

ما زالت التقديرات الإسرائيلية بشأن المخاطر الكامنة في الهزة التي تجتاح الشرق الأوسط، تبرهن على صحتها وصوابها، فيما أخذت التقديرات الغربية المتفائلة تتبدد شيئا فشيئا. ولعل ما يثير القلق بشكل خاص هو تأثير الإسلام السياسي الراديكالي، والذي يلاحظ بشكل جلي وملموس ليس فقط في دول جرت فيها انتخابات.

ويمكن القول بدرجة من الحذر المطلوب إنه لا تتوفر ظروف تتيح حدوث تحول واستقرار سياسي– اجتماعي– اقتصادي في الدول التي جرت وتجري فيها انتخابات وانتقال أو تغيير للسلطة، ربما باستثناء المغرب. فضلا عن ذلك فإن خريطة الشرق الأوسط يمكن أن تتغير في الأعوام القليلة المقبلة، وفي هذا

السياق ينبغي عدم النظر إلى الوحدة الإقليمية لعدد من الدول، بينها سورية والعراق ولبنان واليمن، كمسألة بديهية. هذه التغييرات الممكنة ستكون لها في معظم الأحوال انعكاسات إقليمية لا يستهان بها.

إن حركات الاحتجاج المدني والثورات التي قادها شبان شجعان ينشدون مستقبلا أفضل لدولهم وبلدانهم، تستحق الاحترام والتقدير. ولعل حقيقة أن النزاع العربي– الإسرائيلي لم يجد تقريبا تعبيرا له في أحداث الاحتجاج في الدول العربية– باستثناء حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة– هي دليل على التحول الذي طرأ لدى الشبان المثقفين من الطبقات المتوسطة المنفتحين على الواقع العالمي. ولكن شبان الثورة، وبحكم كونهم أقلية تفتقد الخبرة السياسية، أخفقوا حتى الآن في إنجاز وتحقيق التغيير المنشود الذي جازفوا بحياتهم من أجله. لذلك فإن البديل السياسي الوحيد للحكم الاستبدادي في العالم العربي كان وما زال الحركات الإسلامية، التي تظهر في صورة حركات طاهرة اليدين، تهتم بمصلحة ورفاهية المواطنين، وخاصة الطبقات الفقيرة.

ورغم مرور عام، أو أكثر، على اندلاع الثورات والتمرد المدني في عدد من دول الشرق الأوسط، إلا أنه لم يتم حتى الآن إحراز تقدم في مواجهة التحديين الأساسيين الإقليميين وهما انعدام التطور والراديكالية؛ لا بل ويمكن القول إن تراجعا ملموسا قد طرأ في هذين المجالين. هناك ارتباط وثيق بين هذين التحديين، إذ لا يمكن القضاء على الراديكالية من دون تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي، في حين تشكل الراديكالية نقيضا للتطور، غير أن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، التي تجري حوارا مع الإخوان المسلمين وحركات إسلامية أخرى في أنحاء الشرق الأوسط، تعطي شرعية لهذه الحركات، وتحاول أن تقنع نفسها بالأساس، بأن هذه الحركات قادرة على دفع إصلاحات سلطوية تحقق الديمقراطية والرفاهية.

إن من الصعب فهم كيف يمكن لأحد أن يتوقع من حركات ثيولوجية عملت وانبثقت في كنفها شبكات إرهابية، أن تدفع التطور في العالم العربي. علاوة على ذلك فإن وصول الأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم سيجعلها تبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على سلطتها ومكاسبها، وتقمع بالتالي من دون هوادة أي معارضة أو احتجاجات شعبية. من هنا فإن دول الغرب، بحوارها مع حركات إسلامية في الشرق الأوسط وإعطاء الشرعية لعملها ونشاطها، تعيد المنطقة إلى الوراء وتمكن هذه الحركات من تعميق وجودها ونفوذها أيضا في صفوف الجاليات الإسلامية في الغرب.

الأردن

سيتأثر الأردن بشكل مباشر بالتغييرات المحتملة في العراق وسورية، إضافة إلى ذلك فإن المملكة الأردنية تقف على حافة أزمة طاقة جراء عمليات التخريب المتواصلة لأنبوب الغاز المصري في سيناء والذي يعتبر حيويا لاقتصاد الطاقة الأردني.

على هذه الأرضية يمكن فهم تدخل الأردن مجدداً في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين كخطوة تهدف إلى توطيد المكانة الإقليمية للمملكة، سواء في مقابل الولايات المتحدة وأوروبا، أو في مقابل السلطة الفلسطينية.

وفي هذا السياق يتعين على إسرائيل تشجيع التدخل البناء للأردن، ومع أن من السابق لأوانه إعطاء تقديرات بشأن نجاعة وفاعلية مثل هذا التدخل، إلا أنه يكتسب أهمية على أرضية تنامي قوة حركة الإخوان المسلمين في مصر.

فضلا عن ذلك، فإن التدخل الأردني، إذا ما أتاحت الاتصالات للأطراف إدارة النزاع ودفع تفاهمات معينة، قد يمكن من تفادي تصعيد سياسي وأمني لا ترغب فيه إسرائيل والعناصر المعتدلة في الساحة الفلسطينية.

الأمن القومي وعلاقات إسرائيل الخارجية في عين العاصفة

من الواضح أن التغييرات والسيرورات الإقليمية والدولية لا تساعد في تحسين مكانة إسرائيل ودفع مصالحها المهمة. فالهزة السياسية التي يمر بها الشرق الأوسط تضع أمام إسرائيل تحديات أمنية وسياسية مركبة. ومن ناحية إستراتيجية باتت إسرائيل معزولة أكثر من أي وقت مضى، كما أن فئات واسعة من المجتمع السياسي في أوروبا والولايات المتحدة تشكك في شرعية خطواتها وتحركاتها. من هنا يبدو أن غياب المبادرة يزيد من سوء وضع إسرائيل.

في الفترة الحالية هناك سيرورتان تنطويان على تهديد جدي لأمن إسرائيل القومي: التهديد النووي الإيراني، والتحول الإستراتيجي في مكانة الولايات المتحدة وتعاطيها مع الشرق الأوسط وإسرائيل. فتطلعات إيران للهيمنة الإقليمية والتزود بسلاح نووي كانت وما زالت تشكل التهديد الرئيس لأمن إسرائيل القومي. وعلى ما يبدو فإن سياسة إسرائيل المعلنة في الأشهر الأخيرة، إلى جانب الاتصالات والتحركات السياسية، ساهمت بصورة ملموسة في تشديد نظام العقوبات والتصريحات ضد إيران. ورغم الافتراض بأن الحديث لا يدور على تهديد وجودي بكل معنى الكلمة، فإن على إسرائيل أن تبذل أقصى ما يمكنها بغية منع تزود إيران بسلاح نووي، غير أنه لا ينبغي لإسرائيل أن تتحمل وحدها مسؤولية هذه المهمة. ولعل البديل الأفضل من وجهة نظر إسرائيل، هو أن تتمكن الولايات المتحدة من إحباط المشروع النووي الإيراني بواسطة العقوبات و/ أو استخدام القوة. وحتى يكون البديل (الخيار) الأميركي ذا صلة، فإن إسرائيل هي التي يجب أن توظف كل الجهود من أجل تعميق تحالفها مع الولايات المتحدة. ولا بد لمتخذي القرارات في إسرائيل من أن يأخذوا في الحسبان أن هناك أيضا ثمنا للسياسة الإسرائيلية المعلنة تجاه إيران. فالانشغال الدائم ووصف امتلاك إيران لقدرة نووية على أنه تهديد وجودي، هو أمر إشكالي للغاية، ويصب في تعزيز التصور حول قدرة الردع الإيرانية، كما أنه يمكن أن يضر بشدة في المقابل بقدرة الردع والاستقرار الإستراتيجي لإسرائيل ذاتها. مما لاشك فيه أن منع تزود إيران بسلاح نووي هو مصلحة إسرائيلية حيوية من الدرجة الأولى، بيد أنه لا يجوز بتاتا تصوير مثل هذا الأمر كتهديد وجودي للمشروع الصهيوني برمته، أو أن يبدو الأمر على هذا النحو. من هنا يجب إعادة النظر في الرسائل والخطاب الدولي الذي تعمل إسرائيل على دفعه قدما في موضوع إيران. كذلك من المأمول أن تكون إسرائيل مستعدة لمواجهة وضع تمتلك فيه إيران، سرا وبشكل مفاجئ، قدرة نووية، وهو ما يتطلب بناء قوة إستراتيجية، هجومية ودفاعية، قادرة على ضمان مستقبل دولة إسرائيل.

في ضوء انعدام الاستقرار الإستراتيجي إقليميا والهزة السياسية في دول الشرق الأوسط، من الصعب المبالغة في أهمية شبكة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في الوقت الراهن. فقد كان من المفروض أن تبرز الهزة التي يمر بها الشرق الأوسط ما تمثله إسرائيل من ذخر إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، لكن ذلك لم يحدث. وفي هذا السياق لا يمكن التهرب من الانطباع بأن الولايات المتحدة باتت ترى في إسرائيل وخطواتها الممكنة خطرا إستراتيجيا، أكثر من كونها حليفا إستراتيجيا. إن تحول الشرق الأوسط إلى معقل إسلام سياسي راديكالي، يعتمد على تأييد شعبي قوي، جاء ليضع حدا للتوقعات بشأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية– العربية ونسج علاقات إستراتيجية مع دول مؤثرة في المنطقة.

صحيح أنه لا توجد في الظاهر صلة بين العملية السياسية والنزاع الإسرائيلي– العربي، وبين المشاكل المركزية في الشرق الأوسط، إلا أن عدم التقدم في العملية السياسية يضر بالمكانة الدولية لإسرائيل ويشكل

خطرا على الاستقرار الأمني الذي أحرز في المنطقة. لقد حان الوقت لدفع خطوات واقعية، ويمكن للأردن أن يشكل شريكا مهما في مثل هذا الجهد.

ولدى التفكير بنظرية الأمن القومي والعلاقات الخارجية لإسرائيل، فقد برهنت الهزة التي يمر بها الشرق الأوسط، على أن التغييرات الممكنة في المنطقة ليست متوقعة دائما، وأن وتيرة التغيير يمكن أن تكون أسرع بكثير من قدرة إسرائيل على الاستعداد لمواجهة الوضع المتغير.

كذلك فإن الهزة السياسية في الشرق الأوسط تؤثر على نظرية الأمن الإسرائيلية، وتطرح تحديات أمنية وعسكرية جديدة، بعضها ملموس جداً.

وعلى سبيل المثال فإن انعدام اليقين بشأن مستقبل سورية يطرح خطرا أمنيا جاداً أمام إسرائيل، وذلك بسبب ترسانة الأسلحة الضخمة التي تمتلكها سورية، ولا سيما شبكة الصواريخ والأسلحة الكيماوية. إضافة إلى ذلك فإن فوضى السلطة في شبه جزيرة سيناء تولد بدورها أيضا مخاطر أمنية، يمكن أن تكتسب مغزى إستراتيجيا لا يستهان به. كما أن إمكانية وقوع حوادث أمنية على الحدود الإسرائيلية المصرية من شأنها أن تزيد من تدهور العلاقات بين مصر وإسرائيل. وعلى الرغم من أن قادة حركة الإخوان المسلمين تعهدوا باحترام الاتفاقيات الرسمية الموقعة مع مصر وإعلان إسرائيل عن استعدادها للتحدث مع ممثلين منتخبين للإخوان المسلمين، إلا أن العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين الدولتين ليست محصنة.

فيما يتعلق ببناء قوة الجيش الإسرائيلي، فإن التغييرات الإقليمية تستوجب ظاهريا استعدادا جديداً في مجال القوة التقليدية. فمنذ توقيع اتفاقيات السلام (مع مصر والأردن)، قلص الجيش الإسرائيلي تدريجيا حجم القوى التقليدية. الآن، وفي ضوء تطورات مستقبلية ممكنة، يبدو أن هناك ما يدعو للتفكير بقلب الاتجاه. ولكن في ظل التكاليف المالية الباهظة التي تتطلبها عملية بناء القوة التقليدية، وفي ظل ما يجري من تقليصات في الميزانية، ومطالب احتجاج اجتماعي، وأزمة اقتصادية عالمية، هناك ما يستوجب التفكير ببدائل على هذا الصعيد. إن أحد البدائل الممكنة يتمثل في تطوير قدرات هجومية في الحيز الافتراضي، وإيجاد توليفة في مبنى القوة تدمج بين قدرات في المجال الافتراضي وبين قدرة صاروخية هجومية ودفاعية وقوة تقليدية.

الأمن القومي يبدأ في البيت

في الوقت الذي تؤدي فيه هذه المتغيرات إلى تغيير قواعد اللعبة الأساسية التي تعمل إسرائيل بموجبها في الساحتين الدولية والإقليمية، فإنه لا يجوز تناسي أن الأمن القومي يبدأ من البيت.

وتؤكد التحديات الماثلة أمام إسرائيل في الساحتين المذكورتين على الحاجة الحيوية والملحة لمواجهة المسائل الحاسمة المطروحة على الأجندة الداخلية الإسرائيلية. وفي هذا السياق يرسم تقدير ميزان المناعة القومية لإسرائيل صورة بائسة لشروخ آخذة في الاتساع، لا تتعلق فقط بفجوات اقتصادية واجتماعية، وإنما تتناول أيضا انقسامات وخلافات أساسية حول صورة دولة إسرائيل وسلطة القانون فيها.

وتشكل هذه الشروخ خطرا يهدد أسس الديمقراطية الصهيونية، فضلا عن أنها تضر بالمناعة القومية.

على هذه الأرضية بالذات، تعتبر ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي مهمة جداً لحيوية النظام الديمقراطي ولتعزيز وتحصين المناعة القومية، ولذلك ينبغي إيجاد السبل الكفيلة بإبقاء وتوجيه التجند الشعبي الواسع.

وفي واقع الشرق الأوسط الحافل بالأزمات ربما تكون نظريات الانغلاق والتقوقع و"شعب يسكن لوحده" مغرية لإسرائيل، لكنها ليست إستراتيجيا قابلة للحياة.

إن ما تحتاج إسرائيل إليه في هذا الوقت هو رؤية إستراتيجية واضحة، ومبادرة تعتمد على تقويم واقعي للوضع، وتحديد أهداف استنادا لسلم أولويات منطقي، وقدرة على تحقيقها وسط تفحص بدائل متعددة.

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2012/2/7

64. تقرير استراتيجي ـ جامعة تل أبيب: تضعضع المحيط الاستراتيجي الذي تعمل فيه "إسرائيل"

تقرير استراتيجي ـ جامعة تل ابيب: مقدمة: يتضعضع في المدة الاخيرة المحيط الاستراتيجي الذي تعمل فيه اسرائيل، الى درجة التهديد بانهيار أجزاء كبيرة من المنظومة التي اعتمدت سياستها عليها. وأحد العناصر البارزة هو أنه بازاء غياب أو خفوت أكثر اللاعبات 'الثقيلات الوزن' في العالم العربي، بقيت السعودية عاملا أخيرا تقريبا ما يزال يعمل باصرار على صد ايران وهو قادر على ان يكون معادلا لتركيا. ان الضعف الذي يُلم بالعالم العربي قد أصبح على نحو غير متوقع مشكلة لاسرائيل ويزيد احتكاكها بالقوى الاقليمية وراء منطقة سايكس بيكو التي تحاول أن تُعمق تأثيرها في الساحة. وعلى هذه الخلفية تصبح السعودية فجأة دولة قريبة جدا من اسرائيل في قراءة الخريطة الاقليمية ووضع أدلة العمل الاستراتيجي.

في الجانب الآخر من التل تقرأ ايران الخريطة نفسها. ان نضال السعودية لصد ايران يمتد من اليمن مرورا بالعراق ومصر ثم الى لبنان. وكانت اللحظة التأسيسية التي غيرت طبيعة هذا النضال هي تدخلها غير العادي والمباشر في البحرين. وقد أصبحت الأسرة المالكة أسرة آل سعود بفاعليتها النسبية والمثابرة التي تصاغ بالتدريج، أصبحت هدفا رئيسيا لايران. وعلى هذا فان ايران ربما تحصر عنايتها في المرحلة التالية في تحدي الأسرة المالكة السعودية، ومن الضروري أن نعرف أهمية بقائها. لأنه اذا سقطت أسرة آل سعود فهناك خطر تهاوي بقايا المقاومة العربية لايران.

ان تضعضع المحيط الاستراتيجي قد يراكم ايضا صعابا جديدة أمام محاولة التوصل الى تسوية اسرائيلية فلسطينية. وان أكثر اللاعبات التي شاركت في الماضي في منح غلاف استراتيجي يؤيد تسويات سياسية قد اختفت أو ضعفت أو بردت علاقاتها مع الولايات المتحدة.

تضعضع المنظومة الاستراتيجية

تضعضع عدد من مُقرات الاوضاع الحيوية في منظومة اسرائيل الاستراتيجية أو هي معرضة لعدم يقين:

نهاية توازن القوى بين ايران والعراق: تصارعت ايران والعراق سنين، وهو صراع شغلهما كلتيهما وحد من امكانية نشوء جبهة شرقية فعالة. ان حل النظام السني البعثي في العراق وانسحاب الولايات المتحدة من هذه الدولة يُحدثان شروطا لتضعضع توازن القوى وجعل ايران هي العامل المهيمن على العراق. وقد تصل ايران الى باب الاردن وتتشيء بهذا 'امتدادا شيعيا' من العراق وسوريا الى جنوب لبنان. وتطور ايران بوسائل غير مباشرة ومباشرة 'قدرة وصول استراتيجية' تبلغ حتى البحر المتوسط.

عدم استقرار في مصر: ان خروج مصر الصوري من دائرة القتال في السبعينيات قد جعل منظومة اسرائيل الاستراتيجية تستقر، لكن التطور الذي لم يكن يقل عن هذا أهمية كان نشوء شراكة استراتيجية. وقد نشأت الشراكة بالتدريج في السنين الاخيرة وظهرت بوضوح في حربي 2006 و 2008 وفي النضال لصد ايران. ومن المبكر جدا اليوم ان نُقدر الى أين تتجه مصر، وماذا ستكون مكانة الحركات الاسلامية، وهل سيمنع المال من السعودية انجرار سياسة مصر، وهل ستبقى مصر لاعبة اقليمية فعالة أم تنطوي على نفسها. وعلى أية حال نشأ عدم يقين في مستويين: الاول وهو بعيد قليلا يتعلق بمستقبل الاطار الصوري لاتفاق السلام، والثاني وهو أكثر مباشرة بالشراكة الاستراتيجية.

نشأ على أثر تنحية مبارك لأطراف ثالثة القدرة على تحدي علاقة اسرائيل بمصر. فعلى سبيل المثال، يجب على اسرائيل لتحمي علاقتها بمصر ان تضبط نفسها في مواجهة حماس، لكن حريتها في العمل تتسع بهذا. ان منظمة حماس تستطيع ان تتحكم بمسار التصعيد، وبقدرتها في المقابل على رفع اللهب الى درجة يصعب فيها على اسرائيل (برغم ملاحظة الشرك السياسي) الامتناع عن عملية عسكرية في غزة وقد يفضي هذا الشيء في هذه المرة الى احتكاك دبلوماسي بين اسرائيل ومصر يصعب التنبؤ بتطوره.

تركيا تتغير: كانت تركيا شريكة في احداث توازن قوى مع سوريا وبقدر ما ايضا مع ايران والعراق، لكنها غيرت سياستها. وليس لتركيا عداوة استراتيجية حقيقية مع اسرائيل، لكن عند قادتها الرغبة باستغلال العداوة مع اسرائيل لتدفع الى الأمام بمصالحها مع أطراف ثالثة. وقد أثمرت هذه السياسة الجديدة اجراءات مثل القافلة البحرية الى غزة، والمبادرة التركية البرازيلية في الشأن الذري الايراني، وتجميد العلاقات بين حكومتي تركيا واسرائيل. كذلك يوجد احتمال احتكاك ينبع من اتفاق بين اسرائيل وقبرص على تطوير حقول الغاز شرقي البحر المتوسط.

في ضوء سياسة تركيا الجديدة، قد تضاءل زيادة أثرها الاستراتيجي في المنطقة وعلى حلفاء وشركاء محتملين، حرية عمل اسرائيل. وتركيا تصبح في واقع الامر جزءا من جملة التقديرات الاستراتيجية بل العملياتية لاسرائيل. لكن وكما سنبحث ذلك بتوسع بعد ذلك، فان موقف تركيا الجغرافي السياسي أكثر تعقيدا من أن تُصنف على أنها عدو ببساطة.

تضعضع النظام العلوي: للجيش الاسرائيلي قدرة ممتازة على تهديد النظام العلوي في دمشق، ومكّن هذا اسرائيل من كف جماح سوريا والتمتع بأربعة عقود هادئة كثيرا. هذا الى ان اسرائيل في السنين التي سبقت انسحاب سوريا من لبنان قد استعملت تهديدها لسوريا، والنظام السياسي السوري في بلاد الأرز أداة للحفاظ على هدوء في الشمال: فلم يكن من المجدي على سوريا ان تخاطر مخاطرة كبيرة من اجل حزب الله وحرصت سوريا على ضبطه ما ظلت تسيطر على لبنان. فقد مكّنت فاعلية تهديد النظام العلوي اذا من استقرار نسبي للنظام الشمالي كله.

ان اخراج سوريا من لبنان ضاءل تأثير دمشق في بيروت وضاءل بذلك ايضا فاعلية كف اسرائيل غير المباشر لجماح حزب الله. وانجر لبنان بقدر كبير من كونه تابعا لسوريا الى كونه تابعا لايران. وربما لهذا السبب ايضا كانت حرب لبنان الثانية أطول وأقل جدوى من عمليات سابقة مشابهة عملية 'تصفية الحساب' وعملية 'عناقيد الغضب'. وربما لم تستدخل اسرائيل معنى انسحاب سوريا من لبنان في سنة 2005 ومن هنا جاءت صعوبة تطبيق خطوط العمل في سنة 2006، التي نجحت نجاحا نسبيا في سنة 1993 وسنة 1996.

ان العصيان الحالي في سوريا يضع علامات سؤال على مستقبل النظام العلوي. ان الوضع المعروف في الماضي يضمن الاستقرار، لأن النظام العلوي حساس للاصابة ولاسرائيل حسن تعامل عسكري معه. لكن اذا سقط النظام فستكون النتيجة المباشرة عدم يقين وضعضعة طائفة من الوسائل التي تكف جماح سوريا. ويبدو أنه أفضل عدو لاسرائيل هو دولة متسقة نقاط الضغط عليها معروفة جيدا من خطر تحويل سوريا الى شبه عراق، أي انحلالها الى دولة شبه فاشلة. وان ادارة سورية جديدة تكون تابعة لتركيا ايضا غير نافعة لاسرائيل بالضرورة لأن هذا قد يزيد في شدة احتكاك اسرائيل بتركيا ويُغير طبيعته ويزيد سوريا قوة. لهذا قد يكون العلويون حالة خاصة تختلف معها مصلحة اسرائيل عن المصلحة السنية في ضعضعة قوة شريكات ايران.

الولايات المتحدة تفقد الفاعلية: ان الولايات المتحدة هي عامل الاستقرار الرئيسي في الشرق الاوسط، لكن مكانتها باعتبارها النقطة الارخميدية للجغرافية السياسية الاقليمية تتضعضع. فالولايات المتحدة أولا أقل جدوى في صد أعدائها، ونشاط ايران في العراق في مواجهة الولايات المتحدة ونشاطها في الشأن الذري مثلان جيدان على هذا، وينبع هذا الامر ايضا من ان الادارة الحالية طرحت عن برنامج عملها في الواقع امكانية استعمال القوة في ميادين جديدة.

وثانيا، تضطر حليفات الولايات المتحدة الى ان تفحص من جديد أما يزال السير في المسار الامريكي يضمن حماية معقولة لمصلحتها. ان ادارة الادارة الامريكية ظهرها لمبارك أثارت مخاوف عند نظم الحكم العربية الموالية لامريكا. وفي نفس الوقت فان عدم فاعلية الولايات المتحدة في مواجهة ايران، في البحرين مثلا، قد اضطر الملكيات السنية الى ملء الفراغ الاستراتيجي والى ان تعمل بنفسها عملا لم تكن تحتاج اليه في الماضي تقريبا.

يجب على اسرائيل ايضا ان تكون قلقة من تضعضع الثقة الاستراتيجية بالولايات المتحدة، كما تعلمنا من تنكر ادارة اوباما لرسالة الرئيس بوش في 14 نيسان 2004 وهي رسالة صادق عليها الكونغرس بالاجماع تقريبا. لكن المشكلة أعمق من دبلوماسية ادارة اوباما أو من دبلوماسية حكومة نتنياهو الفظة (اذا لم نشأ المبالغة). لم تكن هناك علاقات دافئة بنيكسون، ولم يكسب نتنياهو أشياعا في ادارة كلينتون ايضا. وقد كان لادارة كلينتون الليبرالي تصور يختلف عن تصور ادارة ريغان المحافظة مثلا، لكن أكثر الادارات الامريكية في العقود الاخيرة قرأت في خريطة استراتيجية متشابهة وكانت فعالة نسبيا في تحقيق سياستها مهما تكن السياسة.

والمشكلة الجذرية هي أنه ليس واضحا ما هي الخريطة التي تُصرف ادارة اوباما الامور بهدي منها. فليس واضحا أما تزال تُفسر الواقع بحسب مبدأ جغرافي سياسي لجبهة ذات حلفاء يجب تعزيزهم ومحور عداوات ينبغي احتواؤها. فعلى سبيل المثال تؤمن حلقات واسعة في واشنطن بوجود 'ربيع عربي'، وهذا الامر يجعلها في مواجهة مع أكثر شريكاتها في المنطقة. يصعب في الواقع ان نحدد "الربيع"، ويصعب ان نشير الى دولة عربية واحدة أصبح فيها لقوى ليبرالية ديمقراطية موطىء قدم. حتى في القاهرة تجري اللعبة بين الجيش وحزبه التابع وبين الحركات الاسلامية. وهكذا لا يبدو ان ادارة اوباما تنظر بالجدية المطلوبة الى انتقال العراق واليمن أو لبنان الى ايران: فهذه ربما تكون اتجاهات غير مرغوب فيها تسوغ بحسب رأيها معارضة اسمية، لكن لا يبدو ان الادارة تعتقد أنها تسوغ عملية قوية أو مخاطرة متميزة. والادارة لا تعمل ايضا بالحزم الذي يقتضيه كون المعسكر الموالي لامريكا ينتقص وأنه قد بقيت لها شريكتان مؤكدتان ومهمتان في الشرق الاوسط هما اسرائيل والسعودية.

وفي نفس الوقت يصعب تحقيق ارادة ادارة اوباما ولتكن سياسته ما كانت. فمن افغانستان وباكستان مرورا بالعراق ثم سوريا، لا تصبح ارادة الادارة الامريكية واقعا. فقد تعلمت العدوات والشريكات معا (من ايران الى تركيا ثم السعودية) أنه يمكن تجاهل ارادة الادارة الامريكية من غير تحمل نتائج مميزة. وعلى ذلك تُقصى الولايات المتحدة ايضا عن مسارات مركزية مثل تأليف الحكومة الجديدة في لبنان، وإقصاء جيش تركيا عن السياسة وتبديل قيادته، واتفاق المصالحة الفلسطينية. ان انحطاط فاعلية الولايات المتحدة الاستراتيجية يجر انحطاط الفاعلية الدبلوماسية.

ان المضمون الدقيق لسياسة الولايات المتحدة من وجهة نظر اسرائيل أقل جوهرية. فقد عرفت اسرائيل كيف ترتب امورها مع الكتف البارد لبوش الأب ومع الاحتضان الدافىء لبوش الابن. ان الشيء الحيوي لمنظومة

اسرائيل الاستراتيجية هو ان ترى الولايات المتحدة نفسها لاعبة في لعبة القوى الاقليمية، وان تحقق سياستها المختارة بنجاعة.

الاستعداد للمعركة الاخيرة: النضال من اجل بقاء آل سعود

ربما يكون الحديث اليوم عن معسكر الاستقرار ومعسكر التغيير أصح من الحديث عن معسكر موال لامريكا وآخر معاد لامريكا. ان اسرائيل والسعودية تريدان مضاءلة الزعزعات للوضع الراهن، ومعهما ايضا دول أقل تأثيرا كالاردن ودول الخليج. وتطمح ايران الى زعزعة الوضع الراهن. ومن وجهة النظر هذه على الأقل تُعد تركيا ايضا في المعسكر العدو لأنها تطمح ايضا الى ان تنظم علاقات القوى من جديد. ويُحتاج الى زمن بعد للحصول على منظار يتعلق بنظرة ادارة اوباما الى نسيج القوى في الشرق الاوسط. وعلى أية حال، فان الامور ما تعلقت بمنظار آل سعود فان الصورة قد اتضحت وذاك ان السعودية قد بقيت وحدها تقريبا. وترى الأسرة المالكة السعودية ان الصفقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة النفط مقابل الأمن تفقد من فاعليتها وذاك لسببين: الاول، ان الولايات المتحدة غيرت سياستها من وجهة نظر الأسرة المالكة وهي تترك آل سعود يواجهون بأنفسهم تحدياتهم في الداخل والخارج. وهذا يُحدث فروقا أخذت تتسع بين السعودية والولايات المتحدة، بدءا بطلب الولايات المتحدة اصلاحات ديمقراطية في النظم الملكية السنية مرورا بحوارها مع 'الاخوان المسلمين' في مصر، وصورة علاج الازمة في البحرين، وانتهاءا الى سحب قواتها من العراق بما يشبه 'ليكن الطوفان من بعدي'، والذي يأتي بايران لتقف على عتبة السعودية.

وثانيا، تُقدر السعودية ان فاعلية الولايات المتحدة قد قلت وبدأت تفكر بمفاهيم عهد ما بعد امريكا. وبرغم ان حكام السعودية يبذلون جهودا للاقتراب من الصين والهند وباكستان فانه لا يوجد بديل على هيئة قوة عظمى اخرى أكثر تأييدا وجدوى. لكن السعودية تدرك ان الحاجة الى اعتمادها على نفسها قد زادت وان عليها ان تحاول ان تملأ بقواها الذاتية جزءا من الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة. وأصبح هذا الادراك يثمر صفقات سلاح بمبلغ متراكم يبلغ 70 مليار دولار، وقد يفضي بالسعودية الى تقدير انه يجب عليها ان تملك سلاحا ذريا.

وترى السعودية أنها قد فقدت شريكاتها المهمات في الجبهة العربية السنية، فقد سقط مبارك ومستقبل مصر غير واضح، وبعد انسحاب الولايات المتحدة ستصبح ايران الجهة المهيمنة في العراق. وقد اضطر هذا الوضع الجديد الشديد السعودية الى تغيير استراتيجيتها. ان من فضل في الماضي ان يعمل من وراء أبواب مغلقة ويتهرب من المخاطرة قد دُفع الى عمل مكشوف مباشر في البحرين. وقد بدأت السعودية بنفس روح الجرأة الجديدة (أو التعجل) تعمل على ضعضعة حليف ايران في دمشق أي النظام العلوي.

بقي آل سعود المحاربين العنيدين الرئيسيين وربما الآخِرين لصد ايران. ان الأسرة المالكة السعودية تحاول باستثمار مليارات الدولارات في مصر مرورا باستخدام سلاح النفط والصراعات داخل الـ 'اوبيك'، والصراع على القنوات الى باكستان والهند ثم محاولة توسيع الـ 'جي.سي.سي' وجعل هذه المنظمة شبه حلف اطلسي سني، تحاول ان ترسم خط وقف ايران. وهي تجعل نفسها بذلك هدفا رئيسا لايران. وفي كل واحدة من الحلبات يمتحن الجانبان وتجري الحرب ايضا في شبه الجزيرة العربية. وزيادة على اليمن والبحرين يتم الغليان بين الشيعة في شرقي السعودية، وأُبلغ في التقارير ان الحرس الثوري بدأ اعداد جيش المهدي لعمل يواجه الأسرة المالكة في شبه الجزيرة. وهناك مكان لتقدير أنه يتوقع اجراءات تزداد قوة من ايران على آل سعود.

ان ضعضعة الأسرة المالكة السعودية، بعمل مباشر أو بوسائل غير مباشرة، قد يفضي بايران الى شفا القدرة على ان تسقط نهائيا النظام الاقليمي المعروف. وكذلك يوجد خوف من تحولات استراتيجية تنبع من تبديل الأجيال في قيادة آل سعود، أو من تقدير السعودية ان مكافحة ايران خطيرة جدا واحتمالات نجاحها ضئيلة جدا، وعلى ذلك يجب على السعودية ان تبحث عن توافق يعتمد على اعتراف لتقدم ايران.

من هنا تأتي الأهمية الكبيرة لآل سعود بالنسبة لاسرائيل. بازاء الفروق الثقافية يصعب الحديث عن شراكة مكشوفة بين اسرائيل والسعودية. لكن الدولتين تقرآن بصورة متشابهة الخريطة الاستراتيجية وتسيران في مسارات استراتيجية متوازية ولهذا يوجد مكان للفحص عن توسيع الحوار بينهما.

الفلسطينيون: تضعضع الغلاف الاستراتيجي للاتفاق

تُحدث التغييرات والزعزعات الموصوفة في هذه المقالة صدوعا اخرى في الدعامة الاستراتيجية التي يفترض ان تخدم اسرائيل في توصلها الى تسوية مع الفلسطينيين. فالجهاز الفلسطيني يعاني منذ البدء صعوبات محايثة، ومن جملة اسباب ذلك انه تعمل فيه قوى طاردة عن المركز كحكومة السلطة وحكومة حماس وقوى خارجية حكومية قوية. ويصعب إحداث توازن مع جهة تعاني كثرة قوى تشد الى اتجاهات مختلفة. وتزداد هذه المشكلات حدة بسبب تضعضع المحيط الاستراتيجي والغلاف السياسي الذي يفترض ان يُمكّن من احراز الاتفاق والحفاظ عليه زمنا طويلا. سيصعب على الفلسطينيين ان يعرضوا تسوية بغير حصول على تأييد عربي حقيقي وهذا مؤكد ازاء المعارضة الداخلية. لكن التأييد العربي العام قد بذله في الماضي في الأساس مبارك الذي كان اللاعب الرئيس الذي عمل على اضعاف حماس واحتوائها في الجهاز الفلسطيني. وتُحدث تنحية مبارك عن الساحة وازدياد قوة التيار الاسلامي السياسية في مصر، وهو المقرب من حماس، فروقا داخل الغلاف الذي يؤيد تسوية في المستقبل.

حظيت خطة 'خريطة الطريق' مثلا بمباركة مصر والسعودية والاردن والبحرين. وليس واضحا هل ستستطيع الادارة الامريكية بازاء التوجهات الجديدة في مصر والتوترات بين الولايات المتحدة والدول الملكية السنية، ان تساعد على تجنيد جبهة مشابهة. وكما قلنا آنفا فان الثقة الاستراتيجية بالولايات المتحدة عند الطرفين قد ضعفت ولم يعد من المفهوم من تلقاء نفسه ان تستطيع ان تُقدم كما في الماضي، الدعامة الاستراتيجية المطلوبة للاتفاق.

ويتصل بهذا الشأن سؤال هل يحق لاسرائيل ان تفترض ان تعمل الولايات المتحدة عملا مجديا في مواجهة لاعبين يحاولون تحدي الواقع الذي سينشأ بعد اتفاق اسرائيلي فلسطيني. ويبدو من نظرة في سلوك الولايات المتحدة من العراق الى سوريا ثم ليبيا ان الادارة الامريكية ليست مستعدة لتحمل مخاطرة أو دفع ثمن استراتيجي ذي شأن. ولا يفترض ان تُضعف ذكرى السنتين 1967 و1970 فقط شهوة اسرائيل الى ضمانات دولية؛ فالذاكرة الجديدة ايضا تفعل ذلك لأن الجماعة الدولية قد فشلت في تطبيق نظم فرض قرار مجلس الامن 1701 وفشلت تماما في الترتيب الامني على الحدود مع غزة مصر في سنة 2005 في اثناء انفصال اسرائيل عن غزة.

وتقوى هذه المخاوف ازاء ازدياد أثر ايران الاستراتيجي قوة على سواحل البحر المتوسط، ومن ضمن ذلك الدخول عن طريق غزة الى داخل الجهاز الفلسطيني. ان فاعلية ايران وجرأتها تقويان ولا تحجم عن تحدي النظام الامريكي القائم وحليفات الولايات المتحدة والولايات المتحدة نفسها. ان التسويات السلمية القائمة مع مصر ومع الاردن، والتسويات التي سيتم احرازها في المستقبل القريب، معرضة اذا لقوتين قد تضعضعاها: ايران، وضغط قوى 'الربيع العربي' على نظم الحكم.

لاسرائيل طموحان أعليان في كل تسوية مع الفلسطينيين، مهما يكن مضمونها. الاول ان يتم تحقيق الاتفاق في الواقع وألا يكون بمثابة اشارة ميتة. والثاني المتمم هو ان يكون الواقع الذي يولده الاتفاق مستقرا ويستطيع ان يصمد زمنا طويلا لمحاولات تحديه. وللأسف الشديد فان القاعدة التجريبية التي تُمكّن من الحكم بأن هذين الطموحين قابلين للانجاز قد أخذت تضعف.

فرص

كلما تدخلت ايران في حلبات اخرى أو عمقت تدخلها في حلبات قائمة اقتربت من شد زائد. ان انتاج ايران الخام أقل من انتاج الارجنتين أو جنوب افريقيا، وان تدخلا اقليميا بقدر واسع يُصعب على اقتصاد ايران. ان طريقة عمل ايران تعتمد على توابع من غير الدول وعلى أنصار محليين ولهذا فانها مقتصدة في الموارد لكن تبني عدواتها استراتيجية حكيمة قد يجرها الى شد زائد.

وتكمن فرصة اخرى في العلامات على تجدد المنافسة التاريخية بين الفرس والعثمانيين التي قد تصبح محورا رئيسا للحراك الجغرافي السياسي الاقليمي. وبازاء هذه الطاقة الكامنة فمن العجيب ان النهج الاستراتيجي التركي يساعد ايران احيانا أكثر من احباطه جهودها، في المجال الذري مثلا. ان مصالح تركيا وايران قد تتصادم حقا في آسيا الوسطى وفي العراق وسوريا. وقد طلبت تركيا في السنين الاخيرة الاقتراب من النظام العلوي لكن الاضطرابات في سوريا أحدثت خطرا على مستقبل النظام وامكانية تولي قوى سنية زمام الامور. ينبغي ان نتذكر ان العثمانيين (وهم أنفسهم سنيون) حكموا سوريا مئات السنين بواسطة النخبة العربية السنية المحلية. وعلى ذلك فربما ينشأ تنافس في السيطرة على سوريا بين ايران والعلويين وبين تركيا وقوى لسوريين سنيين.

ولبنان هو ميدان تنافس ممكن آخر. فأولا، تحاول تركيا ان تكتسب تأثيرا في بلاد الأرز. وثانيا، وبرغم ان سوريا تمتنع عن تعريف وضعها الاستراتيجي بأنه وضع تنافس مع ايران وحزب الله للهيمنة على لبنان، فان ايران وحزب الله استغلا انسحاب القوات السورية من لبنان ليحلا محل سوريا باعتبارهما الجهة المهيمنة على لبنان. اذا انقضت 'أحداث الربيع' في سوريا، فربما يجب ان تتجه استراتيجية اسرائيل الدبلوماسية والعسكرية، الى اعادة سوريا الى لبنان بتأييد من السعودية (اتفاق طائف ثانٍ) وذلك لاحراز ثلاثة أهداف: أ العودة الى واقع يمكن فيه ضبط ما يجري في لبنان بواسطة ضغط على سوريا. ب احداث توترات في محور ايران سوريا حزب الله. ج الحفاظ على مجال فصل جغرافي سياسي بين تركيا واسرائيل. ومن المرغوب فيه من وجهة نظر اسرائيل ان تكون سوريا ولبنان متجهتين الى السعودية لا الى تركيا أو ايران ومصلحة اسرائيل هي في توازن القوى لا في هيمنة عربية أو ايرانية أو تركية، وقد بقيت السعودية اللاعبة العربية الاخيرة التي ما تزال تستطيع ان تكون معادلة لايران وتركيا. بحسب تصور اسرائيل التقليدي فان الظروف الجغرافية السياسية تُحدث شراكة مصالح بين اسرائيل وتركيا، بدأت بصد نظم عربية عروبية، ونمت لتصبح صد نظم عربية موالية للسوفييت، وأصبحت تماثل مصالح في صد ايران. لكن ليس واضحا هل يرى اردوغان في حساباته الحالية جبهة اسلامية في مواجهة اسرائيل أم جبهة مع اسرائيل والسعودية في مواجهة ايران، أو جبهة مع ايران وسوريا في مواجهة الأكراد، أو أنه لا يريد ان يلتزم بجبهة ما. والى ذلك، تبدو سياسة تركيا غير مشحوذة وغير ناضجة؛ والدليل على ذلك التقلب بازاء سوريا؛ وعدم بت الامور بين الرغبة في التعاون مع ايران (حتى عسكريا على مواجهة الأكراد) وبين الخوف من انتشار تأثيرها؛ أو التهديد بقطع العلاقات مع الاتحاد الاوروبي اذا أصبحت قبرص رئيسة دورية مع الموافقة في نفس الوقت على نصب اجهزة رادار لحلف شمال الاطلسي للتحذير من صواريخ تُطلق من ايران؛ ويبلغ ذلك الى التهديد

باستعمال القوة العسكرية على قبرص واسرائيل. وليس واضحا ايضا الى أي حد تُحرك تركيا تقديرات استراتيجية أو عقائدية أو اقتصادية كالمصلحة الاقتصادية في حقول الغاز شرقي البحر المتوسط، وربما لم تدرك اسرائيل معنى حقول الغاز هذه في نظر تركيا. ان تجاذب القوى لتركيا قد يصحبنا في السنين القريبة. والانباء السيئة بالنسبة لاسرائيل هي ان مؤشر العمل التركي ليس واضحا وربما ليس مبلورا؛ والانباء الحسنة ان جميع الامكانات ما تزال مفتوحة. وعلى ذلك يجب على اسرائيل ان تبحث عن المشترك مع تركيا وان تجد مسارات يمكن إشراكها فيها، وان تبحث في نفس الوقت عن الشراكات الضرورية لمعادلة قوتها.

معانٍ عسكرية

لتضعضع منظومة اسرائيل الاستراتيجية معنيان عسكريان متناقضان بادي الرأي: فمن جهة غياب عوامل استقرار الوضع أو ضعفها يزيد في خطر اشتعال عسكري؛ ومن جهة ثانية الرغبة في حماية اتفاقات السلام القائمة والامتناع عن ورطات لا داعي لها يصعب التنبؤ بآثارها، كل ذلك يقيد حرية عمل اسرائيل العسكرية. وفي الظروف الحالية ينشأ عدم تناسب بين الانجازات السياسية الاستراتيجية المتواضعة الممكنة بمعارك عسكرية كما في غزة، وبين طاقة الضرر الكامنة الاقليمية الكبيرة المقرونة بها. ولهذا توجد حاجة الى التعجيل بزيادة القوة العسكرية وبناء قوة مناسبة للتحديات الجديدة لكن الى جانب ضبط أكبر لاستعمال القوة.

بناء القوة: في كل ما يتعلق بمسارات بناء القوة في الأمد البعيد، ينبغي الفحص هل تكفي الحقائق المعلومة اليوم لتزويد اسرائيل بانذار استراتيجي بامكان تحول في سياسة مصر أو تبلور جبهة شرقية من دول في المستقبل. وينبغي التحقق من ان الجيش الاسرائيلي لن يفاجئه امكان عودة العدو من الدول. وهناك حاجة ايضا الى تطرية القدرة اللوجستية والقدرات التي تُمكّن الجيش الاسرائيلي من استغلال امكانات العمل في خطوط داخلية. في العقود الاولى لوجود الجيش الاسرائيلي كان العمل في خطوط داخلية من أسس مزاياه النسبية. لكن نشأ في العقود الاخيرة خطأ انطباع ان هذه الحاجة قد غمضت. ولما كانت ايران تطور "قدرة وصول استراتيجية" الى اسرائيل، وطورت في واقع الامر قدرة غير مباشرة على اجراء معركة واسعة مع اسرائيل، فانه يجب على اسرائيل ان تفحص ما هي الفكرة الاستراتيجية المضادة وما هو بناء القوة الذي سيمنع حصول إظهار القوة في الأمد البعيد على قدرات ذرية. وتتعلق التوترات الاستراتيجية اليوم بقوى اقليمية لا تحاذي اسرائيل بقدر لا يقل عن تعلقها بدول محاذية؛ والقوى الاقليمية غير المحاذية هي احيانا أقوى من الدول المحاذية. فهناك حاجة اذا الى زيادة قوة كمية والى تحسين القدرة على إبراز القوة في البحر والجو بصورة بعيدة المدى.

استعمال القوة: ان العلاقات مع مصر (والاردن) كنز من الطراز الاول، ولهذا توجب الاجراءات التي تجري في المنطقة على الجيش الاسرائيلي ان يخطط لمعارك في المستقبل مع أطراف ثالثة تحت تقديرات تختلف عن تلك التي كانت في الماضي. ينبغي ألا يُقبل بعد فرض عمل يقول ان مصر ستدعم اسرائيل في المستقبل كما دعمها مبارك في 2006 و 2008. ويجب ان يكون فرض العمل ان تكون ادارة مصر في المستقبل، مهما تكن صبغتها الدقيقة، مستصعبة ان تتنحى جانبا في الوقت الذي يعمل فيه الجيش الاسرائيلي اسابيع طويلة. ولهذا ينبغي الاستعداد لواقع تكون فيه المعارك مع طرف ثالث اذا كانت محتومة محدودة وألا تستمر أكثر من ايام قليلة تستطيع فيها الادارة المصرية ضبط نفسها. وتوجد حاجة أكثر مما كان في الماضي الى مضاءلة الضرر المحيطي وأن يتم وزن البديل الدفاعي بحسب الظروف ايضا. وقد تنشأ هذه الضرورات ايضا عن التقدير الاستراتيجي في مواجهة تركيا.

وفي النهاية يقوى الخوف من ألا يضمن الانطواء تحت جناح الولايات المتحدة كما في الماضي قدرا كافيا من الدفاع عن الامن القومي. ولهذا تشتد الحاجة الى اعتماد على الذات ويشمل هذا الشأن الذري الايراني. قد توجد آراء مختلفة في سؤال هل يجب على اسرائيل ان تهاجم ايران، لكن من الصعب جدا الاستمرار في التمسك برأي أنه لا يجب على اسرائيل ان تهاجم بحجة ان الولايات المتحدة ستزود بالسلعة بطريقتها. هناك فرض عمل أقوى وهو ان ادارة الولايات المتحدة لن تنجح في منع تقدم ايران في برنامجها الذري.

سياسة "إسرائيل": تحدٍ في ثلاثة عوالم متوازية

ان أحد التحديات المعقدة لاسرائيل هو ضرورة العمل في نفس الوقت في ثلاثة عوالم متوازية في حين ان كل واحد من هذه العوالم يجري بحسب قوانين آلية مختلفة (ومتناقضة بقدر ما) ويقوم على حقائق مختلفة بادي الرأي. ففي طرف واحد عالم الواقع الاستراتيجي البارد. وهو عالم صارم حيث صراعات القوة فيه هي اللغة المتحدث بها واسرائيل تميل الى الشعور بأنه يجب عليها ان توجد فيه في كل وقت ويدها هي العليا.

وفي الطرف الآخر عالم الرأي العام العالمي. وهو عالم تصورات وصور بعيدة احيانا عن الواقع القاسي في الميدان، لكنها نالت موطيء قدم في وسائل الاعلام وعند منظمات دولية. وهذه التصورات والصور بقدر كبير، مصدر للشرعية الدولية أو عدمها. والشرعية تؤثر ايضا في حدود حرية العمل وفي قدرات اسرائيل على الصمود والبقاء في عالم الواقع الاستراتيجي. وبين الطرفين يوجد عالم ما بين الحكومات. فالحكومات تُبدي خبرة جزئية على الأقل بالحقائق وبالآلية الاستراتيجية لكن نشاطاتها يوجهها الرأي العام بقدر كبير. ان الفرق بين قوانين الحركة وبين تصور الحقائق في العوالم الثلاثة قد أخذ يتسع. ففي عالم الرأي العام العالمي يُطلب الى اسرائيل ان ترتب امورها ولا سيما القضية الفلسطينية، بلا تأخير. والتسامح والاستعداد للاستماع لهذه الدعاوى وغيرها ضئيلان. ويمتد عالم ما بين الحكومات ما بين اعتقاد ان الصراع الاسرائيلي الفلسطيني هو جذر عدم الاستقرار في الشرق الاوسط وبين عدم اكتراث وراء الأبواب المغلقة مع الاستقامة الاعلامية مع الرأي العام. لكن الامور أكثر تعقيدا في العالم الاستراتيجي.

في الواقع الذي وصفته هذه المقالة يُكشف بالتدريج عن خريطة جديدة لعدم استقرار وعدم يقين وتهديدات، ولا تستطيع سياسة اسرائيل ان تتجاهل الخريطة التي تتشكل. وفي نفس الوقت يجب على اسرائيل ايضا ان تطمح الى الحفاظ على آفاق تعاون مع مصر والاردن وتركيا والى تطوير آفاق تعاون مع السعودية والى استغلال الفرص لاضعاف الزعزعات الاقليمية.

القدس العربي، لندن، 2012/4/27

مقالات:

65. ضفتان فلسطينيتان

غاي بخور

كم دولة فلسطينية نحتاج؟ هل كسور الدول الفلسطينية هي التي يحتاجها الفلسطينيون؟ هنالك دولة مستقلة في غزة، ويوجد طلب دولة فلسطينية في يهودا والسامرة، والفلسطينيون في أعماق قلوبهم يرون اسرائيل دولة فلسطينية، و 80 في المئة من سكان الاردن فلسطينيون، وكانت دولة فلسطينية في جنوب لبنان الى أن حطمها الجيش الاسرائيلي في 1982.

المفارقة هي أن هذا العبء الفلسطيني كله ملقى الان على كاهل اسرائيل الصغيرة فقط، بل ان اسرائيل وافقت على نحو غريب على ذلك، في حين أنه يوجد الى جانبها دولة كبيرة جدا فارغة تماما، 80 في المئة من سكانها فلسطينيون، والملكة هناك فلسطينية وابناؤها نصف فلسطينيين. تطلب الاردن انشاء دولة فلسطينية على حساب اسرائيل لكنها هي نفسها غير مستعدة للاسهام البتة في حل المشكلة الفلسطينية. يجب أن تنقضي هذه المفارقة الان، وان يدرك العالم ذلك، لان شظية فلسطينية صغيرة في يهودا والسامرة ستنتهي الى انفجار على حساب الاردن ايضا وان دولة صغيرة كهذه لن تكون ذات بقاء. أجل ان وجود شظية دولة فلسطينية في يهودا والسامرة ممكن ولكنها ستصبح مشكلة ولن تكون بمنزلة حل لأمد بعيد.

سيطرت الاردن حتى 1967 على الضفتين الشرقية والغربية، وكانت يهودا والسامرة جزءا من المملكة الهاشمية التي منحت السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية جواز سفر وبطاقة هوية اردنيين، كما منحت الفلسطينيين في الضفة الشرقية بالضبط وهم الكثرة الغالبة من سكانها. فكان هؤلاء واولئك مواطنيها. فكيف نجحت الاردن إذن في 'اسقاط' المشكلة الفلسطينية على كتفي اسرائيل وحدها؟ وكيف نجح الجميع في نسيان فلسطينية الاردن وحقيقة انها سيطرت على الضفة الغربية سيطرة تامة حتى حرب الايام الستة؟ لم توافق اسرائيل بالمجان في اتفاق السلام على أن يكون للاردن دور في الاماكن المقدسة في القدس في ضوء سيطرة الاردن على الضفة الغربية حتى 1967 وقد استمر هذا الحكم على انحاء مختلفة حتى سنة 1988.

حان وقت أن ننعش الماضي غير البعيد. فمنذ الان، يجب على اسرائيل في كل تفاوض ان تطلب ان تكون الضفة الشرقية ايضا، أي الاردن جزءا من الحل. ولا يهم أيكون ذلك اتحادا فيدراليا بين الضفتين او كونفدراليا او اتفاقات تعاون او حدودا مفتوحة او ادارة مشتركة. لن تستطيع اسرائيل الصغيرة المكتظة ان توافق على أن يكون الحل بعد على حسابها وحدها، بل وافق المصريون وليست لهم أي صلة مباشرة بالمشكلة الفلسطينية، على المساعدة في حل مشكلة غزة، فكيف لا تكون الاردن مستعدة لمساعدة اخوتها؟

المفارقة هي ان الاردن مشغولة في الفترة الاخيرة بالتحريض على اسرائيل وقادتها في حين أن مكانة اسرائيل كما يرى الملك في مقابلة صحافية بذلها هي كمكانة كوريا الشمالية وتنبغي عقوبتها. وكأنما نسي وجود اتفاق سلام بين الدولتين. في هذا الاطار تطلب الاردن في كل مكان انشاء دولة فلسطينية، وكأن هذا يأتي لعقاب اسرائيل. أجل، حان وقت ان نذكرها وان نذكر قادة اسرائيل، والعالم كله بأن للاردن جزءا من المشكلة الفلسطينية أكبر وأعمق واكثر تاريخية من جزء اسرائيل. حان وقت أن تنقضي هذه المفارقة.

يديعوت 2010/7/15

القدس العربي، لندن، 2010/7/16

66. الاحتياجات الأمنية الحيوية لـ "إسرائيل" في المرحلة المقبلة

غيورا إيلاند

المفاوضات مع سورية والترتيبات الأمنية

عندما ناقشت إسرائيل كيفية الدفاع عن نفسها عقب التوصل إلى اتفاقية سلام مع سورية، قرر وزير الدفاع آنذاك أنه دون الجولان لا تستطيع البلاد الدفاع عن نفسها (وأنا أرى أنه كان محقاً في ذلك). لكن كيف يمكننا الخروج من مأزق اتفاقية سلام تتضمن تسليم السوريين مرتفعات الجولان؟ تمثّل الحل في إدراج

ترتيبات أمنية في أي اتفاق سلام تُبعد الجيشَ السوري مسافة بعيدة عن الحدود شرقاً في ما يُسمح للجيش الإسرائيلي بالتمركز على ضفاف نهر الأردن القريب من مرتفعات الجولان.

بناء على هذا الحل، سيكون يوماً مشؤوماً عندما تدرك إسرائيل أن السوريين يستعدون لخوض حرب، وأن فرقهم العسكرية تقترب من مرتفعات الجولان. ستسارع القوات الإسرائيلية المتمركزة في منطقة قريبة من الجولان إلى إعادة احتلال المنطقة لكي تحدث المواجهة مع السوريين على جبهة قريبة من الخطوط التي تحتلها إسرائيل اليوم. وقد اعتمدت هذه المقاربة على افتراضات خمسة تبيّن أنها جميعاً مضللة. بيد أنه كان يكفي أن يكون أحد تلك الافتراضات فقط خاطئاً لينهار المفهوم برمّته، وهو أنه في استطاعة إسرائيل الدفاع عن نفسها بعد تخلّيها عن مرتفعات الجولان.

يُذكر أن "مركز القدس للشؤون العامة" نشر في العام 2009 دراسة لإيلاند تحت عنوان "الحدود الدفاعية لمرتفعات الجولان"، ذكر فيها الافتراضات الخمسة المثيرة للإشكاليات وهي:

1. "عندما ستندلع الحرب، ستبدأ في وضع يكون فيه كِلا الطرفين حيث يلزم أن يكونا".
2. "سيتم إطلاق الإنذار بشكل فوري".
3. "سيتم التوصل إلى تفسير صحيح لأي انتهاك يقدم عليه السوريون".
4. "ستردّ الحكومة الإسرائيلية بسرعة وقوة على أي انتهاك خطير".
5. "سينفّذ الجيشُ الإسرائيلي خطته بسبق القوات السورية واتخاذ مواقع له على "قمم التلال".

دخلت إسرائيل مجدداً في مفاوضات مع سورية في عهد حكومة أولمرت، وإن كانت مفاوضات غير مباشرة لعب الأتراك دور الوسيط فيها للتوصل إلى اتفاق دائم بين البلدين. الأمر المفاجئ هو أنه برغم حقيقة أنه لم يتم إجراء دراسة أمنية على يد محترفين للوقوف على مضامين الانسحاب من مرتفعات الجولان، كانت إسرائيل مستعدة خلال تلك المفاوضات غير المباشرة للإعلان عن إمكانية الانسحاب من مرتفعات الجولان. وأنا أقول بعبارات لا لَبْس فيها أنه منذ العام 2000 إلى يومنا هذا، لم تجر مناقشة أو معاينة بواسطة المحاكاة، حتى على المستوى الأساسي، لمعرفة قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بدون مرتفعات الجولان. بيد أنه لا يمكن للطبقة السياسية الزعم بأن في استطاعتهم القيام بهذه المجازفة إلاّ بعد إجراء تلك المحاكاة، ما يجعل إجراءها شرطاً ضرورياً مسبقاً.

الاستعداد لأنواع جديدة من التهديدات

عندما جرت المفاوضات مع الفلسطينيين قبل عشر سنين، تصوّرت إسرائيل نوعين من التهديدات:

1. التهديد العسكري: وينبع أساساً من تطورات يحتمل حدوثها في الأردن والعراق (عندما كان صدام لا يزال حاكمه)، فضلاً عن تهديدات أخرى مصدرها الجبهة الشرقية.

2. الإرهاب: ومصدره في الأساس فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزّة. وفي ذلك إشارة إلى "الإرهابيين" الفلسطينيين الذين يسعون لاجتياز السياج الأمني وتنفيذ عمليات انتحارية داخل إسرائيل. وقد أخذ الردّ على تلك التهديدات شكل عائق، سياج أو جدار، وجهود استخبارية.

بيد أن الأحداث التي وقعت في السنين العشر الماضية أظهرت حدوث تغيّر ملحوظ في أنواع التهديدات التي يمكن توقعها من الدولة الفلسطينية، في حال أقيمت هذه الدولة، أو من الكيان الفلسطيني القائم. تضمّن هذا التغيير اللجوءَ إلى أنواع ثلاثة من الأسلحة أوجدت مشكلات يصعب التعامل معها إلى حدّ بعيد:

1. سيكون ضرب كامل أراضي دولة إسرائيل أمراً سهلاً بوساطة المقذوفات والصواريخ على اختلاف أنواعها المنتشرة في مختلف أنحاء الضفة الغربية.
2. ستكون الصواريخ المتطورة المضادّة للطائرات قادرة على إسقاط طائرات الركاب الكبيرة التي تهبط في مطار بن غوريون الدولي، فضلاً عن الطوافات وحتى الطائرات الحربية.
3. سيكون في مقدور الفلسطينيين استخدام الصواريخ المضادّة للدبابات والتي تعتبر شديدة الفاعلية حتى مدى يصل إلى 5 كم في ضرب مواقع استراتيجية مثل الطريق السريع 6 الذي يمتد من شمال إسرائيل إلى جنوبها، فضلاً عن أهداف أخرى تتجاوزه مثل مواقع حساسة في الدفاع عن إسرائيل.

القاسم المشترك بين أنواع الأسلحة الثلاثة هذه هو أنها تتعارض مع الإرشادات التي نوقشت تمهيداً لإدراج ترتيبات أمنية في أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين.

ضرورة السيطرة على الضفة الغربية

قيل قبل عشر سنين إن الرد على التهديد الفلسطيني لإسرائيل هو إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. لكن ما معنى ذلك؟ إذا جُرّدت هذه الدولة من الدبابات ومن الطائرات، يُحتمل التوصل إلى اتفاق مفصّل بهذه الخصوص وإقامة نظام مراقبة للإشراف على تنفيذه.

على أن التهديد الحقيقي ليس مصدره الدبابات وإنما المقذوفات والصواريخ المضادّة للطائرات والصواريخ المضادّة للدبابات. والقاسم المشترك بين كل ما تقدم هو سهولة تهريب الأسلحة وصنعها خفيه، كما هي الحال الآن في غزّة. ولا يمكن إقامة نظام مراقبة يمكنه الحيلولة دون حصول ذلك.

مثال ذلك، عندما يتم تسيير قافلة تضم عشرات أو حتى مئات من الشاحنات التي تنقل المنتجات الزراعية، لا يوجد شيء يمكن أن يمنع من إخفاء الصواريخ فيها. كما أن الفلسطينيين لن يواجهوا مشكلة في خزن هذه الأسلحة في المنازل وفي الأقبية في الأحياء السكنية في طولكرم وقلقيلية ونابلس في الضفة الغربية، ولا ويوجد كذلك وسيلة لاكتشاف أمر وجودها إلى أن تُستخدم ضدّ إسرائيل. إن التهديد الذي تشكله هذه الصواريخ لإسرائيل أخطر بكثير من التهديد الذي تشكله الدبابات أو الطائرات. وبالمقابل، توجد وسائل متنوعة ممتازة لمواجهة الدبابات والطائرات، لكن لا يوجد وسيلة لمكافحة تهريب هذه الصواريخ أو صنعها محلياً. بناءً على ذلك، تكون عبارة "دولة منزوعة السلاح" مفهوماً بلا مضمون تقريباً ما لم يقترن بنظام مراقبة. ومن المعروف جيداً أنه حتى في ظل أفضل سيناريو ممكن، تستطيع النظمُ المتاحة مراقبةَ الأسلحة القياسية فقط. والوسيلة الوحيدة لمراقبة منع تهريب هذه الأنواع من الأسلحة إلى الضفة الغربية أو المنع من تصنيعها فيها هي السيطرة على الضفة الغربية.

ضرورة السيطرة على وادي الأردن

بناء على ما تقدم، وحدها السيطرة الفاعلة على وادي الأردن الذي يمتدّ بموازاة الحدود الأردنية الإسرائيلية يمكن أن تمنع من تهريب هذه الأسلحة. كما يوجد حالياً حدود بطول 14 كلم بين غزّة ومصر لا تخضع للسيطرة الإسرائيلية ولا يوجد نظام مراقبة حقيقي هناك يمنع من التسلل أو من تهريب الأسلحة إلى غزّة. وفي حال تنازلت إسرائيل من الناحية الفعلية عن سيطرتها على البلدات الفلسطينية الواقعة بالضفة الغربية، سيبرز عندئذ تهديد لا يوجد حل حقيقي له.

قيل لنا في العام 2000 إن الوسيلة الكفيلة بالتعامل مع الإرهاب هي الاستخبارات والتعاون الأمني وبناء سياج فاعل. بيد أن الإرهاب أخذ شكلاً جديداً اليوم، وهو يشكل عنصراً فائق الأهمية على صعيد الأراضي

تتجاوز ما كانت عليه الحال في الماضي، ولسنا نعني بذلك صلة هذا التهديد بوادي الأردن فحسب، بل وبالمعنى الضيق لخط حدودي جديد على امتداد الخط الأخضر أو إلى الشرق منه.

إذا كانت إسرائيل ستنسحب إلى خطوط الهدنة لسنة 1949، ستصبح المنطقة الواقعة شرقيّ الحدود الإسرائيلية الفلسطينية مقرَّ السلطة الفلسطينية وكذلك قاعدة لأعداء محتملين آخرين أيضاً بما أن أي اتفاق مع الفلسطينيين لن يوفر ضمانة بالتوصل إلى اتفاق مع "حزب الله" أو التوصل إلى سلام مع سورية. إن مسألة تحديد إن كانت إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها متصلة بالعلاقات مع الفلسطينيين، وينبغي دراستها في ظل سيناريو غير مستبعد الوقوع تخوض بموجبه إسرائيل مواجهة عسكرية مع سورية و"حزب الله" والفلسطينيين.

في ظل هذه الظروف، من شأن نشاط معادٍ مصدره الضفة الغربية أن يشلّ قدرة إسرائيل على تعبئة قواتها تمهيداً لإرسالها إلى مرتفعات الجولان، أو لصدّ الهجمات على بطاريات صواريخها من طراز "أرُو" المضادّة للصواريخ البالستية أو على المنظومات الأخرى التي تعتبر حيوية في مواجهة عسكرية مع أعداء يملكون قدرات متطورة. يمكن لمثل هذا النشاط شلّ قدرة إسرائيل على تعبئة قواتها البرّية، بل وبعض نشاطاتها الجوية وطوافاتها المخصصة لإخلاء الجرحى إذا استطاع الفلسطينيون السيطرة على السهل الساحلي بأكمله بواسطة صواريخ متطورة مضادّة للطائرات. وهذا يعني أنه عند دراسة الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية، يتعيّن أن تتجاوز المقاربة على حدود حاجات إسرائيل المرتبطة بالفلسطينيين.

النواحي التكتيكية

هناك عدد من النواحي التكتيكية التي يتعيّن مراعاتها، لما لها من وقع كبير على القدرة الدفاعية الفعلية:

1. إن خط الرؤية مزيّة مهمة للغاية في القدرة النارية التي يتمتع بها العدو. تتميز الأسلحة ذات المسار المنبسط ببساطتها وفاعليتها وتوافرها بكميات كبيرة. لهذا السبب، من المهم منع العدو من السيطرة على خط الرؤية بنقل الحدود عدة كيلومترات إضافية شرقاً على صعيد المسافة وعلى صعيد الطبيعة الطبوغرافية أيضاً. بهذه الطريقة، لن يتمكن الفلسطينيون على سبيل المثال من السيطرة على الطريق السريع 6 وعلى مواقع أخرى بواسطة الأسلحة ذات المسار المنبسط.

2. لنشر المنظومات الدفاعية الإسرائيلية المضادّة للصواريخ بفاعلية، يلزم توفر حدّ أدنى من المدى لهذه الصواريخ. ذلك أنه حتى المنظومات المتطورة تكنولوجياً لن تكون ملائمة لاعتراض صاروخ أُطلق من مسافة كيلومتر واحد أو كيلومترين. لذلك، ستكون هذه المنظومات في حاجة إلى مدى يمتدّ عدة كيلومترات لاكتشاف عملية إطلاق الصاروخ والتعامل معها. وبالتالي، يتعيّن على إسرائيل المحافظة على مسافة تكتيكية تسمح بذلك.

3. يلزم توافر مسافة دنيا لنشر القوات البرّية والقوات الأخرى وإن كانت كبيرة الحجم. وهذه المسافة الدنيا غير متوافرة لضيق "عرض" دولة إسرائيل الذي يبلغ 15 كم إذا قيس اعتماداً على خطوط الهدنة لسنة 1949.

إنها مسائل مهمة في ظل غياب "هامش" أمني إضافي وهي توضح المستلزمات الأولية التي تشتمل عليها السيناريوهات المشابهة.

تغيّر السياسة الأميركية

كان يوجد حتى الأمس القريب خط فاصل واضح جداً بين السياسة الأميركية والسياسة الأوروبية والسياسات الأخرى. وقد أعرب الرئيس جورج دبليو بوش عن موقف كان مقبولاً لدى الأميركيين طوال السنين العشرين

الماضية على الأقل وهو أنه يتعيّن أن تمتلك إسرائيل القوة الكافية لكي "تدافع عن نفسها بنفسها ضدّ أي تهديد أو ضدّ أية توليفة محتملة من التهديدات". وما من شك في أن نقطة الانطلاق في المحادثات مع الأميركيين في مسألة الترتيبات الأمنية تمثّلت في أن إسرائيل ستدافع عن نفسها بنفسها.

لكنّ الأوروبيين يتبنون موقفاً مختلفاً. حتى إن الأوروبيين الذين يعتقدون بأهمية أن تحافظ إسرائيل على وجودها وعلى أمنها ليسوا مقتنعين على الإطلاق بأن إسرائيل قادرة بمفردها على ضمان أمنها. وهم لذلك يقترحون حلولاً مختلفة، مثل نزع سلاح الدولة الفلسطينية، أو نشر قوة دولية، أو توفير ضمانات دولية. على أن التاريخ حافل بالأمثلة السلبية المُحبطة على تطبيق مثل هذه الحلول.

لكننا نشهد اليوم تغيّراً يدعو إلى القلق في المقاربة الأميركية. ولئن لم يتم الإفصاح عن هذا التغيير صراحة، لكنه تغيّر نلحظه في التراجع التدريجي في الموقف الأميركي إن على مستوى الدعم الأميركي لأعمال إسرائيلية معيّنة أو في نواحٍ أخرى. ونحن نشهد انعدام صبر واضحاً ومتنامياً حيال إقدام إسرائيل على نشر قوة عسكرية مهما كان حجمها بهدف الدفاع عن نفسها كما رأينا في الموقف الأميركي على صعيد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والأسطول الذي يمّم شطر غزّة.

هناك تقارب جارٍ بين الموقفين الأميركي والأوروبي، وإسرائيل تخسر مصدر الدعم الرئيسي الذي يمكنه المساعدة على التوصل إلى ترتيبات أمنية قابلة للتنفيذ. وهذا يفسح الطريق أمام إمكانية جرّ إسرائيل إلى حلّ يتضمن نشر قوة دولية وتقديم ضمانات دولية ووعود يمكن أن تصبح أدوات خذلان لإسرائيل في الساعة الحرجة.

الأيام، رام الله، 2010/12/5

67. المشعل الوطني الاردن هو الاردن

سميدار بيري

إذهب لتقنع قصر الملك في الاردن في أن الحدث الذي انعقد عندنا هذا الاسبوع تحت عنوان "الاردن هو فلسطين" ولد من نوايا طاهرة. إذهب لتقنع في أن عضو الكنيست آريه الداد بادر الى المؤتمر بناء على رأيه الخاص دون أن يتلقى ضوء أخضر من وزير الخارجية ليبرمان، أو ان يكون تلقى من رئيس الوزراء نتنياهو غمزة تشجعه على "السير في ذلك".

اذا أردنا ان نضيف الزيت على الشعلة الاردنية، فان الداد وجد أيضا من الصواب أن يدعو ضيفا مشكوكا فيه، عضو برلمان هولندي يقدم الى المحاكمة على التحريض. جيرت فلدرس اياه دفع أول أمس سفيرة بلاده الى الاعلان، بما لا لبس فيه، بان هذا الشخص لا يمثل هولندا، ولكن ماذا يهمه؟ فقد جاء مع خطة أحلام للمستوطنين: وسعوا، إبنوا بأكبر قدر ممكن، طيروا الفلسطينيين. يريدون دولة؟ فليجتازوا نهر الاردن.

كم مرة ينبغي الذكر في أن الاردن هو دولة مجاورة، وقعنا معها (أتذكرون البالونات؟) على اتفاق سلام، بكل ما يستوجبه هذا. على رأس هذه الدولة، اذا ما نسي أحد ما، يقف ملك يدير المؤسسات هناك، ومسؤول عن مصير واستقرار مملكته. واذا ما اهتز حكمه، فسيكون سيء عندنا أيضا. لا يمكن لاحد أن يجلس في غرفة عمل ويقرر، بهراء سائب، اسقاط الحكم – لان هذا ما راق له.

كم مرة ينبغي العودة للاعلان بان تصريحات "الاردن هو فلسطين" تثير اعصابهم؟ فليس من شأننا كم فلسطينيا يعيش في الضفة الشرقية. كما أنه ليس من شأننا أن نفسر أحلامهم وخططهم للمستقبل البعيد. لدينا خط حدود طويل مع دولة سيادية تحمي أمن دولة اسرائيل. عندما حاول أحد ما في طرفهم، وكان

هناك مئات كهؤلاء، ان يعد عملية مضادة عندنا، أثبت الاردنيون بانهم يعرفون كيف يعالجوه كما ينبغي. واذا كان الداد يشعر بالملل، فلينظر أي علامة تقدير يعطونها عندنا لاجهزة المخابرات الاردنية.
حتى لو ضعف التطبيع، وحتى لو لم يكن الملك عبدالله يغدق علينا بالابتسامات، فان الالتزام الامني من جانبه يواصل النجاح في كل الامتحانات.
المملكة الاردنية – وليس "فلسطين الموسعة" – هي العمق الامني لاسرائيل. لو لم يكن هناك من يحمي البوابة الخلفية، لكان الاردن بسهولة مفتوحا أمام تهريب السلاح، العمليات وموجات الارهاب.
إذن يجدر بنا أن نسأل النائب الداد وكل المؤيدين لصيغته التافهة: اذا كان الاردن هو فلسطين، فمن كنت ترغب في أن ترى في الحكم؟ لعلك تقرر نيابة عنهم؟ هل ترى زعيما يكون مقبولا لديهم، في الاسرة الدولة ولدينا؟ أيمكنك أن تتعهد بان إختراعك سيصمد؟ أيمكنك أن تثق بعيون مغمضة بزعيم الضفتين؟ وقع لنا بان حماس ستتتخلى؟ سوريا وايران لن تستغلا الفرصة؟ و – مع اليد على القلب – هل أنت حقا تعتقد بانك ستنجح في إسقاط الاسرة المالكة الهاشمية؟
بعد أن ألقى ضيفك غريب الاطوار من هولندا ما ألقاه، ماذا نشأ؟ رئيس الوزراء يجب ان يعتذر للملك بأن أحدا هنا لا يتآمر على كرسيه هناك وأنه لا ينبغي التعاطي معك بجدية. الان إدفع باختراعك هذا عميقا الى الجارور. لم ننتهي بعد من اطفاء الشعلات في الكرمل وأنت تصر مثل الطفل مع النرجيلة على أن تلقي بالجمرات وان تشعل النيران وان تفر وتبقي للاخرين مهمة انقاذ الضحايا واطفاء السنة النيران.

يديعوت 2010/12/8
وكالة سما الإخبارية، 2010/12/8

68. الأردن أكثر أهمية لروسيا من "إسرائيل"

ليونيد ألكسندروفتش

بعد إلغاء زيارة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف لإسرائيل، لأسباب «فنية» داخل وزارة الخارجية الإسرائيلية، توقع الكثيرون أن الزيارة للمنطقة، والمقررة للأردن والسلطة الفلسطينية مع إسرائيل، ستؤجل لموعد آخر عندما تنتهي المشاكل الفنية في الخارجية الإسرائيلية، وذلك اعتقادا من البعض بأن إسرائيل هي الوجهة الرئيسية لميدفيديف في الزيارة. ولكن تصميم الرئيس الروسي على القيام بالزيارة للأردن والسلطة الفلسطينية، والنتائج التي حققتها الزيارة، أثبتت للجميع أن إسرائيل لم تكن الوجهة الرئيسية في الزيارة، وأن ما يهم روسيا في الأردن بالتحديد، أكثر بكثير مما يهمها في إسرائيل. ولا يخفى على الكثيرين أن هناك في روسيا من كانوا يتمنون تأجيل الزيارة أو حتى إلغاءها، خاصة من اللوبي الموالي لإسرائيل والرافض لتقارب روسيا مع العرب، هذا اللوبي الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزاد تواجده ونفوذه في عهد الرئيس الأسبق يلتسين.
زيارة الرئيس الروسي ميدفيدف إلى الأردن والسلطة الفلسطينية في الأسبوع الماضي، كانت ناجحة ومثمرة بكافة المعايير، ولم يكن نجاحها في المجال السياسي الذي يتركز حول تحريك التسوية السلمية في الشرق الأوسط وإخراجها من مأزقها الراهن، خاصة وأن واشنطن وتل أبيب تبذلان جهودا مكثفة لإزاحة روسيا من المنطقة، وتهميش دورها السياسي.
لكن النجاح الحقيقي للزيارة، هو في تأكيد حرص موسكو على مواصلة التعاون الاقتصادي والصناعي مع الدول العربية، ما يشكل ضربة للنظرية التي يروجها اللوبي الموالي لإسرائيل في روسيا. لقد جاءت زيارة

ميدفيدف والاتفاقات التي تم التفاهم عليها مع الأطراف العربية، لتؤكد تمسك الكريملن بشركائه التاريخيين، بل إن الرئيس ميدفيديف أعرب عن قناعته بأهمية علاقات التعاون المتطورة التي تربط روسيا بالدول العربية، باعتبار أنها تصب في مصلحة روسيا.

ولعل تأكيدات الكريملين على أن الأردن شريك قريب لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، واتفاق الجانبين على التعاون في عدة مجالات، منها مجال النفط والغاز، ومشروع تشييد محطة كهروذرية، كل هذا يعبر عن اختيار موسكو لمواصلة التعاون مع الشريك العربي، الذي يعتبر حليفا تاريخيا لروسيا.

هذا التوجه الروسي نحو العرب، يلقى معارضة حادة من اللوبي الموالي لإسرائيل في روسيا، ولقد بذل هذا اللوبي جهودا كبيرة لإجهاض اتفاقات روسيا والأردن لتأسيس شركة مشتركة في عمان لإنتاج طراز متطور من قاذف صواريخ «ار. بى . جي»، والذي سمي بعد نجاح التجارب بقاذف «هاشم»، إذ عانت إدارة مؤسسة «بازلت» الروسية، التي توصلت لهذا الاتفاق مع الجانب الأردني، من ضربات عنيفة، وشهدت مصانع بازلت للذخيرة والمعدات العسكرية، والتي تأسست منذ أكثر من سبعين عاما، وانتشرت منتجاتها في أكثر من ?80 دولة، تغييرات في عدد من إداراتها، وتوقع فريق من الخبراء تصفية المؤسسة، ولم يستبعد هذا الفريق أن يكون الدافع لذلك، هو حرصها على التعاون مع الدول العربية في مجال التصنيع العسكري.

ووجهت إسرائيل اتهامات صريحة لإدارة مؤسسة «بازلت»، بأنها تورد أسلحة ومعدات عسكرية لميليشيات حزب الله، خاصة عندما استخدمت مدافع «أر. بي جي» خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ?2006، بشكل واسع ووجهت ضربات موجعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أن فلاديمير كورنيكوف، المدير السابق لمؤسسة بازلت، نفى بشكل قاطع قيام مجمع بازلت بتزويد مليشيات حزب الله أو غيرها من المليشيات التابعة للأحزاب والقوى السياسية، بأي معدات أو ذخائر عسكرية، وأكد أن كافة منتجاته تم توريدها بشكل قانوني، ولم تصل إلى أية أطراف أخرى، استنادا للعقود الموقعة مع المشترين والتي تمنعهم من توريد منتجات مؤسسة «بازلت» لجهات أخرى دون موافقة إدارة المؤسسة.

وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، مرت مصانع بازلت بأزمات حادة ومرحلة عدم استقرار، وتمكنت إدارة مؤسسة «بازلت» من الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الأرباح، ووقعت عشرات العقود لتصدير منتجاتها لمختلف الأسواق، وحققت أرباحا جيدة خلال عامي 2007 و2008.

وكانت إدارة بازلت عام 2005 قد توصلت لاتفاق مع الأردن على إطلاق الإنتاج المشترك، وفجأة بدأت تبرز على السطح صراعات غير واضحة المعالم والأسباب، إذ واجه مدير المؤسسة آنذاك اتهاما بنهب المال العام، وتم إيقافه احترازياً لمدة عشرين يوماً، صدر بعدها قرار قضائي بإخلاء سبيله لأن توقيفه لا يستند إلى أساس قانوني، ثم صدر قرار بإقالته، ما دفع البعض للاعتقاد بأن ملف التعاون مع العالم العربي في مجال التصنيع العسكري، من الأسباب التي دفعت لتغيير إدارة المؤسسة، خاصة بعد إقالة عدد من الخبراء العسكريين، بينهم أبرز مصممي قاذفات الصواريخ «هاشم»، ما يعني أن المشروع مع الأردن أصبح مهددا بالإلغاء.

لكن موسكو عادت أواخر العام الماضي لتجدد تمسكها بهذا المشروع، ووقعت روسيا مع الأردن اتفاقيات تنص على إنشاء مصنع لإنتاج قواذف «هاشم» في الأردن، صمم لإنتاج ?60 ألف قاذف في السنة. وأكد الرئيس ميدفيدف خلال زيارته إلى الأردن، اهتمام الكرملين بتطوير وتعميق هذا التعاون.

هذه النتائج الإيجابية تؤكد أن تصميم ميدفيديف على زيارة المنطقة، رغم استبعاد إسرائيل من الزيارة، إنما كان لأن إسرائيل لم تكن الهدف الرئيسي من الزيارة، بل الأردن الذي أصبح من أقرب الشركاء لروسيا في المنطقة.

البيان، دبي، 2011/1/26

69. الزاوية الاردنية: ملك في واقع متغير

هيئة تحرير يديعوت

لم يكن صعبا أمس ملاحظة التوتر والشك في عمان أمس بين القصر الملكي المتحفز والشارع الذي يغلي. فقبل عشرة ايام فقط أدى وزير العدل الجديد، حسين المجالي، اليمين للولاء للملك عبدالله، للمملكة ولمنصبه، وها هو يتجرأ على عمل ما لم يحلم به اسلافه: الخروج الى مظاهرة في الشارع، والدوس عن قصد على الاعصاب المتوترة وتوريط الملك في حادثة دبلوماسية مع اسرائيل. في منصبه السابق، كرئيس نقابة المحامين، لم يخفِ المجالي عدائه لاتفاق السلام ولكل تعاون من أي نوع. وأتذكر المجالي في كلماته العلنية في محاكمة احد دقامسة، الجندي الذي قتل بالدم البارد سبع تلميذات ثانوية من بيت شيمش اثناء نزهة لهن في نهرايم. وكان الجندي حاول في الماضي قتل اسرائيليين، والمجالي لم يوفر جهودا كي يحصل لموكله على عقاب مخفف، بل ربما تحرير فوري، بدعوى عدم سواء العقل المؤقت. ولكن الملك الحسين الراحل، الذي زيارة الاعتذار التي قام بها الى عائلات الضحايا لن تنسى ابدا، اغلق اذنيه. لا عفو، لا عقاب خفيف بل مؤبد. وها هو، أول أمس، ذات المجالي، بقبعته الجديدة، يخرج من مكتبه الفاخر، ويدعو دقامسة بالبطل ويعد بمواصلة الكفاح في سبيل تحريره. أحقا؟ من عينه كان ينبغي له أن يفكر مرتين. القضية الثانية التي تقرع الاجراس في ارجاء المملكة لم تحصل عندنا على عناية اعلامية بسبب الاحداث الاخيرة التي لا تنزل عن العناوين الرئيسة. 36 شيخ عشيرة بدوية وقعوا على عريضة تدعو الملك عبدالله الى "معالجة" عقيلته، الملكة رانية. بمعنى: تقليص نشاطها التجاري، تهدئة رحلاتها التبذيرية وفحص ما يجري في الرابط بين المال والسلطة لدى أخيها، ابناء عائلة ياسين، ذات الجذور الفلسطينية وليس الهاشمية. الصحفية القديمة رنده حبيب اجتازت كل الخطوط، بلغت عن العريضة وسمحت لنفسها بخرق القانون الذي يحظر التشهير بالعائلة المالكة. شيوخ العشائر، من الموالين التقليديين للاسرة المالكة، ذعروا بل ونفى بعضهم مشاركته في العريضة. وأمس اصدر ابناء عائلة ياسين نفيا للادعاء بانهم يستغلون مكانتهم في صالح أعمالهم التجارية. من الصعب التصديق انه قبل اسقاط السلطة في تونس وفي مصر كانوا سيتجرأون في الاردن على اجتياز خطوط حمراء حيال القصر الملكي. قضية شيوخ العشائر ما كانت لتتسرب الى حجوم فضائحية لولا تشخيص توتر الاعصاب في القيادة. وزير العدل يمكنه أن يرفع الشعارات من اليوم حتى الغد، ولكن ليس لديه صلاحيات للحصول على عفو للجندي القاتل. في اللحظة التي اندلعت فيها المظاهرات في مصر أقال الملك رئيس الوزراء سمير الرفاعي. وبعد يومين عين بدلا منه جنرالا، معروف البخيت، الذي يعرف جيدا قضية قتل التلميذات في نهرايم منذ عهد ولايته كسفير في تل أبيب. الاردن هو حليف قديم للادارة في واشنطن. وليس صدفة أن قفز أمس رئيس الاركان الامريكي مايك مولن الى عمان. في ورقة أعدت له وجد تقديرات عن احتمال انتقال أثر الدومينو الى المملكة، معطيات خطيرة عن الضائقة الاقتصادية ومعدلات البطالة العالية، وكذا التخوف من نزاع موت المسيرة السياسية في القناة الفلسطينية عندنا من شأنه أن يجدد الحماية في ان "الاردن هو فلسطين" وتسخين اجواء الفلسطينيين، في

الضفتين، ضد القصر في عمان. الخبراء الذين يرسمون خريطة احتمالات المظاهرات يضعون الاردن في اسفل القائمة. الانترنت والفيس بوك بتشجيع من الزوجين الملكيين يعملان بنشاط، الجيل الشاب مرتبط ولكنه محبط. العلاقات مع اسرائيل قائمة على المستويات الامنية فقط. لا يوجد سفير اردني في تل أبيب منذ أكثر من سنة. التعاون الاقتصادي والخطط الكبرى شطبت. هذا بالضبط هو الوقت للادارة في واشنطن لان تطلق اشاراتها بكل السبل وكل مبعوثيها بانها لا تعتزم ترك الاردن لمصيره او اثارة النزاع بين السياسيين ورجال الجيش، مثلما فعلت في مصر وتونس.

وكالة سما الإخبارية، 2011/02/16

70. اختبارات قاسية تنتظر علاقات "إسرائيل" مع شركائها العرب

إهود يعاري

الأردن

في ظل الضغوط المتواصلة من الالتماسات والمظاهرات المحتملة، وعد الملك عبد الله بتعجيل الإصلاحات في المملكة الهاشمية. وهناك جماعات معارضة مختلفة -- من بينها جماعة «الإخوان المسلمين» ومواطنين فلسطينيين وآخرين في شرق الأردن من المنتقدين لتصرفات الملك -- يعبّرون جميعهم عن تحفظاتهم بشأن السلام مع إسرائيل. واهتماماً منه بهذا الاتجاه، عيّن العاهل الأردني بعض السياسيين المعروفين جيداً والمناهضين لإسرائيل في الحكومة الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء معروف البخيت. كما عيّن أيضاً أحد أشد المنتقدين لإسرائيل -- خالد الكركي -- رئيساً لـ "الديوان الملكي"، وهو منصب في غاية الأهمية.

من الواضح إذاً أن عمان تتجه نحو سياسة تفتير العلاقات مع إسرائيل، بالرغم من استمرار التنسيق حول قضايا الأمن والمياه. وفي الواقع، قد تكون هذه الفترة الأسوأ في التاريخ القصير للسلام بين الدولتين. ويخشى المسؤولون الإسرائيليون الآن من أن يقبل العاهل الأردني الدعوات الإيرانية لتحسين العلاقات بين بلاده وإيران ويقوم بزيارة طهران.

الخاتمة

هناك اختبارات قاسية تنتظر علاقات إسرائيل مع شركائها العرب في اتفاقيات السلام. ستكون هناك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود لحماية معاهدات السلام من قوة الإصرار المتزايدة لـ جماعة «الإخوان المسلمين» وغيرها من الفصائل المعادية. ويمكن للولايات المتحدة أن تسهل كثيراً من هذا الهدف من خلال توضيحها بأنها تعتبر السلام حجر الزاوية في سياساتها الإقليمية، حتى في الوقت الذي تدعم فيه الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، وإلا قد يدخل الشرق الأوسط في عهد من الإصلاح يقوده إصلاحيون يرون السلام عائقاً لهم. يجب على واشنطن أن توضح جلياً بأن العملية التي بدأت في كامب ديفيد لم تنتهي بعد، وأن معاهدات السلام تصب في مصلحة الديمقراطيات الجديدة.

معهد واشنطن ، 2011/3/15

71. مبادرة ايتمار: السيطرة في غور الاردن

عوزي دايان

القتل الفظيع لعائلة بوغل يجعل الدم يغلي، ولكنه يستوجب رد فعل موزون. فلنسميه "مبادرة ايتمار".

ماذا تتضمن؟ بداية علينا أن نعيد الامن. ان نلقي القبض على القتلة وان نحاسبهم ليسوا هم فقط. قبل سنوات، في الفترة التي سفك فيها دم يهودي دون انقطاع، توجه الشاعر نتان الترمان، في ظل عدم وجود مخلص على الارض، الى الرب. وهكذا كتب عن الدم المسفوك: "... وأنت تشم كرائحة الزهور وأنت تلتقطه بمنديل. وأنت تحمينا من القتلة ومن الصامتين معا".

اليوم يوجد عنوان – الجيش الاسرائيلي واذرع الامن – تعمل بسرعة للقبض على القتلة ومرسليهم. إذ لا يحتمل ألا يكون هناك مخططون ومرسلون وكاولئك ممن عرفوا ولم يمنعوا. عن كل هذا يتعين على السلطة أن تعطي الجواب وان تثبت بانها غير مذنبة. منذ زمن بعيد والسلطة تتمترس في موقف "اقعد ولا تفعل شيئا". ليس هناك شيء مطلوب منها وهي ترفض كل اقتراح ومبادرة بل انها غير مستعدة لمفاوضات مباشرة غير مشروطة، والتي هي خطوة اولى وطبيعية لكل حوار.

ثانيا، علينا أن نصحو من الصيغة التي فشلت "السلام سيجلب الامن". فقط الامن سيجلب الامن. وبدون أمن لن يكون سلام. واضح أن لا معنى للانكباب على "خطاب بار ايلان 2" بل التخطيط لامكانية "السور الواقي 2". في المجال العسكري، السور الواقي، وعلى رأسه تحسين الحماية التي فشلت في اختبار النتيجة. في المجال السياسي – حائط حديدي حديث، يتضمن استمرار تعزيز الاستيطان واستمرار البناء المجمد "بحكم الامر الواقع" منذ زمن. ليس لايتمار مخطط هيكلي، ولهذه الحقيقة أثار مدنية وأمنية. يجب عمل ذلك في اطار القانون، ولكن بالاساس في اطار سلم اولويات وطني.

على مدى السنين تطورت ايتمار شرقا. من تلة الى تلة الى أن وصلت الى التلة 777 التي تشرف على غور الاردن – منطقة الاولوية الامنية – الوطنية رقم 1. كل دولة من حقها أن تكون لها حدود قابلة للدفاع، فما بالك باسرائيل. صحيح، قال رئيس الوزراء في زيارته الى غور الاردن بان هذه هي الحدود الامنية الشرقية. على الحدود القابلة للدفاع أن توفر ثلاثة احتياجات امنية اساسية. واحدة هي الحفاظ على عمق استراتيجي. عرض اسرائيل من نهر الاردن وحتى البحر المتوسط هو في المتوسط 64كم. هذا عمق استراتيجي بالحد الادنى أهميته تزداد فقط في العصر الذي تنتقل فيه ايران الى قدرة نووية وتكثر فيه الصواريخ الباليستية وبعيدة المدى، والتي تهدد، ايضا وبالاساس، المراكز السكانية.

الحاجة الثانية تكمن في القدرة على الدفاع ضد هجوم تقليدي من الشرق. انعدام اليقين عاد بقوة الى شرق اوسطنا. قوات الولايات المتحدة تواصل الخروج من العراق، ومن يدري ماذا سيكون هناك بعد سنوات، وماذا سيكون في الاردن. في هذا الوضع لم يعد هناك "احتمال صغير لجبهة شرقية". هناك ضرورة ملحة لان نبقي في ايدينا امكانية الدفاع ضد هجوم من الشرق. العنصر الثالث هو تجريد المناطق التي تحت سيطرة السلطة. فقط تواجد اسرائيلي في كل الغلاف الشرقي لمنطقة يهودا والسامرة سيسمح بتجريد حقيقي للسلطة الفلسطينية، والتجريد هو، كما هو معروف أحد الشروط الاساسية التي طرحتها اسرائيل لموافقتها على "دولتين للشعبين". مناطق الدفاع الحيوية هذه توجد فقط في غور الاردن. واضيف فأقول ما كان بغير وسع رئيس الوزراء أن يقوله هناك. ليس "ترتيبات أمنية" نطالب بها، بل السيادة. اذا ما كانت سيادة، فسنحرص على الترتيبات الامنية. واذا لم تكن سيادة لن تكون على مدى الزمن لا ترتيبات ولا أمن. لا بديل عن الجندي الاسرائيلي الذي يحمي أرضه.

اسرائيل اليوم 2011/3/15
وكالة سما الإخبارية، 2011/3/16

72. "إسرائيل" والملكية الدستورية في الأردن

صالح النعامي

يحبس صناع القرار في إسرائيل أنفاسهم انتظاراً لنتائج التحركات الشبابية الداعية للإصلاحات السياسية في الأردن، فكما قال رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال يوسي باديتس فإن نجاح هذه التحركات في تحقيق أهدافها، لاسيما تحويل النظام في الأردن إلى ملكية دستورية يمثل تغييراً جوهرياً في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل بشكل جارف، لأنه يعني إحداث تغيير جذري في صيغة الحكم ستفضي حتماً إلى تغيير طابع العلاقات التي ظلت تربط إسرائيل بالأردن على مدى عقود من الزمن.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: في ضوء الطابع الخاص للعلاقات بين النظام الهاشمي وإسرائيل، كيف يمكن أن يؤثر تحول النظام في الأردن إلى الملكية الدستورية على البيئة الإستراتيجية لإسرائيل؟، وما هي المخاطر التي يتحوط لها الكيان الصهيوني في حال تحقق هذا السيناريو؟، وما حدود هامش المناورة المتاح لإسرائيل لمساعدة النظام الأردني لدرء هذه المخاطر؟.

ذخر إستراتيجي وضرورة وجودية

على الرغم من أنه قد كتب الكثير عن طابع العلاقات الخاصة بين النظام الأردني الحالي وبين إسرائيل، فإنه نادراً ما أقر المسؤولون الإسرائيليون بما يدور في الخفاء بين الكيان الصهيوني والمملكة الأردنية.

لكن الوثيقة التي نشرتها صحيفة هآرتس بتاريخ 2007/3/16 تكاد تكون الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تعبر عن التقييم الإسرائيلي للدور الذي لعبه النظام الهاشمي ويلعبه في خدمة المصالح الإستراتيجية لإسرائيل، إذ جاء في الوثيقة التي كانت عبارة عن ورقة قدمتها دوائر التقييم الإستراتيجي في كل من جهازيْ "الموساد" والاستخبارات العسكرية ومجلس الأمن القومي لرئيس الوزراء في ذلك الوقت إيهود أولمرت، حيث جاء فيها أن النظام الأردني يمثل "ذخراً إستراتيجياً لإسرائيل من الطراز الأول، وأن أي مخاطر تهدد بقاءه تعتبر تهديداً وجودياً لإسرائيل".

ولعل ما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق والقيادي في حزب العمل بنيامين بن أليعازر عندما سئل عن تداعيات سقوط نظام الرئيس مبارك للإذاعة الإسرائيلية بتاريخ 2011/2/15، ذو دلالة خاصة، إذ قال: "إن الكارثة الأكبر ستحل بنا في حال تضعضع حكم جارنا الشرقي، فإذا طار هو فسنطير نحن".

ومما يثير الرعب في نفوس النخب الإسرائيلية من إمكانية تحول الأردن إلى ملكية دستورية حقيقة أن هذا التحول سيسحب البساط من تحت أقدام الملك، وسيحرمه من التأثير على مسار الأمور لتتولاها هيئات سياسية منتخبة معادية لإسرائيل حتماً، كما يقول رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق أمنون ليبكين شاحاك.

ففي إسرائيل يعتبرون أن تحويل الأردن إلى الملكية الدستورية يعني نقل دائرة التأثير من الملك إلى الشعب الأردني، الذي يعتبر في نظر الإسرائيليين أحد الشعوب العربية الأكثر تطرفاً تجاه إسرائيل، كما قال يوماً الرئيس الإسرائيلي الأسبق إسحق نافون، وبالتالي فإن طابع العلاقات بين الجانبين سينقلب رأساً على عقب في أعقاب هذا التحول.

تأمين الحدود

إن أحد أهم بواعث الفزع لدى النظام الإسرائيلي من إمكانية التحول إلى الملكية الدستورية في الأردن هو الاعتقاد الجازم بأن هذا التحول يعني توقف الأردن عن تقديم الخدمات الأمنية لإسرائيل، وعلى رأسها تأمين الحدود، التي تعد الأطول بين الكيان الصهيوني ودولة عربية.

وكما كتب الوزير الإسرائيلي السابق الجنرال إفرايم سنيه –الذي قاد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية– في هآرتس بتاريخ 2010/8/13، أن الآلاف من الإسرائيليين مدينون ببقائهم على قيد الحياة للجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية الأردنية، وعلى وجه الخصوص جهاز المخابرات العامة، لأن هذه الأجهزة تمكنت – على مدى عقود من الزمن– من إحباط محاولات التسلل التي قام بها أردنيون وفلسطينيون لتنفيذ عمليات في قلب إسرائيل والضفة الغربية، علاوة على أنها قدمت معلومات لإسرائيل كان لها دور حاسم في الحفاظ على أمن الإسرائيليين.

وقد أقر رأس النظام الأردني بذلك، حيث وصل الأمر إلى حد تباهي الملك عبد الله بدور نظامه في حماية أرواح الإسرائيليين، فقد نقلت صحيفة معاريف في عددها الصادر بتاريخ 2002/12/20 عن الملك عبد الله قوله لمجموعة من قادة المنظمات اليهودية أثناء زيارته لواشنطن: "فلتعلموا أيها الأصدقاء أننا أنقذنا أرواحاً إسرائيلية كثيرة".

ومما لا شك فيه أن النظام الأردني قد أسهم في تقليص الأعباء العسكرية الملقاة على كاهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وحسب عوزي عراد –الذي شغل سابقاً منصب رئيس قسم الأبحاث في "الموساد" ورئيس مجلس الأمن القومي– فإنه لولا الدور الذي تقوم به العسكرية الأردنية في تأمين الحدود مع إسرائيل لاضطر الجيش الإسرائيلي إلى إرسال جميع ألوية النخبة للقيام بهذه المهمة، وهو ما يعني المس بإمكانية تفرغ الجيش لإجراء التدريبات والمناورات العسكرية.

التعاون الاستخباري

لقد تطور التعاون الاستخباري بين إسرائيل والنظام الأردني ليصل مستويات كبيرة جداً، وقد فتح جهاز الموساد مكتباً خاصاً له في عمان، كما دلت على ذلك التحقيقات التي أجريت في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة التي نفذها "الموساد" ضد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في صيف عام 1997.

وقد أقر إسحق مردخاي –وزير الدفاع الإسرائيلي وقت تنفيذ محاولة الاغتيال– بأنه لا حدود لحجم التعاون الاستخباري وتبادل المعلومات بين إسرائيل والأردن في مجال ما أسماها "محاربة الإرهاب".

ويمتدح مردخاي سلوك الملك حسين الذي اكتفى بأن يتم إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين واثنين من مرافقيه من السجن الإسرائيلي مقابل إفراج الأردن عن عميليْ "الموساد" اللذين شاركا في تنفيذ محاولة الاغتيال، ويؤكد ياتوم أنه لو أصر حسين على الإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مقابل عميليْ "الموساد"، لما ترددت إسرائيل في الاستجابة لطلبه.

ومن الشواهد المرة على حجم التعاون الاستخباري بين الجانبين، الذي يستهدف كل ما تعتبره إسرائيل مصدر تهديد لها، ما أكدته وسائل الإعلام من أن المهندس ضرار أبو سيسي نائب مدير محطة توليد الكهرباء في غزة –الذي اختطفه "الموساد" مؤخراً أثناء وجوده في أوكرانيا قبل شهر تقريباً– كان قد خضع أثناء سفره عبر مطار عمان لتحقيق مكثف في أروقة المخابرات العامة الأردنية.

ويروي كثير من الفلسطينيين الذين اعتلقوا في السجون الإسرائيلية وزاروا الأردن أن المخابرات الأردنية تستجوبهم عند دخولهم المعابر الحدودية بناءً على اعترافاتهم لدى المخابرات الإسرائيلية.

المشاركة في حصار المقاومة

لا تفوت الإسرائيليين الإشادة بدور النظام الأردني في محاصرة المقاومات العربية وتحديداً الفلسطينية. فعلى الرغم من أن الحكومة الأردنية قد عزت في حينه قرارها بطرد قيادة حركة حماس من الأردن إلى تجاوز هذه

القيادة للقانون الأردني، فإن رئيس جهاز الموساد الأسبق داني ياتوم يؤكد أن هذا القرار اتخذ بالتعاون والتنسيق المسبق مع إسرائيل، وضمن التزام الحكومة الأردنية بتضييق الخناق على حركة حماس.

ويمتدح الإسرائيليون كثيراً الدور الذي قام به النظام الأردني في محاصرة حكم حركة حماس وإصراره على عدم إجراء أي اتصالات معها. وما زال الإسرائيليون يذكرون المقابلة التي أجرتها القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي مع الملك عبد الله بعد انتهاء حرب لبنان الثانية، حيث عبر عن استيائه لفشل إسرائيل في حسم الحرب، حيث قال: "إن فشلكم فشلنا، والعكس صحيح".

حقيقة الموقف من القدس

على الرغم من الانتقادات التي يوجهها النظام الأردني لإسرائيل على خلفية المشاريع التهويدية في القدس وما يتعرض له المسجد الأقصى، فإنه تبين أن هذه المواقف لا تعدو كونها ضريبة كلامية، حيث كشف معلق الشؤون العربية في صحيفة هآرتس داني روبنشتاين بتاريخ 2007/3/12 النقاب عن أن هناك تعاونا بين الأردن وإسرائيل في إحباط الجهود التي يبذلها الشيخ رائد صلاح زعيم الحركة الإسلامية للدفاع عن المقدسات في القدس.

ومن المفارقات ذات الدلالة، أن السلطات الأردنية تحرص على منع الشيخ رائد ونائبه الشيخ كمال الخطيب من دخول الأردن، مع أن هاتين الشخصيتين تحظيان بتقدير هائل لدى الشعوب العربية والإسلامية – وضمنها الشعب الأردني– لدورهما في الذود عن الأقصى وقضية القدس.

خريطة المخاطر

إن كانت صيغة الحكم الحالية في الأردن هي التي سمحت لإسرائيل بتحقيق مصالحها على النحو الذي تمت الإشارة إليه لاحقاً، فإن التحول إلى الملكية الدستورية يؤذن بمواجهة إسرائيل مخاطر كبيرة. فالتحول في الأردن بعد سقوط نظام مبارك في مصر يعني أن إسرائيل فقدت أهم شركائها الإقليميين في محاربة المقاومة، وهذا يعني حتماً مضاعفة الأعباء التي ستكون ملقاة على عاتق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشكل لم تعرفه من قبل، وسيؤثر بكل تأكيد على كفاءة هذه المؤسسة، مما يشكل ضربة قوية للأمن "القومي" الإسرائيلي.

في نفس الوقت فإن تحمل حكومة منتخبة مقاليد الأمور في الأردن يعني تقليص قدرة إسرائيل على توجيه الضربات للشعب الفلسطيني ومقاومته، إذ إن الحكومات المنتخبة في الأردن كما في مصر لن تمر مرور الكرام على الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ولو من باب مراعاة الرأي العام لديها.

ويجزم الإسرائيليون بأن تغيير صيغة الحكم القائمة في الأردن يعني التمهيد لعودة خطر الجبهة الشرقية، وإمكانية استهداف الكيان الصهيوني من جهة الشرق.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن التحولات في الأردن تعني زيادة الأعباء على كاهل الخزانة العامة الإسرائيلية، حيث إن إسرائيل ستكون مطالبة بإعادة نشر قواتها على طول الحدود وتخصيص إمكانيات ضخمة وتجهيزات لوجستية لضمان تحقيق الأمن، وهذا يتطلب تخصيص موازنات ضخمة.

آليات التحرك الإسرائيلية

لقد برهنت إسرائيل بالأفعال على مدى حرصها على بقاء النظام الأردني الحالي، حيث لم تتردد في التدخل لإنقاذه عندما تحرك الجيش السوري لإغاثة الفلسطينيين أثناء أحداث أيلول الأسود عام 1970، وحرصت تل أبيب على إبلاغ الإدارة الأميركية بتحفظاتها على مخططات انسحاب الجيش الأميركي من العراق، على اعتبار أن انسحاب الأميركيين بالكامل من العراق قد يؤدي إلى إسقاط النظام الأردني (هآرتس،

2007/3/16)، وقد أسهمت التحركات الإسرائيلية في تعديل مخططات الانسحاب عبر الإبقاء على عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين.

يدرك صناع القرار في تل أبيب أن قدرتهم على التدخل حالياً فيما يجري في الأردن محدودة، بل إنه في حال تم لمس أثر أي نوع من أنواع التدخل، فإنه سيؤدي إلى نتائج عكسية.

لكن هذا لا يعني أن إسرائيل لا تتحرك من وراء الكواليس، لاسيما عبر التنسيق الوثيق مع الإدارة الأميركية، حيث شكل نتنياهو خلية عمل من مكتبه والأجهزة الأمنية لتنسيق المواقف مع واشنطن، وقد تم التعبير عن ذلك بالحوار السري الذي جرى بين الإدارة الأميركية والحكم في الأردن، وتم نصح النظام بالتجاوب مع بعض مطالب الإصلاح دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير حقيقي في صيغة الحكم.

وهناك دعوات تصدر عن النخب الإسرائيلية تطالب نتنياهو بأن يضبط سلوك حكومته تجاه الفلسطينيين بشكل لا يسمح بتعزيز الاحتجاجات التي يقوم بها المطالبون بالإصلاح الحقيقي.

فعلى سبيل المثال بات هناك من يطالب في إسرائيل بعدم التوسع في تنفيذ عمليات القصف ضد قطاع غزة حتى لا يتم إحراج الأنظمة العربية، لاسيما النظام الأردني، تحديداً في ظل استعادة الشعوب العربية زمام المبادرة والثقة بالنفس.

إن على الشباب الأردني الرائع الذي يثور مطالباً بالحرية والإصلاح السياسي أن يدرك أن نجاحه في تغيير الواقع القائم حالياً في الأردن لن يؤدي فقط إلى إسدال الستار على حقبة قاتمة في تاريخ بلدهم، بل إنهم سينجحون في إبطال مفعول أسطوانة الأوكسجين التي تمكن الكيان الصهيوني من التنفس الصناعي.

الجزيرة نت، الدوحة، 2011/4/5

73. دور الأردن في المنظور الإسرائيلي

وليد عبد الحي

تتسم العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في عمقها التاريخي بأنها نموذج للعبة غير صفرية في العلاقات الدولية، فدوائر المصالح لكل منهما تتجاذب في نقاط معينة لتتنافر في نقاط أخرى، فلكل منهما روابطه الوثيقة بالقوى الغربية – بغض النظر عن تباين دوافع ذلك – مما يعني للمراقب تماثلا وظيفيا في الأدوار في المشهد الدولي، وقد تبدو نقاط التماس في المشهد الإقليمي تكريسا لهذا النموذج، كما هو الحال في الموقف من إيران أو من الإسلام المسلح ..الخ.

على أن بيئة صنع القرار الداخلي لكل منهما، وضغوط البيئة الإقليمية أحيانا، واضطراب سلم القوى الدولي بين مرحلة وأخرى، يدفع بنقاط التجاذب إلى التنافر التدريجي لتصل إلى حد المواجهة العسكرية كما حدث في عام 1948، 1967، 1968(معركة الكرامة)، 1973 (خلال حرب أكتوبر).

وتمثل المشكلة الفلسطينية القضية المركزية التي تحدد اتجاهات التقارب والتباعد بين الطرفين، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار فارق الإمكانيات بينهما رغم التقارب في متغير الحجم الديموغرافي، فالفارق بين إجمالي الناتج القومي كبير للغاية لصالح إسرائيل(حوالي 34 مليار دولار مقابل 217 مليار دولار)، ناهيك عن الفجوة الكبيرة في القوة العسكرية والتقدم التكنولوجي وأدوات النفوذ الخارجية.

فإذا قبلنا بأن العلاقات الدولية نتاج تفاعلات موازين القوى (بمتغيراتها المادية والمعنوية وفن إدارة هذه المتغيرات)، فإن إسرائيل تسعى لاستثمار نقاط التقاطع مع الأردن لحل المشكلة الفلسطينية على حسابه، والفارق بين التصورات الإسرائيلية المختلفة في هذا المجال هو في درجة خطورتها على الأردن من ناحية،

أو في درجة قابليتها للتطبيق من قبل الأردن الرسمي والشعبي أو الطرف الفلسطيني أو القوى الدولية والإقليمية من ناحية أخرى.

أ- الحسابات الإسرائيلية والفاتورة الأردنية

تمحورت التصورات الصهيونية لحل القضية الفلسطينية حول تصورين استراتيجيين خلال الفترة من 1967-1994:

أالحل الذي اقترحه حزب العمل بإعادة أكبر قدر ممكن من الضفة الغربية للأردن مع البقاء على نهر الأردن وتوسيع الحد الفاصل بين الضفة وأراضي 1948، والدافع الرئيسي وراء هذا الحل هو الهروب من احتمال دولة ثنائية القومية في حال استمرار إسرائيل في إخضاع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لسلطتها.

ب رفض الليكود الحل الذي كان يدعو لضم أقل قدر من أراضي الضفة وأقل قدر من السكان ومنحهم حكما ذاتيا، على اعتبار أن ذلك يفقد إسرائيل العمق الاستراتيجي الكافي من وجهة نظر دفاعية أمنية.

ذلك يعني أن الحل من وجهة نظر إسرائيل في البداية كان بين خيارين، أولهما ضمان عمق استراتيجي ولو على حساب الهوية "القومية" للدولة، والثاني التضحية بالعمق الاستراتيجي لحساب النقاء العرقي أو القومي للدولة.

ومن الواضح أن خروج مصر من الصراع العربي الصهيوني واضطراب المشهد الفلسطيني الداخلي، أفسح المجال للفكر الصهيوني لاستثمار "رخاوة" البيئة الإقليمية، فبدأ وضع سيناريوهات تقوم على أساس البحث عن حل يضمن عمقا استراتيجيا من ناحية ونقاء عرقيا من ناحية أخرى وقبولا من غالبية الناخبين الإسرائيليين من ناحية ثالثة، ويتمثل هذا الحل في البحث عن وطن بديل للفلسطينيين فيتحقق العمق الإستراتيجي، والتأكيد على الاعتراف العربي والفلسطيني بيهودية الدولة فيتحقق النقاء العرقي، وهو حل ستكون قاعدة التأييد له واسعة في جمهور الناخبين الإسرائيليين.

وقد شكل هذا التصور الاستراتيجي الأساس لعدد من الخطط الإسرائيلية تجاه الأردن، جرى الترويج لها عبر قنوات دبلوماسية مباشرة أو غير مباشرة، ومن خلال الوضوح أحيانا والمواربة أحايين عديدة، وسنحاول التوقف عند أهم هذه المشاريع التي عمقت الهواجس الأردنية تجاه إسرائيل:

1- تكريس فكرة أن فلسطين موجودة في الأردن: ويمثل مشروع أرييه إلداد:(Arieh Eldad)( ) النموذج الأكثر وضوحا في هذا المجال، ويرتكز هذا المشروع على المحاور التالية:

أ- اعتبار التقسيم الذي قام عليه الانتداب البريطاني في عشرينات القرن الماضي بأنه الأساس، حيث تم التقسيم على أساس دولتين يقوم كل منهما على ضفة من ضفتي نهر الأردن، ويعتبر إلداد أن "الأردن هو فلسطين من لحظة إنشائه... و75% من سكانه هم فلسطينيون، وفيه يمكن توطين اللاجئين في يهودا والسامرة وغزة وسوريا ولبنان، ويمكن لاستثمارات ضخمة أن تيسر ذلك، وتوفر حلا لمشكلة اللاجئين".

ب- منح الحكم الذاتي بسلطات بلدية لسبعة كانتونات لكل العرب غير اللاجئين الذين يرغبون البقاء في بيوتهم في فلسطين، ولن تكون أراضي هذه الكانتونات متصلة وليس لها أية سلطة سياسية، وسيكون لها قوة بوليسية لحفظ النظام العام.

ت- يحمل سكان هذه الكانتونات الجنسية الأردنية الفلسطينية، ويشاركون في انتخاب البرلمان الأردني في عمان.

ث- تبقى السيادة التامة على المنطقة الممتدة من نهر الأردن إلى البحر المتوسط بيد إسرائيل.

ويوغل هذا التيار في تصوره ليصل إلى حد التفكير في تشكيل بنية النظام السياسي الأردني وتحويله إلى نظام ملكي دستوري، وتحديد الأغلبية والأقلية في هذه البنية، ليكون ذلك مدخلا لحل القضية الفلسطينية أرضا وشعبا على حساب الأردن.

2- التصور الفيدرالي: وهو الذي يعبر عنه غيورا إيلاند(Giora Eiland) الذي عمل سابقا رئيسا لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي ورئيسا لقسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي، ويؤسس غيلاند تصوره على مشروع الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين(1987) طبقا لتصور شيمون بيريز خلال محادثاته مع الملك حسين في لندن.

وتضم الكونفدرالية شرق الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، ويمنح كل جزء صلاحيات كاملة لإدارة شؤونه الداخلية باستثناء مسألتين هما الشؤون الخارجية والشؤون العسكرية التي تبقى محصورة بيد عمان بصفتها العاصمة للدولة الكونفيدرالية، ويتم التفاوض على هذا الحل مع وفد فلسطيني أردني مشترك (على غرار ما تجسد لاحقا في مؤتمر مدريد عام 1991)، لكن اسحق شامير رفض الفكرة تماما، وهو السبب الذي دفع الأردن إلى فك الارتباط بين الضفة والأردن عام 1988 لينقل عبء الحل إلى الكاهل الإسرائيلي من ناحية، لكن ذلك فتح المجال أمام الأردن لعقد معاهدة سلام عام 1994 مع إسرائيل من ناحية أخرى، باعتبار أن أراضيه لم تعد محتلة من قبل إسرائيل.

ويعتقد غيورا إيلاند أن هذا الحل جيد للأردن مع ضرورة إجراء تعديلات عليه، لأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في غزة والضفة الغربية سينتهي بيد حماس في نهاية المطاف، وهو ما يعزز دور الإخوان المسلمين في الأردن ويشكل تهديدا للنظام السياسي برمته، أما الحل الفيدرالي فسيبقي السيطرة العسكرية والشأن الخارجي بيد عمان.

ويفترض غيورا أن التفاوض مع الفلسطينيين وهم جزء من فيدرالية مع الأردن يجعلهم أكثر قبولا للمساومة في المجال الإقليمي، لأن تفاوضهم وهم جزء من الأردن يجعلهم يشعرون بأنهم ينتمون لإطار جغرافي فيه قدر من الاتساع يسمح بالتنازل عن بعض الأراضي، لكن التفاوض مع الفلسطينيين في الضفة الغربية يجعل إمكانية تنازلهم في منطقة ضيقة أكثر صعوبة، نظرا لعدم وجود أرض كافية، وتفترض هذه الخطة أن تكون الضفة الغربية منزوعة السلاح، وهو أمر قد تقبله الأردن مثلما قبلت مصر أن تكون سيناء منزوعة السلاح.

ويقترح المشروع الذي يطرحه غيورا تنازل مصر عن أراض في سيناء على البحر المتوسط بمساحة 720 كم2 وتأخذ مقابلها مساحة مساوية في جنوب النقب، ثم يتم ربط الأردن ومصر بنفق عبر هذه المنطقة المضافة لمصر، وإلى جانب الفوائد لمصر من هذا المشروع(ولن نعرضها لخروجها عن موضوعنا) يرى المشروع أن ذلك يحقق مكاسب للأردن أهمها انه سيغري حوالي 70 ألف من سكان غزة القاطنين في الأردن على العودة هناك، كما سيوفر للأردن شبكة من الطرق وخط حديدي وأنبوب لنقل النفط من الخليج إلى ميناء غزة عبر النفق الذي سيربط الأردن ومصر، إلى جانب جعل هذا النفق "عنق زجاجة" لنقل البضائع من أوروبا للعراق والخليج، وهو ما يترتب عليه آثار اقتصادية كبيرة.

وقد يجمح الخيال الاستراتيجي الصهيوني ليعتبر ارتباط الأردن بمجلس التعاون الخليجي فرصة يمكن استثمارها في هذا الاتجاه أو في الاتجاه الإيراني من ناحية أخرى.

2- التصور المختلط: وهو تصور يقوم على اعتبار الأردن نوعا من الفرصة والخطر في ذات الوقت، إذ ينظر بعض المفكرين إلى الأردن ضمن المجموعة الأقل عداء رسميا لإسرائيل، غير أن مستوى العداء

الشعبي يثير قلقا لدى المفكرين الإسرائيليين، وهو ما يجعل النظرة الإسرائيلية مضطربة لاسيما في إطار السياسات الإستراتيجية على المستوى الإقليمي وفي إطار المشاركة في الاستراتيجيات الدولية نحو المنطقة.

ب- إسرائيل: اضطراب الرؤية الإستراتيجية

يتضح الاضطراب الإسرائيلي في إدراك حقيقة الموقف الأردني ولو في بعده التكتيكي من مؤشرات عدة مثل:

أ-الموقف من إيران: حيث يرى الباحثون الإسرائيليون أن الأردن انتقل من اعتبارها إخطبوطا إلى تقبل دعوة لم تتم بعد من قبل الملك الأردني لزيارة طهران، ناهيك عن رفض الأردن في سياساته العلنية ضرب إيران عسكريا، ويفسر باحث إسرائيلي ذلك بأنه ناتج عن " أن إيران أصبحت أقوى وفي طريقها إلى امتلاك سلاح نووي من ناحية، وأن الأردن لم يعد واثقا أو مطمئنا للحماية الأمريكية من ناحية أخرى، وقد يكون القبول الأمريكي للتغيير الجذري في دول عربية مثل مصر وتونس عمّق ضرورات تكييف الأردن لشبكة علاقاته الإقليمية.

ب-الدور الهام الذي لعبته الأردن في محكمة العدل الدولية لإصدار قرارها بخصوص الجدار الذي رأت فيه مقدمة لتفريغ سكاني قد يهدد التوازن السكاني فيها، وهو مؤشر على أن الأردن سينتقل من إستراتيجية التكييف (بفعل المتغير الخارجي) إلى إستراتيجية التكيف(بالاستجابة للمتغيرات الداخلية).

ج- التحول في الموقف الأردني من اعتبار الدولة الفلسطينية مصدر قلق إلى اعتبارها هدفا حيويا، ولعل ذلك غير منفصل عن الفكرة السابقة، وربما إدراك نخب "شرق أردنية"، لها امتداداتها الرسمية، خطورة المشروع الصهيوني على الكيان السياسي الأردني عزز من التوجهات الحكومية الأردنية في هذا الاتجاه، بل أصبحت لدى بعض الشرائح من هذه النخب هواجس من "شرائح نخبوية فلسطينية" قد تكون موافقة ولو بشكل ضمني على تصورات كتلك التي أتينا على ذكرها.

د-إسرائيل تنظر إلى الأردن على اعتبار أنها دولة "عازلة. وأن السلام معها يحول دون انتشار قوات عربية على أراضيها ضد إسرائيل"، غير أن التحولات في العراق وتطورات الأوضاع الأخيرة في سوريا ومصر وغيرها من الدول العربية جعلت التصور الإسرائيلي في هذا المجال في حالة من الهواجس المتضاربة، فثمة مؤشرات مشجعة (خفوت الشعار الفلسطيني بشكل واضح في الثورات العربية، أو فكرة الوحدة ..الخ، قياسا بغلبة شعارات الفساد والديمقراطية).

بينما هناك مؤشرات مقلقة من أن تتمكن القوى الدينية واليسارية المناهضة للمشروع الصهيوني من قطف ثمار هذه الثورات عبر صناديق اقتراع أو غيرها، وهي تصورات تجعل احتمالات استمرار السلام في المنطقة أمرا غير مؤكد بقدر كاف.

ولا شك أن قدرة إسرائيل على توظيف شبكة علاقاتها الدولية للضغط على الأردن لتكييفه هي قدرة لا مجال لتجاهلها، وهو أمر لا شك أيضا أنه حاضر في أذهان صناع القرار السياسي الأردني، وقد يكون الانضمام لمجلس التعاون عامل مساعد لتحسين القدرة التفاوضية للأردن أمام أية ضغوط دولية غير مواتية.

ويكفي التوقف عند مثال محدد وهو موضوع الرغبة الأردنية في إنتاج الوقود النووي لأغراض حل مشكلتي الطاقة والمياه في الأردن، وهو الموضوع الذي رفضته إسرائيل وأبدت الولايات المتحدة نوعا من التناغم فيه مع الموقف الإسرائيلي، ووصفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية رد الفعل الأردني بأنه " غاضب ومصر على موقفه".

وانعكس هذا القلق الأردني في الشعور بتراجع العلاقات الأردنية الإسرائيلية، فقد عبّر الملك عبد الله عن ذلك عام 2010 بقوله أن العلاقات بين الطرفين " لم تكن سيئة ومتوترة في أية فترة منذ معاهدة السلام كما هي عليه الآن"، يقصد منذ عقد المعاهدة الأردنية الإسرائيلية.

ت- احتمالات العلاقة المستقبلية

إن النظرة التاريخية للعلاقات الأردنية الإسرائيلية تحمل ملامح متباينة من مرحلة لأخرى، لكن تطور المشروع الصهيوني في المنطقة يشير إلى أن الاتجاه العام للمستقبل المتوسط والبعيد لعلاقات إسرائيل مع المنطقة ومن ضمنها الأردن سيتجه للتوتر من جديد، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية:

1-تنامي وزن الشارع العربي في صنع القرار السياسي العربي، ولما كان الاتجاه العام في الشارع العربي أكثر عداء لإسرائيل من أغلب النخب الحاكمة، فإن نجاح المسار الديمقراطي في الدول العربية سيوصل قوى أقل استعدادا لتمرير المشاريع الصهيونية، وهو ما قد يعزز نزعة التصادم.

وإذا فشل المشروع الديمقراطي وعادت المنطقة إلى الانقلابات العسكرية فإن القادة الجدد سيسعون لتأسيس شرعيتهم على شعارات تجد صدى لها في الشارع، وتمثل القضية الفلسطينية أحد هذه الشعارات، وفي كل الحالات لن تكون الأردن بمنأى عن هذه التحولات وإن اختلفت التفاصيل من دولة عربية لأخرى، وهو ما يفضي لتوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية مجددا.

2-استمرار قيادات وأحزاب ومفكرين إسرائيليين في إثارة موضوع الوطن البديل وطرح الموضوع في وسائل الإعلام أحيانا وفي داخل مؤسسات الحكومة الإسرائيلية أحيانا أخرى، وهو ما أدى إلى اقتناع شرائح متزايدة في النخب الأردنية المختلفة إلى التعامل مع المشروع الصهيوني من اعتبار الموضوع مجرد " دعاية سياسية" إلى اعتباره خيارا استراتيجيا لدى إسرائيل، مع إدراك هذه النخب مخاطر مثل هذا المشروع إذا دخل إلى دوائر صنع القرار الأمريكي عبر اللوبي الصهيوني، لاسيما وأن التخلي الأمريكي عن "الحلفاء" تجسد في حالات عديدة عربية وغير عربية (منذ فيتنام الجنوبية مرورا ببينوشيه في التشيلي إلى شاه إيران وتايوان وجورجيا وصولا إلى حسني مبارك وبن علي وعلي صالح..الخ).

3- الملابسات الثنائية في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، وقد لاحظنا ذلك في قضية المشروع النووي الأردني، وفي قضية ملابسات التداخل الفلسطيني الأردني ومحاولة إسرائيل استثمار هذا التداخل لصالحها بأشكال مختلفة(مثل علاقة حماس والإخوان الفلسطينيين وموضوع القدس)، ناهيك عن عدم تطور هذه العلاقة كما لاحظنا من تصريحات الملك.

4- ظهور تكتلات سياسية أردنية جديدة تعتبر التصدي للمشروع الصهيوني أحد أسس تكتلها، وهو ما يتضح في تشكيل الجبهة الوطنية للإصلاح التي ضمت قوى سياسية(يسارا ويمينا)، ويجمعها العداء للمشروع الصهيوني.

5- إصرار إسرائيل على حل أية مآزق تواجهها على حساب البيئة الإقليمية، ولما كانت الأردن هي الأكثر التصاقا بإسرائيل من حيث البعد الجيوسياسي أو البعد الجيواستراتيجي، فإن ذلك سيدفع إلى مزيد من الإدراك في المجتمع الأردني للخطر الصهيوني على الكيان السياسي الأردني.

ذلك يعني أن مسار العلاقات الأردنية الإسرائيلية هو أميل إلى التراجع في المدى القصير(من سنتين إلى ثلاث سنوات)، لكن طبيعة النظم السياسية العربية التي ستخرج من رحم الثورات المتلاحقة ومدى ديمقراطيتها ستنعكس على المدى المتوسط والبعيد(5-10 سنوات) على النظام السياسي الأردني من ناحية وعلى سياساته الإقليمية والدولية من ناحية أخرى ومن ضمنها العلاقات مع إسرائيل.

الجزيرة نت، الدوحة، 2011/6/5

74. غمز إسرائيلي من قناة فلسطين لحساب الأردن!

انطوان شلحت

تراقب إسرائيل تطورات «الربيع العربي» بعدسة مكبرة متركزة على نحو خاص في الأردن، من منطلق أن الدولة العربية المقبلة المرشحة لأن تندلع ثورة شعبية فيها (بعد كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا) يمكن أن تكون التي لا يوجد توقعات كبيرة بشأن إمكان اندلاع ثورة فيها مثل «الجار الشرقي لإسرائيل»، وفقًا لما أكده أخيرًا أحد المعلقين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت».

وبحسب الجنرال احتياط غيورا أيلاند، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ومجلس الأمن القومي، والباحث الكبير حاليًا في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، فإن القلق يساور بعض المسؤولين في إسرائيل من احتمال أن يتأثر الأردن بكيفية ما من ثورات «الربيع العربي»، على الرغم من أن الأوضاع العامة فيه تبدو مستقرة حتى الآن.

وقد عزا أيلاند هذا القلق، في سياق مقالة جديدة بعنوان «التغيرات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل» ظهرت في مجلة «المستجد الاستراتيجي» الفصلية الصادرة عن المعهد المذكور (عدد تموز/ يوليو 2011)، إلى ثلاثة أسباب جوهرية هي:

– أولاً، تعالي أصوات كثيرة في الآونة الأخيرة تنتقد بصورة غير مسبوقة العائلة الأردنية المالكة ولا سيما الملكة رانيا العبد الله؛

– ثانيًا، الإسقاطات الخطرة التي قد ينطوي عليها الانسحاب الأميركي من العراق والمتوقع أن يتم سنة 2012 بالنسبة إلى الأردن؛

– ثالثًا، وهو في نظره السبب الأهم، كون التداعيات التي ستطول إسرائيل برشاشها في حال اندلاع ثورة في الأردن خطرة للغاية. ومع أن هذه التداعيات يمكن أن تكون شبيهة بتداعيات ثورة 25 يناير المصرية، فيما هو مرتبط بفرضية تلاشي حالة الحرب بين الدولتين، إلا إنها يمكن أن تكون أخطر من ذلك كثيرًا في كل ما يتعلق بالهدوء والتعاون الأمني على طول خط الحدود بين الدولتين، إذا ما تمّ الأخذ في الاعتبار واقع أن إسرائيل استفادت كثيرًا من حقيقة أن هذه الحدود التي تعتبر الأطول كانت الأكثر هدوءًا وأمنًا على مدار أعوام طويلة، وحتى قبل توقيع اتفاقية السلام مع الأردن سنة 1994.

حوار فوق الجسر

وفي رأيه فإن تغيير السلطة الحالية في الأردن سيلزم إسرائيل بأن تخصص موارد هائلة لتحسين جهوزيتها العسكرية على تلك الحدود. غير أنه من جهة أخرى غمز الأردن من قناة فلسطين حين أكد أن اندلاع «ثورة ديموقراطية» فيه تسفر عن انتقال السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية من شأنه أن يدشّن مرحلة جديدة في تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ربما تكون مقرونة بصعود اقتراحات جديدة لتسويته، بمنأى عن المعادلات التقليدية التي مُنيت بالفشل إلى الآن.

وقد تجنب أيلاند الخوض في أي تفصيلات تفصح عمّا يقصده، وفيما إذا كان ما يقوله يشفّ عن تماهٍ مع شعار اليمين الإسرائيلي المتطرف أن «الأردن هو فلسطين»، وأن «وجود الأردن ككيان مستقل من الناحية التاريخية هو وجود مصطنع، ذلك بأن خطوط حدوده رسمت بشكل تعسفي وطبقت على مجموعات سكانية تفتقر إلى ذاكرة تاريخية مشتركة وإلى تراث قومي يمكن لهما تسويغ جمع هذه المجموعات كلها في كيان

واحد» (وفقًا لدراسة جديدة نشرها إيلي مايزليش، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية وتاريخ الشعب اليهودي في جامعة بار إيلان، في مجلة «ناتيف»- مسار- الصادرة عن «مركز أريئيل للدراسات السياسية»).

لكن هذا الخبير الأمني الإسرائيلي كان قد تناول الموضوع الأردني- الفلسطيني قبل «الربيع العربي» ضمن سياق دراسة مطولة بشأن إعادة التفكير في «مقاربة الدولتين» باعتبارها الحلّ الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، صدرت في مطلع 2010 عن «مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان، وطرح خلالها في حينه مسارين مختلفين للحل هما «المسار الأردني» و«المسار الإقليمي».

وبشأن المسار الأول رأى أنه حتى الفترة الأخيرة كانت فكرة طرح أي حلّ غير نموذج الدولتين غير مقبولة كليا بالنسبة لجميع الأطراف الضالعة في الصراع. لكن الآن بدأت ترتفع أصوات بين الفلسطينيين، وفي كل من الأردن وإسرائيل، تطالب بمقاربة تشبه خيار الفيدرالية الأردنية- الفلسطينية قبل عدة أعوام. والحافز الرئيسي لهذه النقلة هو صعود حركة حماس. ففي الأردن، يقلق كثيرون من أن أي دولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية سوف تقع تحت سيطرة حماس، تماما كما حدث في قطاع غزة. وبالتوازي مع تنامي نفوذ الإخوان المسلمين في الأردن، فإن تطوّرا مثل هذا قد يتسبب بانهيار النظام الحالي في عمان. ويدرك مفكرون معينون في الأردن أن الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية الوحيدة التي يمكن أن تحول دون هذه النتيجة، هي فيدرالية بين الضفة الغربية والأردن. وهذا التحرك سيمكّن عمان من فرض سيطرتها، وإفشال أي إمكان للتحالف بين حماس في الضفة الغربية والفلسطينيين في الأردن، الذين يشكلون الآن أكثرية السكان في ذلك البلد.

وأشار إلى أن هذا المسار لم يوضع بعد موضع الجدل الجاد، وعلى الرغم من أن حظوظه في النجاح ليست أقلّ من «مقاربة الدولتين» بأي حال، إلا إن طرحه ليس صحيحا من ناحية سياسية، لأن من شأن ذلك أن يضعف ما يعتبره المجتمع الدولي، وخصوصا العالم العربي، «حلا شرعيا»، وهذا لا يعني أن المعيار الحالي أكثر وضوحا، لكنه يظهر أن تغيير النموذج سيحتاج إلى تسويق ذكيّ، أكثر من مجرد استبدال خطة بأخرى.

وخلص إلى القول إنه في حال إدراج الخيار الأردني في النهاية في جدول الأعمال، فإن تنفيذه سيحتاج إلى ما هو أكثر من اتفاقية ثنائية إسرائيلية- أردنية (وفقًا للمقاربة التي اقترحت سنة 1987). وبدلا من ذلك، يجب أن تخرج التسوية النهائية من رحم مفاوضات ثلاثية إسرائيلية- أردنية- فلسطينية، وذلك لأن الزمان الذي كان فيه الآخرون يتّخذون القرارات للفلسطينيين (كما فعل مناحيم بيغن وأنور السادات سنة 1979) قد ولّى.

ومعروف أنه في سنة 1987 عقد اجتماع سرّي في لندن، بين الملك حسين، عاهل الأردن، ووزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريس، تم في أثنائه التوصل إلى ما عرف باسم «اتفاق لندن». ونصّ هذا الاتفاق على اعتبار معظم الضفة الغربية جزءا من فيدرالية أردنية- فلسطينية. وطبقا لهذا المفهوم، كانت إسرائيل ستتخلى عن معظم المناطق المحتلة، وسيتحرّر الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي، ويتمتعون باستقلال محدود. وفي الوقت ذاته، كان الأردن هو الدولة الوحيدة التي سيسمح لها بنشر قوات مسلحة في المنطقة. لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير رفض الفكرة من أساسها. وبعد فترة وجيزة، أعلن الملك حسين أن الأردن سيتوقف عن تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية، وفي الأعوام التي تلت ذلك أكد الأردن أن منظمة

التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وهكذا أصبحت الدولة الفلسطينية هي الحلّ الوحيد المقبول.

يجب أن تخرج التسوية النهائية من رحم مفاوضات ثلاثية إسرائيلية– أردنية– فلسطينية، وذلك لأن الزمان الذي كان فيه الآخرون يتّخذون القرارات للفلسطينيين قد ولّى

وكان مدير «مركز بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية» البروفسور إفرايم عنبار قد رأى قبل ذلك، لكن في سياق متصل، أن إقامة السلطة الفلسطينية تشكل تجربة فاشلة، وأن هذا الفشل كامن على ما يبدو في طابع الحركة الوطنية الفلسطينية، ولذا يجب صعود نموذج جديد للحل يضع حدًا لوهم الحل القائم على «مقاربة الدولتين». وبرأيه يبدو أن الطريقة الأنجع لمواجهة مسألة طابع الحركة الوطنية الفلسطينية لا تكمن في إعطاء هذه الحركة مكانة دولة، وإنما في إعادة توجيه قطاع غزة نحو مصر، وإحياء العلاقة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية (الأردن). وسوف يكون من السهل أكثر لمصر والأردن زيادة تدخلهما إذا ما جرى الأمر تحت مظلة دبلوماسية دولية، ويمكن تبرير مثل هذا التدخل بالقول إن الدولتين (مصر والأردن) ستلعبان دوراً موقتًا ريثما يكون الفلسطينيون جاهزين لإقامة دولة خاصة بهم (من دراسة له بعنوان «صعود وهبوط نموذج حل الدولتين»، نشرت في مطلع 2009).

وعقب الانقسام الفلسطيني في حزيران (يونيو) 2007 طرحت في إسرائيل مواقف دعت إلى «إعادة النظر» في حل الدولتين باعتباره الحل المبدئي الوحيد المطروح على بساط البحث، على الأقل منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، وألحت على العودة إلى الخيارات القديمة ومنها «الخيار الأردني» مثلاً.

ففي 3 تموز (يوليو) 2007 نشرت صحيفة «هآرتس» تقريراً مسهبًا على صفحتها الأولى، بقلم مراسلها السياسي في واشنطن شموئيل روزنر، ذكرت فيه أن «الخيار الأردني كحل للقضية الفلسطينية عاد ليحتل أخيرًا مكانة مهمة على طاولة المباحثات السياسية». وتابعت «إن المؤشرات في شأن هذا التوجه تتراكم ببطء ولم يعد من الممكن الخطأ في تشخيصها»، لكنها زادت في التوضيح بقولها إن الخيار الأردني «الجديد» ليس بالضرورة أن يكون بالصيغة القديمة المعروفة (صيغة معسكر اليمين الصهيوني) القائلة إن «الأردن هو فلسطين»، وإنما يجب أن ينطلق من مبدأ «المساعدة الأردنية للفلسطينيين» أو «الكونفيدرالية» أو «تنظيم العلاقات الأردنية– الفلسطينية» أو «أي مسمى آخر». وأردفت أن «هذا الطرح لم يعد مقتصرًا على رجال اليمين المتطرف الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية، بل إن المسألة الفلسطينية الأردنية باتت مطروحة أيضًا على جدول أعمال أوساط أميركية مركزية ومؤثرة».

ودعا وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس، بشكل لا يقبل التأويل، إلى ضرورة تخلي صناع القرار في إسرائيل عن نموذج الدولتين لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والبحث عن حلول وبدائل أخرى لم يستثنِ منها بشكل جازم تكريس «فصل» قطاع غزة (في ضوء سيطرة حركة حماس على السلطة هناك) عن الضفة الغربية وتجزئة الحل، حتى ولو كانت خيارات «إعادة المنطقتين إلى وضعيهما السابق لحرب حزيران (يونيو) 1967» (أي أن تكون الضفة الغربية خاضعة إلى الأردن، وقطاع غزة خاضعًا لمصر) مطروحة في هذه الأثناء كـ «مسائل نظرية». وأكد أن نموذج حل الدولتين الذي «بدا حتى الآن مسألة مفروغا منها أصبح محل علامة استفهام في أعقاب أعمال العنف الأخيرة في غزة». وتساءل «هل من المتوقع حقاً أن ينجح (الرئيس) محمود عباس في فرض سلطته في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وأن يجتاز التحدي الأصعب المتمثل في استعادة السلطة في غزة من يدي حماس؟!». وختم قائلاً «حسبما تبدو الأمور الآن، من الأفضل (لإسرائيل) الشروع في البحث عن نموذج جديد للحل» («هآرتس»، 2007/7/5).

وكانت شخصيات مهمة أخرى في إسرائيل قد دعت في ذلك الوقت إلى التفكير بالعودة إلى «الخيار الأردني»، ومن بينها زعيم المعارضة اليمينية (حزب الليكود) بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الحالية، الذي تحدث علانية عن الحاجة إلى «إدخال قوات أردنية» إلى الضفة الغربية «للمساعدة في فرض النظام»، فيما اقترح الباحث في «مركز شاليم» المتماهي مع اليمين، مايكل أورن، السفير الإسرائيلي الحالي في الولايات المتحدة، العودة إلى فكرة «الحكم الذاتي» على أن يبقى «الأمن خاضعاً لمسؤولية إسرائيلية – أردنية مشتركة» («هآرتس، 2007/7/1).

ووفقاً لصحيفة «هآرتس» فإن الحديث عن «العودة إلى الخيار الأردني» لم يقتصر على شخصيات اليمين بل سبقها إلى ذلك رئيس دولة إسرائيل الطازج آنذاك شمعون بيريس، والذي نقلت عنه الصحيفة قوله في شهادته أمام لجنة فينوغراد لفحص إخفاقات حرب لبنان الثانية (في صيف 2006): «علينا أن نبحث عن مبنى جديد للعلاقة مع الفلسطينيين. وإنني في قرارة نفسي قد عدت إلى الاستنتاج الذي اعتقدت به دوما وهو أننا ملزمون بجلب الأردنيين... فلا يمكننا أن نصنع السلام مع الفلسطينيين فقط».

لعل القاسم المشترك لجميع هذه الأفكار كامن في رسوخ اعتقاد إسرائيلي بأن حلّ الصراع مع الفلسطينيين على أساس «مقاربة الدولتين» لم يعد واقعيًا أو ذا صلة بالتطورات الأخيرة، ولا بُدّ من البحث عن مقاربات أخرى تخدم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، فضلاً عن كون الأردن عنصرًا مهمًا في هذا السياق، سواء في حال تجاوز «الربيع العربي» له، أو حتى في حال امتداده إليه، لأنه كان ولا يزال أصلاً من أصول الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية.

السفير، بيروت، 2011/9/15

75. "إسرائيل" تتخبط وحيدة في بحر مستقبل مجهول

توماس فريدمان

لم أكن أبدا أكثر قلقا على مستقبل اسرائيل من قلقي عليه الآن. فتداعي الاعمدة الرئيسة لأمن اسرائيل – السلام مع مصر، واستقرار سوريا والصداقة مع تركيا والأردن– مقترنا مع أكثر الحكومات في تاريخ اسرائيل حماقة من الناحية الدبلوماسية وأكثرها عجزا في الشأن الاستراتيجي، قد وضعا اسرائيل في وضع بالغ الخطورة.

أدى هذا إلى جعل الحكومة الأميركية في حالة ملل من القيادة الاسرائيلية، لكنها رهينة لسخافاتها، لأن اللوبي القوي الموالي لاسرائيل في موسم انتخابي يمكن أن يفرض على الإدارة أن تدافع عن اسرائيل في الأمم المتحدة، حتى عندما تعلم الإدارة ان اسرائيل تنفذ سياسات ليست في مصلحتها، أو في مصلحة أميركا.

اسرائيل ليست مسؤولة عن الإطاحة برئيس مصر السابق حسني مبارك، أو عن الانتفاضة في سوريا أو عن قرار تركيا بالسعي لقيادة إقليمية من خلال تلويث اسرائيل بشكل هجومي، أو عن انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية بين الضفة الغربية وغزة. وما يتحمل رئيس وزرائها، بيبي نتنياهو، مسؤوليته هو الفشل في وضع استراتيجية للرد على كل تلك التطورات بطريقة تحمي مصالح اسرائيل طويلة الأمد.

حسنا، يمتلك نتنياهو استراتيجية : ان لا يعمل شيئا في مواجهة الفلسطينيين أو تركيا من شأنه أن يتطلب منه الوقوف ضد قاعدته الانتخابية، او التنازل عن ايديولوجيته أو إثارة العداوة مع شريكه في الائتلاف، وزير الخارجية افيغدور ليبرمان، وهو من الجناح اليميني المتطرف. ثم يتصل بالولايات المتحدة لوقف

برنامج ايران النووي وينقذ اسرائيل من كل الوخزات، ولكن أن يضمن أن الرئيس اوباما لن يطلب منه شيئا في المقابل– مثل وقف المستوطنات الاسرائيلية– من خلال حشد الجمهوريين في الكونغرس للضغط على اوباما وتشجيع القادة اليهود على التلويح بأن اوباما معاد لاسرائيل وسيخسر الصوت اليهودي. وفي غضون ذلك يجعل اللوبي الاسرائيلي يهاجم أي شخص في الإدارة او في الكونغرس يقول بصوت مرتفع أن بيبي قد ارتكب بعض الأخطاء، وليس فقط باراك اوباما. وهكذا، فمن يمكنه ان يقول بأن نتنياهو ليست لديه استراتيجية؟.

وكتب المحلل الاسرائيلي ألوف بن في صحيفة "هآرتس" يقول :"الجهود الدبلوماسية التي استغرقت عدة سنوات لإدماج اسرائيل كجارة مقبولة في الشرق الأوسط انهارت هذا الأسبوع ، بطرد سفراء اسرائيل من انقرة والقاهرة، والإخلاء السريع لموظفي سفارتها في عمان. المنطقة تلفظ الدولة اليهودية، التي تغلق نفسها وراء جدران محصنة، تحت قيادة ترفض أي تغيير، أو تحرك او إصلاح... وقد أظهر نتنياهو سلبية تامة أمام التغييرات الدراماتيكية في المنطقة، وسمح لمنافسيه بالإمساك بالمبادرة ووضع الأجندات".

ما الذي تستطيع اسرائيل فعله؟ لقد قالت السلطة الفلسطينية لنفسها، وهي التي قطعت قفزات ملموسة خلال السنوات الخمس الماضية في بناء المؤسسات وقوى الأمن لدولة في الضفة الغربية– ما جعل الحياة هناك أكثر هدوءا من أي وقت مضى بالنسبة لاسرائيل– :"بناؤنا للدولة لم يدفع باسرائيل لوقف الاستيطان أو القيام بخطوات للفصل، وهكذا فكل ما نقوم به هو المحافظة على استمرارية الاحتلال الاسرائيلي. دعونا نذهب للأمم المتحدة، ونحصل على اعتراف بدولة في حدود 1967 ونحارب اسرائيل بهذه الطريقة". وبمجرد ان يصبح ذلك واضحا سيترتب على اسرائيل إما أن تعرض خطتها الخاصة بالسلام أو أن تحاول صياغة دبلوماسية في الأمم المتحدة، وفقا لقرارها الخاص الذي أعاد التأكيد على حق الفلسطينيين والشعب اليهودي بدولة في فلسطين التاريخية، وأن تعيد تفعيل المفاوضات.

نتنياهو لم يفعل أيا من الأمرين السابقين. والآن تسارع الولايات المتحدة لنزع فتيل الازمة، وللقيام بذلك، ليست الولايات المتحدة مضطرة للتصويت بفيتو ضد الدولة الفلسطينية، مما قد يكون كارثيا في عالم عربي يتحرك بشكل متزايد نحو حكم ذاتي أكثر شعبية.

وبخصوص تركيا، فقد عمل فريق اوباما ومحامو نتنياهو دون كلل خلال الشهرين الماضيين لحل الأزمة الناتجة عن قتل الكوماندوز الاسرائيليين لمواطنين اتراك خلال الغارة على اسطول المساعدات التركي الذي حاول بإهمال الرسو في غزة. وكانت تركيا تطلب اعتذارا. وبحسب مقال مستفيض حول المحادثات كتبه المعلق الاسرائيلي ناحوم بارنيع في صحيفة "يديعوت أحرونوت" فقد وافق الجانبان على ان اسرائيل ستعتذر فقط عن "أخطاء عملياتية"، وسيوافق الأتراك على عدم رفع قضايا قانونية. ثم تجاوز بيبي بعد ذلك محاميه ورفض الصفقة، بدافع من االكبرياء القومي والخشية من أن يستخدم ليبرمان الاتفاق ضده. وهكذا طردت تركيا السفير الاسرائيلي.

وبالنسبة لمصر، فقد غادر الاستقرار مبناها ولن تخضع أي حكومة مصرية جديدة إلا للمزيد من الضغوط الشعبوية على اسرائيل. بعض تلك التطورات كان من غير الممكن تجنبها، ولكن لماذا لا توجد استراتيجية للتقليل إلى الحد الادنى منها من خلال وضع اسرائيل خريطة سلام حقيقية على الطاولة؟.

أشعر بتعاطف شديد بسبب الدوامة الاستراتيجية الاسرائيلية وليست عندي اوهام بخصوص أعدائها. لكن اسرائيل لا تقدم لأصدقائها – والرئيس اوباما واحد منهم– أي شيء للدفاع عنها من خلاله. تستطيع اسرائيل

القتال ضد الجميع أو أن تختار عدم الاستسلام ولكن أن تخفف من تلك النزعات من خلال مقاربة سلام يمكن أن يعترف بها الأشخاص من ذوي العقليات النزيهة على أنها جادة، وتقلل بالتالي من عزلتها.
ولسوء الحظ، فليس لاسرائيل اليوم قائد أو حكومة تنفذ مثل هذه الاستراتيجية البارعة.

نيويورك تايمز، 2011/9/17
القدس، القدس، 2011/9/20

76. هل يتوقع الأردن حربا مع "إسرائيل"؟

ماهر أبو طير

هناك شيء ما خفي في الأجواء بين الاردن واسرائيل والتصعيد السياسي واللغوي لم يأت من فراغ أو من أجل اثارة الأجواء !.
ليست اجواء دعائية علينا ان نلاحظ ان التوتر بلغ اعلى مستوياته وتبادل القصف في الكلام من عمان الى تل ابيب الى مقر الأمم المتحدة ومقابلات الملك مع الصحافة الامريكية والسر وراء ذلك تهديدات اسرائيلية وصلت الاردن عبر قنوات مختلفة.
من السذاجة السياسية الاستماع الى التفسير الذي يقول ان الاردن يريد إلهاب الأجواء مع اسرائيل بموافقة مسبقة من الاسرائيليين من اجل اثارة خوف الداخل الاردني وجعله يتراجع عن حراكاته في وجه خطر سياسي او عسكري مستجد تفرضه اسرائيل.
في المقابل يعتقد كثيرون ان العلاقة الاردنية الاسرائيلية قوية جداً وتصل حد التنسيق السياسي والامني المرتفع جداً وان ما يتسرب من لغة عدائية بين الطرفين ليس أكثر من ذر للرماد في العيون وهذا غير دقيق.
اشارات الملك ضد اسرائيل لم تكن الاولى اذ سبق الكلام العلني عن الجيش الاردني والتهديد بالجيش في وجه اسرائيل وإشارات اخرى وتهديد الملك بالجيش ليس مجرد اشارة طمأنة للداخل الاردني ورص لصفوفه.
تهديد الملك بالجيش ليس مسبوقاً فلا يهدد اي رأس دولة في العالم بمؤسسته العسكرية المذخورة للحرب إلا لأن الأمر يعني شيئاً عسكرياً بالتحديد.
يراد عبر اشارة الجيش القول ان حرباً محتملة قد تنشب وان اسرائيل تخطط لعمل عسكري في مرحلة ما لفرض امر واقع والتهديد بالجيش رسالة لها عدة اوجه بعضها موجه الى اسرائيل مباشرة وبعضها موجه الى اطراف اخرى في المنطقة والعالم.
الملك قال في أحد اللقاءات بلغة لا تخلو من حدة: اسرائيل تسعى لعرقلة المفاعل النووي الاردني وهي تستخدم طرقا كثيرة من اجل منع اقامة المفاعل.
من هذه الطرق تسريب دراسات تقول ان لا كميات مناسبة من اليورانيوم في الاردن وتحريض الامريكيين والفرنسيين وغيرهم.
ذات مرة قال مسؤول اردني رفيع المستوى في كلام مشهود:حادثة تفجير القنبلة قرب موكب السفير الاسرائيلي في الاردن كانت من صنع الاسرائيليين انفسهم.
لم يستبعد المسؤول ان يكون امر التفجير للعبوة البسيطة خرج من ذات السيارة الدبلوماسية دلالة على كمية المتفجرات التي لا تؤدي الى تدمير سيارة وانما ايصال رسالة فقط الحادثة اذا بهذا المعنى لم تكن خرقاً في الامن الاردني.

نفس القصة تكررت في تفجيرات العقبة من الصواريخ التي يجزم الاردن ان اسرائيل اطلقتها عامدة من الاراضي التي تحتلها الى العقبة لتدمير السياحة ولإثارة ذعر الاردن والعالم من الموقع الذي كان سيقام فيه المفاعل النووي الاردن.

هدف الاسرائيليين القول ان المنطقة غير آمنة وتتعرض الى محاولات اطلاق صواريخ ولم تكن الصواريخ الاخرى التي وصلت اسرائيل الا قديمة وغير متفجرة وجاءت ذراً للرماد في العيون ولإبعاد الشبهة عن اسرائيل باعتبارها الفاعل الاساس.

اكتشف الاردن ايضاً ان اسرائيل تحرّض واشنطن وعواصم اخرى من اجل تجويع الاردن ولظلال التحريض صلة بما يجري في الكونغرس الامريكي وامتداد الى عواصم عربية عبر وسطاء يريدون خنق الاردن اقتصادياً.

رفض الملك عدة لقاءات طلبها رئيس الحكومة الاسرائيلية واقترح ان تكون سراً الا ان عمان رفضت اللقاءات العلنية والسرية وهذا ما اشعل النار بين الاردن والاحتلال الاسرائيلي.

الاسرائيليون غاضبون من الاردن لأنهم اكتشفوا ان العامين الاخيرين تحديداً بدأت البوصلة الاردنية بالاختلاف فقد انخفض سقف العلاقة ومارس الاسرائيليون شكوى عند عاصمة غربية ان الاردنيين يحجبون معلومات كثيرة عن تل ابيب.

المؤكد ودون مبالغات ان ما لدى الاردن من معلومات يقول ان اسرائيل تخطط لفرض سيناريو معين على الاردن بالقوة عبر افتعال اي حادث عند الحدود مثلا يؤدي الى رد عسكري واتساع رقعة الرد لتتم اعادة رسم الوضع تحت وطأة النار والدخان.

يتم تركيب هذا السيناريو على اجواء من التفتيت الداخلي الاردني واذكاء العداوات والصراعات داخل الاردن بين الناس لتأمين قدر مرتفع من الهشاشة الداخلية التي تسمح بتطبيق اي سيناريو.

ما بين الاردن واسرائيل ليست حرباً دعائية اذ ان هناك واقعا جديدا ويشعر الاردنيون ان اسرائيل تخطط لفرض واقع بالقوة العسكرية على الاردن وان مطبخ القرار في تل ابيب يعتقد ان ورقة الاردن آن اوان سقوطها!!

اذا وقعت حرب –لا سمح الله– فلن تكون حرب تحريك للمنطقة بقدر كونها حرباً لإعادة رسم المنطقة.

الدستور، عمّان، 2011/9/24

77. "إسرائيل" ومحيطها الاستراتيجي: الفرص لمبادرة سياسية

شلومو بروم وشمعون شتاين

يتوجب على اسرائيل ان تتبنى مبادرة السلام العربية باعتبارها اساسا للتفاوض مع الدول العربية لتستطيع تجديد تفاوضها مع الفلسطينيين

لا تتصل الزعزعة التي تجري على العالم العربي اتصالا مباشرا باسرائيل أو بالصراع المتصل مع الفلسطينيين، لكنها تزيد في حدة ازمات قائمة مع العالم العربي والاسلامي. وعلى هذه الخلفية فان تدهور علاقات اسرائيل بالفلسطينيين بسبب جمود مسيرة التفاوض وتوجههم الى الامم المتحدة قد يفضيان الى

إساءة اخرى لوضع اسرائيل لمواجهة محيطها في الشرق الاوسط. والرد الاسرائيلي على هذا الوضع سلبي ودفاعي في أساسه، ولا توجد أية محاولة للتعرف على فرص سياسة مبادرة تستطيع ان تؤثر تأثيرا ايجابيا في مكانة اسرائيل.

الدعوى التي تعرضها هذه المقالة هي ان هذه الفرص موجودة حقا وعلى اسرائيل استغلالها. وعلى هذه الخلفية سيُفحص فيما يلي عن الواقع المتوقع في المنطقة بعد اجراءات الفلسطينيين في الامم المتحدة في محاولة لنتعرف فيه فرص مبادرة اسرائيلية. وسيفحص عنها في اربع ساحات؛ الساحة الفلسطينية والساحة المصرية والساحة التركية والساحة السعودية.

أحدث قرار الفلسطينيين على التوجه الى الساحة الدولية حراكا جديدا. فعلى حسب السيناريو المحتمل، بعد ان يُرفض الطلب الفلسطيني في مجلس الامن إما لانه لن تُحرز اكثرية وإما بسبب فيتو امريكي سيُنقل الى الجمعية العامة اقتراح قرار الاعتراف بدولة فلسطينية بمكانة مراقبة في الامم المتحدة، ويُجاز في الجمعية العامة بأكثرية كبيرة. وهذا القرار حينما يأتي على خلفية الازمات مع تركيا ومصر والتوتر مع الاردن سيزيد عزلة اسرائيل والضغوط السياسية عليها. وسيُمكّن هذا القرار الدولة الفلسطينية من الانضمام الى منظمات دولية اخرى ومواثيق دولية. وعلى سبيل المثال سيُمكّن الانضمام الى المحكمة الدولية من رفع دعاوى قضائية على اسرائيل عن سلوكها في المناطق ورفع دعاوى قضائية على ساسة وعسكريين بزعم أنهم يتحملون مسؤولية شخصية عن جرائم حرب ومخالفات للقانون الدولي. وستوسع هذه الظواهر ما يُفسر في اسرائيل بأنه عملية نزع الشرعية.

يوجد خطر في التأثير الذي سيكون لاجتماع جمود التفاوض مع الفلسطينيين، والاجراءات في الامم المتحدة وتأثير 'الربيع العربي'. سيتبين للجمهور الفلسطيني وللجمهور في البلدان العربية الاخرى في اليوم الذي يلي الاجراءات في الامم المتحدة، أنه لم يتغير شيء حقيقي، وأن الواقع في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بقي بلا تغيير. آنئذ سيثار للنقاش السؤال التالي: ماذا بعد؟ كيف يتم تحقيق فكرة الدولة الفلسطينية التي تم الاعتراف بها في الامم المتحدة. و'الربيع العربي' يعطي الجمهور الفلسطيني جوابا، انه يمكن تحقيق هذه الأهداف بمظاهرات مكثفة بطرق سلمية. والمشكلة انه في الواقع في المناطق حيث يقوم جمهوران عدوان بعضهما بازاء بعض، يصعب تصديق ان تبقى هذه المظاهرات غير عنيفة زمنا طويلا. فهي ستبدو للمستوطنين والقوات التي تحرسهم والذين سيتقدم المحتجون صوبهم، تهديدا حقيقيا. وسيكون من الصعب السيطرة على هذه المظاهرات بمعدات تفريق مظاهرات وهو ما سيفضي الى اطلاق نار عليهم وعودة الى دائرة العنف. فليس الخوف اذا من استقرار رأي أحد الطرفين على المبادرة الى عنف بل من مسار يفقد فيه الطرفان السيطرة على الوضع فيندفع الى العنف. ولا يصعب ان نتخيل ماذا سيكون تأثير هذه الانفجارات العنيفة في الجماهير العربية والمسلمة التي أخذ يزداد تأثيرها على الحكومات، وفي صورة اسرائيل في العالم الغربي في وضع تزداد فيه عزلتها.

سيتبين بعد الاجراءات في الامم المتحدة في الشأن الفلسطيني، ان الوضع بقي كما هو لكنه ستواجه اسرائيل دولة فلسطينية تعترف بها الامم المتحدة. هذه فرصة التوجه الى الطرف الفلسطيني باقتراح دخول حوار في معنى مكانتهم الجديدة، وما هو المطلوب لاعتراف اسرائيلي بها. وهذا الحوار في الحقيقة هو تجديد التفاوض بطريقة اخرى. ان اسرائيل ستوجد في وضع أفضل من عدة جهات لانه أسهل اجراء تفاوض بين دولة ودولة مما هو بين دولة ومنظمة. ومن جهات اخرى سيكون وضع اسرائيل أقل راحة لأن الفلسطينيين سيدخلون التفاوض مع تأييد دولي واسع لكن ليس في هذا جديد في الحقيقة. فسواء استقر رأي

اسرائيل على مبادرة في مجال التفاوض أم لم يستقر، فعليها ان تمتنع عن تبني فكرة عقاب الفلسطينيين بوقف تحويل الاموال التي تجبيها من اجلهم والامتناع عن ضم الكتل الاستيطانية. فأعمال من هذا النوع ستزيد الازمة شدة وتحول وضعا سياسيا صعبا الى وضع سياسي أصعب بسبب الرد الدولي المتوقع. فالمس المتوقع باستقرار السلطة الفلسطينية سيضر اضرارا شديدا بالمصلحة الاسرائيلية ايضا.

برغم الوضع الداخلي الاشكالي في مصر، فان هذه تطمح الى ان تموضع نفسها مرة اخرى باعتبارها لاعبة مركزية في السياسة الخارجية الاقليمية، بسبب ما لذلك من تأثير في الجمهور داخل مصر ولأن هذا سيدل على تحلل من عهد مبارك الذي كانت تُرى مصر فيه دولة خسرت مكانتها وطريقها بصفتها زعيمة العالم العربي. واليوم يوجد استعداد أكبر عند الدول العربية لتدع مصر تؤدي دور القيادة، ويمكن أن نرى هذا ايضا بنجاحها في الوساطة بين فتح وحماس بقصد احراز اتفاق مصالحة بينهما. وكل ذلك في وضع يتأثر فيه الرأي العام المصري تأثرا قويا بالتطورات في الساحة الفلسطينية، فهذه فرصة تستطيع اسرائيل استغلالها للتوصل الى تنسيق هاديء لاجراءات في الساحة الاسرائيلية الفلسطينية. وفي المقابل ايضا فان المصلحة المشتركة في إقرار القانون والنظام في سيناء هي فرصة لانشاء حوار استراتيجي ينحصر في التغييرات المطلوبة في الملحق العسكري لاتفاق السلام.

يبدو في ظاهر الامر انه احترقت الجسور بين اسرائيل وتركيا، وينبع ذلك بحسب رواية تسود اسرائيل من قرار الحكومة التركية على ادارة ظهرها لاوروبا وحصر عنايتها بالشرق الاوسط مع بذل جهد لتوسيع التأثير التركي في هذه المنطقة. يبدو انه توجد حقيقة في دعوى التغيير الأساسي لسياسة تركيا لكنه يوجد تجاهل ان حكومة اردوغان حاولت في بداية الطريق فعل ذلك مع إشراك اسرائيل لا خلافا عليها، بموضعة تركيا وسيطة عاقدة للجسور بين اسرائيل وجهات عربية مختلفة. ونشك في ان يكون فرض ان تركيا قررت تبني سياسة معادية لاسرائيل دونما صلة بسلوك اسرائيل، أن يكون صحيحا، فاذا نجحت اسرائيل في ان تجد حلا لمطلب الاعتذار من قبل تركيا، فهناك مجال فرص لتحسين العلاقات مع تركيا بموافقة اسرائيلية على اعطاء تركيا أدوارا، وهذه الخطوة مهمة لتركيا الآن خصوصا في الوقت الذي تنهار فيه سياسة 'صفر المشكلات' ازاء سوريا وازاء الأكراد وازاء قبرص واليونان وازاء أرمينية. هكذا مثلا يمكن دخول مباحثات مع تركيا في انشاء امكانية وصول سفن الى غزة بعد عملية تفتيش يكون للاتراك فيها دور بتنسيق وتعاون مع اسرائيل.

وفي النهاية السعودية. فهي قلقة جدا للتطورات في العالم العربي، وقدرة ايران على استغلالها وتقدم المشروع الذري الايراني. وبسبب هذا القلق اتخذت السعودية سياسة أكثر الحاحا. يوجد في ظاهر الامر أساس لتعاون واسع وتفاهمات استراتيجية بين اسرائيل والسعودية، لكنه يوجد سقف زجاجي منخفض جدا للقدرة على تحقيق هذه النية ما بقي الصراع بين اسرائيل والعالم العربي ولا سيما الفلسطينيون، في تصاعد. لاسرائيل قدرة على تغيير هذا الواقع. بأن تتبنى أولا مبادرة السلام العربية، بتعبير الامير السعودي تركي الفيصل باعتبارها أساسا للتفاوض بين اسرائيل والدول العربية، وبأن تمنح تجديد التفاوض مع الفلسطينيين فرصة. وهذه الاعمال بطبيعتها لا تنحصر في الساحة السعودية فقط وهي أساس لمبادرة اسرائيلية قد تكون لها آثار اقليمية ايضا.

نشك في ان تكون السياسة الاسرائيلية السلبية الحالية، في سياق التطورات في الساحة الاقليمية وعلاقتنا بالفلسطينيين، قادرة على خدمة المصلحة الاسرائيلية. لا يجوز ان تُملي اعتبارات داخلية (مثل الحفاظ على

الائتلاف) الحاجة الى الأخذ بسياسة هي في أساسها رديّة. بدل ذلك ينبغي استغلال نافذة الفرص التي أحدثتها التطورات في المنطقة دون مس بمصالح اسرائيل الامنية.

' نظرة عليا . العدد 283
القدس العربي، لندن، 2011/11/8

78. المطلوب إسرائيلياً للمساعدة في استقرار الأردن

د.أفرايم سنيه

في زيارتي إلى الأردن، هذا الأسبوع، زودني من تحدثت معهم بتحليلهم لتصريحات الملك عبد الله عن بشار الأسد: "لو كنت مكانه لاستقلت". الملك عبد الله، قال الأردنيون الذين تحدثت معهم، لا ينتمي الى ثقافة القذافي، مبارك، والأسد. فهو لن يطلق أبدا النار على جنوده أو يفتح النار على أبناء شعبه. وعليه، فإذا تحول الحراك في المملكة الى اضطرابات عنيفة واسعة النطاق، فإنه ببساطة سينهض ويغادر.

سيخرج انصراف الملك من المعادلة الأردنية العامل الوحيد القادر على أحداث التوازن بين القوى المتعارضة المتراكضة في محيطه. السيناريوهات موضع الحديث هي حرب أهلية، فوضى مستمرة، وحكومة مدنية تحت سيطرة المحافل الإسلامية. القاسم المشترك للجميع: كابوس إستراتيجي لإسرائيل. شرقنا سيكون قد تواصل من التطرف الإسلامي، من جسر اللنبي وحتى جبال أفغانستان. المملكة الأردنية، التي أقامت معنا علاقات سلام لـ 17 سنة، خائبة آمالها، ولن تشكل حاجزاً بعد اليوم. ولن تكون الحدود الطويلة مع الأردن آمنة بعد اليوم. وسيكون لذلك أيضاً آثار شديدة من حيث الميزانية، مثل تلك الواجبة جراء التغيير في مصر.

قبل انسحابها من العراق لم تكلف الولايات المتحدة نفسها عناء التعزيز، بما فيه الكفاية ضد الفراغ الاستراتيجي الذي خلقته هناك. الدور الإيراني المتصاعد في العراق، الإرهاب الجهادي الذي من شأنه أن يحتدم، كل هذا من شأنه أن يتسلل الى الأردن بسهولة، في ظل غياب حكم مسؤول.

ردت حكومات إسرائيل في العقد الاخير بخفة كلما تغلب المتطرفون على المعتدلين في محيطنا. كان يمكن الاعتقاد بأننا نشاهد لعبة كرة قدم في دوري انجليزي، لنرى من سيفوز. يوجد عندنا، وبقدر أكبر في الحكومة اليوم، من يرون بركة في سيطرة "حماس" على غزة وفي المستقبل أيضاً على الضفة الغربية. حسب فهمهم، سيكون الأمر بمثابة حصانة أبدية ضد اتفاق إسرائيلي – فلسطيني.

ولكن الحالة الأردنية بسبب آثارها الامنية الجسيمة والفورية، تلزم حتى رافضي الاتفاق بتفكير مختلف. انطلاقاً من المعرفة بقيودها يتعين على اسرائيل أن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في منع تدهور الوضع الداخلي في الاردن. بالطبع، ليس المقصود التدخل في السياسة الأردنية المعقدة. ولكن إسرائيل يمكنها أن تقترح على الاردن حلولاً عملية تخفف من ضائقتيه الاساسيتين: الماء والطاقة.

يُعد الاردن من الدول الاربع الأكثر "عطشاً" في العالم. مشروعان كانا يفترض بهما أن يخففا من النقص في المياه: التحلية في العقبة واستغلال المياه الجوفية المالحة على الحدود مع السعودية. هذان المشروعان بعيدان عن التحكم. فالمسافة الجغرافية بينهما وبين عمان أبعد بثلاثة أضعاف من المسافة بين عمان والبحر المتوسط. منشأة التحلية في شاطئ إسرائيل، التي خُطط لها لتحلية المياه للسلطة الفلسطينية ولكن الغي ذلك، قد تضمن توريد مياه للاردن بسرعة أكبر من المشروعين الاخيرين وبكلفة أقل.

في مجال الطاقة أيضاً تُملي المسافة الجغرافية الحل. الغاز الذي يصل من مصر الى الاردن يرتفع ثمنه، وحتى لو كان توريده لا يتوقف بسبب تخريب الانبوب فإن كميته غير كافية. لا يوجد مصدر طبيعي أقرب الى الاردن من مخزونات الغاز لاسرائيل في البحر المتوسط. المسافة بين أقصى نقطة لانبوب الغاز الاسرائيلي القائم منذ اليوم والحدود الاردنية هي أقل من 30 كم، مسافة طفيفة بتعابير مشاريع الغاز المخطط لها، مثلا، من بحر قزوين الى جنوب افريقيا. سيسمح توريد الغاز من شواطئ اسرائيل للاردن بتخفيض سعر الكهرباء. وهذا تخفيف للعبء الاقتصادي واسع الأثر.

الفعل العاجل والاهم الذي على اسرائيل أن تقوم به يتعلق بالموضوع الاكثر حساسية: القدس. للأردن دور في الاماكن المقدسة في القدس، منصوص عليه في اتفاق السلام وفي "اعلان واشنطن" الذي أصدره كلينتون، رابين، وحسين. يلحق تجاهل هذا الدور ضررا شديدا بعلاقات اسرائيل – الاردن. قرار رئيس الوزراء تأجيل هدم "جسر المغاربة" هو قرار حكيم. وهو بحاجة الى تعزيز وتواصل. اشراك الاردن في كل ما يجري في نطاق الحرم، بالقرار وبالتنفيذ الهندسي، قد يؤدي الى تغيير الاجواء العكرة السائدة اليوم بيننا وبين الاردنيين.

سنخسر كثيرا جدا إذا ما أودعنا علاقاتنا مع الأردن في أيدي المتطرفين من بيننا.

عن "هآرتس"، 2011/12/2

الأيام، رام الله، 2011/12/3

79. ربيع ضبابي

عكيفا الدار

كان أكثر الاسرائيليين في الرحلة الجوية «رويال جوردانيان» الى عمان في طريقهم الى الشرق الاقصى. الاخوان المسلمون يمدون أذرعهم في كل اتجاه، وتوصي الجهات الامنية بتخطي الدول العربية لكن الاسرائيليين لا يتخلون عن القليل الذي بقي من السلام مع الاردن. من يتذكر ان كل شيء بدأ في اتفاق اوسلو السيئ الذكر؟ ومن يفكر في ان كل شيء سينتهي حينما يحصل اتفاق اوسلو على شهادة وفاة رسمية؟ وماذا سنفعل حينما تستقبل واشنطن وباريس وبرلين ممثلي الحكومات الاسلامية في مصر وتونس وليبيا وحكومة حماس بعد ذلك؟ كيف سيستطيع الأميركيون والاوروبيون اقامة علاقات مع قادة الحزب الأم والقطيعة مع الحزب الابن؟ قد كيفوا أنفسهم مع عزل حلفائهم التقليديين في الشرق الاوسط وهم يشجعون اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية في المنطقة. فالام ستستطيع اسرائيل التعلق بـ «قواعد الرباعية» للتفاوض مع حماس وان تتوقع ان يغطي العالم عينيه ويسير على نغمة الناي من القدس؟. خطرت هذه الاسئلة ببالي زمن النقاشات التي تمت هذا الاسبوع في قصر المؤتمرات الضخم في الدوحة. تشرفت قطر باستضافة المؤتمر السنوي الرابع لـ «منتدى حلف الحضارات» التابع للامم المتحدة الذي ترأسه رئيس البرتغال السابق جورجه سمبايو. وبرغم العلاقات المتوترة مع حكومة اسرائيل أمرت وزارة الخارجية القطرية بمنح تأشيرات دخول لمجموعة نشطاء سلام واساتذة جامعات وصحفيين اسرائيليين. وما كان هذا ليحدث بغير موافقة أمير قطر. ان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، يشجع رجال اعمال اسرائيليين على الاستثمار في الدولة الغارقة في النفط (95 قرشا لليتر 95 اوكتان). لكنها تعاني نقصا من المبادرين. فلو ان اسرائيل كانت مبادرة سياسية ايضا لكان الأمير مستعدا لفتح أبواب قطر على مصراعيها.

في مقالة لأسرة التحرير في الصحيفة اليومية باللغة الانجليزية «قطر تريبيون» تُدعى دول الخليج الى ان تفحص من جديد عن استراتيجيتها المشتركة ازاء العاصفة السياسية في المنطقة. وتوجه المقالة انتقادا على اعضاء مجلس التعاون الخليجي لأنهن اعتدن ان يرددن على الأحداث بعد وقوعها. «انها لا تستطيع ان تسمح لنفسها بهذا الترف»، يقول الكاتب في تلذيع. «عليها ان تُظهر فاعلية وان تستعد لكل حدث ممكن».
من السهل جدا ترجمة السطور الى العبرية حينما نفكر في بنيامين نتنياهو. في الغرب الرث وفي دول الخليج الثرية أخذوا يستعدون لمواجهة ثورة الشباب. وهم يدركون ان سنة 2011 ستزيل أحداث «ارهاب» 2001 من كتب التاريخ. أما في اسرائيل فان رئيس الحكومة يبيح لنفسه ان يشغل نفسه بتقديم موعد الانتخابات التمهيدية في الليكود وفي حين يدفعون عندنا الى الأمام بقانون المساجد، تمر في قطر المسلمة نساء منقبات من أمام اشجار صنوبر تتوهج في طريقهن الى مطعم الفندق.
لاحظت في احدى الزوايا في الساحة الكبيرة جماعة من الشباب ألصقوا على قمصانهم خريطة فلسطين الكاملة كتب فوقها «حق العودة». وكان فيهم فتاتان من تونس ويمنيان وايراني. وعرضت نفسي على أني اسرائيلي صهيوني أطلب السلام. وتساءلت ما صلتهم بمؤتمر يتناول حلفا بين الحضارات وكيف تتفق خريطتهم مع مبادرة سلام الجامعة العربية التي تبنت حدود 1967. «هذا يرجع الى الفترة السابقة، فترة مبارك وابن علي»، قالت واحدة من الفتاتين، «أتعلم أن كل شيء تغير؟». وهز رفاقها رؤوسهم.
كم سيكون سهلا على المتطرفين المسلمين ان يوحدوا هؤلاء الشباب حول شاشات التلفاز حينما تبث «الجزيرة» صور جنود يهود يطلقون النار على اولاد عرب في الانتفاضة التالية. وكم من الوقت سيمر حتى يغلق الاردن الحدود مع اسرائيل وتغلق مصر أبواب السفارة في تل ابيب؟ سنشتاق بعد الى حماس.
قُبيل العيد الوطني لقطر، داهم السوق الضاحة في الدوحة مهرجون يركبون ظهور نعام في تتكر. قلت في قلبي انه لا يوجد حيوان يناسب أكثر منها نعت الحيوان القومي الاسرائيلي.

هآرتس، 2011/12/15
الحياة الجديدة، رام الله، 2011/12/16

80. الربيع العربي يطرق باب عبدالله

تسفي برئيل

في يوم الاثنين القريب سيحتفل عبدالله ملك الاردن بيوم ميلاده الخمسين، وفي الشهر القادم سيحتفل بمرور 13 سنة على مروره. تمر اوقات المتعة سريعا. لم يعد محتاجا الى اللحية الصغيرة التي زينت وجهه في سني ولايته الاولى حينما كان يبدو لا صغير السن جدا للملكية. بدأ الشيب يخط رأسه وتحسنت العربية التي يتحدثها والتي كانت تسمع ملتوية كحصى مدقوق في فترة ولايته الاولى، وتحسنت معها ايضا معرفته بان ملكية البيت الهاشمي ربما لا تثبت الى الابد.
لم تضرب عاصفة الثورات في العالم العربي المملكة بقوة. كان شيء قليل من المظاهرات والانتقاد العلني الضعيف نسبيا؛ ولا يدعو أحد في الشوارع حتى الان الى تنحية الملك أو تغيير طريقة نظام حكمه. لكنه

تزداد تحت السطح بل فوقه اشارات الى ان الملك لم يعد يستطيع الاكتفاء بالصيانة فقط كما فعل حتى الان. فسيضطر الى البدء في ادارة شؤون الدولة وبتصميم.

في الاسبوع الماضي زار عبدالله واشنطن والتقى الرئيس اوباما لقاءا مخيبا للامال. واعترف في مقابلة صحفية مع صحيفة "واشنطن بوست" بانه "لم يحن البعد لتدخل امريكي في المسيرة السياسية لانه يجب قبل ذلك ان توجد رزمة اكثر تبلورا بين اسرائيل والفلسطينيين". وتنقل مصادر دبلوماسية ان الملك فهم من اوباما ان ادارته لا تنوي التدخل في المسيرة السياسية في الفترة القريبة، وان مبادرة استضافة اللقاء الاسرائيلي – الفلسطيني ليست في نظر اوباما اكثر من نفخ في جمر خامد.

ولم تنجح ايضا محاولة عبدالله اغراء الرئيس بالمبادرة الى العمل على مواجهة سوريا. فقد بين له اوباما بصراحة ان الولايات المتحدة لن تتدخل في ما يجري في سوريا من غير تأييد دولي وان هذا التأييد لن يحرز من غير توجه الى الجامعة العربية. وعبدالله الذي كان أول زعيم عربي دعا رئيس سوريا الى الاستقالة (وصحح الصيغة سريعا جدا)، كان ايضا الزعيم العربي الوحيد الذي طلب الاعفاء من العقوبات الاقتصادية العربية على سوريا بسبب الاضرار الاقتصادية الباهظة التي ستسبب لبلده جراءها.

ان مقدار التجارة بين سوريا والاردن يقف على نحو من 550 مليون دولار كل سنة – وهذا مبلغ عظيم الاهمية بالنسبة للاردن التي تدفع عن النفط والغاز وحدهما اللذين تشتريهما نحو من 4 مليارات دولار. وقد حصلت في الاسبوع الماضي على قرض آخر مقداره 250 مليون دولار من البنك الدولي للتغلب على الصعاب الاقتصادية الكبيرة التي تراكمت على بابها على اثر الثورات حولها.

تنضاف هذه الصعاب الى هرب اموال ضخمة تقدر بمليار دولار الى جيوب مقربين وساسة كبار متهمين بالفساد الان. ويحاكم بعضهم مثل رئيس الاستخبارات السابق نادر الذهبي ويخضع آخرون للتحقيق مثل رئيس ديوان الملك السابق باسم عباس عوض الله.

ان محاربة الفساد والانتخابات الحرة النزيهة والاصلاح الاقتصادي هي الموضوعات التي تملأ الان مواقع المعارضة على الانترنت والمدونات في الاردن؛ ومن يتذكر كيف بدأ الاحتجاج في مصر قبل ست سنين او سبع لا يمكن ان يمتنع عن اجراء مقارنات. في رسم كاريكاتيري نشر في موقع معارض على الانترنت رسم شاب اردني في يده صفيحة وقود وهو يوشك أن يحرق نفسه. وتقترح الكتابة: "اخي المواطن لا تفكر في هذا. بدل هذا ستتمتع بحرارة رائحة الفساد".

لكن الانتقاد لا يظهر في مواقع المعارضة على الانترنت فقط. فقد نشر عضو مجلس الشعب السابق خليل عطية (احرق في 2008 علم اسرائيل في مبنى مجلس الشعب الاردني)، رسالة مفتوحة الى الملك يقول فيها انه لم يعد من الممكن وصف الوضع على أنه أزمة: "نحن في الطريق الى المعضلة والى الطريق المسدود امام وجود حلول او ايجاد أدوية". في يوم الجمعة خرجت من مسجد الحسين في عمان مظاهرة شملت 1.500 شخص قادها الاخوان المسلمون الاردنيون طالبين "فتح ملفات الفساد والتحقيق فيها". "عندنا مليون سؤال؛ الى اين ذهبت كل هذه الاموال"، هتف المتظاهرون. وهم لا يكتفون بنقل التحقيق في الفساد الى سلطة مكافحة الفساد لان هذه في رأيهم طريقة اخرى لدفن التحقيق بل يطلبون تحقيقا جنائيا.

يريد الملك ايضا مكافحة الفساد ويريد ايضا اصلاحات اقتصادية. وقد تحدث في واقع الامر طوال سني ولايته عن اصلاحات من نوع ما: اقتصادية وسياسية وتربوية لكنه نجح في ان يحقق القليل جدا في الحقيقة. فالبيروقراطية غير منظمة وضرورة ارضاء وجهاء القبائل ومقربين آخرين، ونقص مزمن من المال في الاساس خلفت وراءها الكثير من اوراق العمل وتصريحات آسرة للقلوب والقليل جدا من التغيير.

يقترح الملك الان دواءا قديما آخر هو انتخابات لمجلس النواب في نهاية العام ستكون هذه المرة حرة ونقية مع قانون انتخابات جديد يحركها قدما ويمنح جميع اجزاء المجتمع تمثيلا ملائما. لكن هذا الاختراع اصبح الاردنيون يعرفونه وما عادوا يعتمدون عليه. ان حركة "الاردن بيتنا" التي اعضاؤها شباب من مدينة الكرك الجنوبية ويوجد من يقارنونها بحركة السادس من ابريل في مصر، نشرت في يوم الخميس دعوة طلب فيها من الملك ان يجري حوارا وطنيا مع جميع الحركات والاحزاب، والتوصل الى اتفاق على شكل قانون الانتخابات والاصلاحات المطلوبة. وهي حركة تؤيد الملك وتعارض كل تغيير لمكانته لكنها تريد في الوقت نفسه "اردن نقية اليدين وتمثيلية"، كما تقول متحدثة الحركة، منتهى المجالي.

ضاق الاردنيون من جميع التيارات والحركات ذرعا بعدم وجود الافق الاقتصادي والديمقراطية غير الواضحة وضاقوا ذرعا بانه يجب عليهم ان يستضيفوا نحوا من 700 الاف لاجيء عراقي يرفعون أسعار الشقق. عند الملك الان مشكلة حقيقية وهو لا يستطيع أن يرضي محبيه بمجلس نواب آخر وبدعم اقتصادي آخر.

هآرتس 2012/1/31
وكالة سما الإخبارية، 2012/1/31

81. الفلسطينيون والتفاوض: ذريعة اسمها الاستيطان!

دوري غولد

نُشر في الاسبوع الاخير في صحيفة "معاريف" تقرير صحافي في الصفحات الاولى عن محادثات اسرائيلية – فلسطينية، جاء فيه ان اسرائيل تنوي التخلي عن طلبها سيادة في غور الاردن وأنها مستعدة للاكتفاء بـ"ترتيبات أمنية". وأنكر ديوان رئيس الحكومة هذا الامر وقال: انه يقوم على تسريبات مُحرفة من المحادثات. وقال الفلسطينيون: ان موقف اسرائيل كان أنها ستحتاج الى وجود عسكري على طول نهر الاردن عشرات السنين في المستقبل.

على حسب التقارير حينما سمع رئيس فريق التفاوض الفلسطيني، صائب عريقات، بحاجات اسرائيل الامنية قال، ان وجود الجيش الاسرائيلي في غور الاردن ليس مأخوذاً في الحسبان.

أصر الممثلون الاسرائيليون خلال السنتين الأخيرتين على أن قضية الأمن يجب ان تكون المرحلة الاولى في محادثات التسوية الدائمة قبل البدء في مواجهة قضية الحدود والسيادة.

وكان منطق هذا التوجه انه اذا قبل الفلسطينيون مبدأ نشر قوات الجيش الاسرائيلي في أجزاء من الضفة الغربية فإن هذا الامر سيُمكّن اسرائيل من جهة نظرية من مرونة أكبر تتعلق بمطالبها المناطقية في التفاوض بعد ذلك.

لهذا وقبل ان تستطيع اسرائيل ان تزن تخلياً عن سيادة في منطقة توجد فيها شوارع استراتيجية أو محطات إنذار أو مناطق استعداد، يجب عليها ان تعلم أنه ستبقى لها قدرة على وصول هذه المناطق من اجل حاجاتها الامنية.

يجب ان نؤكد أنه اذا وافقت اسرائيل في المستقبل على فصل الحاجات الامنية عن مطالبها للسيادة في الضفة الغربية فإنها ستخاطر.

أولاً، كلما تقدم التفاوض، قد يقترح طرف ثالث أنه من اجل دفع المسار الى الأمام يجب ان يُستبدل بوجود الجيش الاسرائيلي في دولة فلسطينية وجود قوات دولية. وبرهنت تجربة الماضي على أنه لا يمكن الاعتماد

على هذه القوات في أكثر الحالات. والمثال الواضح هو "اليونفيل" الذي لم تمنع قواته نشوب حروب في جنوب لبنان والذي لا يفعل اليوم شيئاً لمنع نقل سلاح "حزب الله" جنوب الليطاني وهو أمر يعتبر اخلالاً صريحاً بالقرار 1701.

هناك مشكلة اخرى في اقامة وحدات من الجيش الاسرائيلي داخل دولة فلسطينية وهي أنه على مر الوقت سيصبح إضعاف وجودها أسهل لأنها قد تُرى مساً بسيادة الفلسطينيين الذين سيعملون على إبعادها.

من الصحيح الى الآن ان هذا التحليل كله نظري تماماً لأن عريقات وفريقه التفاوضي رفضا امتحان الموقف الاسرائيلي. وحينما ضم رئيس فريق التفاوض الاسرائيلي اسحق مولخو عميداً اسرائيلياً للمحادثات في الاردن لم يُمكّن عريقات الضابط الاسرائيلي حتى من دخول الغرفة.

اذا رفض الفلسطينيون مناقشة الترتيبات الامنية الاسرائيلية وطلبوا ألا يبقى مع الاتفاق الدائم أي اسرائيلي في الدولة الفلسطينية فلن يكون للمفاوضين الاسرائيليين في المستقبل مفر سوى الاصرار على سيادة اسرائيلية في جميع الاماكن التي لاسرائيل فيها مصالح أمنية حيوية في الضفة الغربية ومنها غور الاردن.

هناك موضوع آخر يطرحه مفاوضون فلسطينيون بصورة شبه آلية في كل مرة يقف فيها التفاوض مع اسرائيل وهو المستوطنات. فهل قضية المستوطنات تشكل قلقاً فلسطينياً حقيقياً أم أنها ذريعة فقط للتهرب من التفاوض؟. في الثالث من تشرين الثاني 2011 مثلاً أُجري لقاء مع صائب عريقات باللغة العربية في محطة "الشمس" الاذاعية. وبدأ في مرحلة ما يتحدث عن المستوطنات لكنه أكد ان المنطقة المبنية التي تشمل كل المستوطنات في الضفة الغربية، بحسب أدلة من صور تلقاها من اوروبا، مع الأحياء اليهودية في شرقي القدس، تشكل 1.1 في المائة من مساحة المنطقة.

واعترف بعد ذلك بأن "النسبة الدقيقة للمنطقة الآهلة لا معنى لها". واستعمل أبو مازن ايضاً معطى الـ 1.1 في المائة في حديث أجراه مع البروفيسور برنارد افيشاي نشر في صحيفة "نيويورك تايمز" في 13 شباط 2011.

اذا كانت المنطقة الآهلة من المستوطنات كلها تشكل 1.1 في المائة من الضفة الغربية فإنه حتى لو سلم أبو مازن للزيادة الطبيعية للسكان اليهود فسيكون معنى الأمر زيادة كسر صغير في المائة وبصعوبة. هل يُسوغ هذا ايضاً وقف التفاوض مع اسرائيل؟.

والى ذلك فاوض الفلسطينيون في الماضي حكومات اسرائيلية بنت هي ايضاً في المناطق، فتجميد المستوطنات لم يشتمل عليه اتفاق اوسلو الأصلي في 1993 أو اتفاقات التطبيق التي جاءت بعد ذلك.

أصبح الحديث فجأة عن طلب ضروري

في لقاء تم في شتهام هاوس في لندن في 17 تشرين الاول 2011، أوضح المبعوث الخاص السابق للولايات المتحدة السناتور جورج ميتشل ارتيابه من طلب الفلسطينيين تجميد المستوطنات. وذكر انه أجرى هو نفسه تفاوضاً في تجميد البناء في الضفة الغربية واعترف أن الفلسطينيين اشتكوا من ان التجميد الذي عمل عليه كان "اسوأ من كونه بلا فائدة".

قال ميتشل، ان الفلسطينيين رفضوا مدة تسعة اشهر العودة الى مائدة المباحثات واجراء تفاوض، ثم أعلنوا فجأة في الشهر العاشر انه ينبغي تجديد التجميد الذي رفضوه هم أنفسهم وقال، ان "ما كان اسوأ من عدم الفائدة قبل بضعة اشهر أصبح ضرورياً".

ان رفض الفلسطينيين اجراء نقاش في حاجات اسرائيل الامنية ووسواسهم العام بشأن المستوطنات يشهدان على أنهم لا يريدون ببساطة مفاوضة اسرائيل.

ان قرارات استراتيجية اخرى اتخذوها تعزز هذا الاستنتاج: فقد تم اتفاق المصالحة بين أبو مازن و"حماس" واستقرار رأيه على طلب الاعتراف من الامم المتحدة في ايلول الاخير بقصد منع التفاوض لا من اجل دفعه الى الأمام، ولكي يكون للمحادثات في الاردن احتمال ما، سيجب على الفلسطينيين ان يباحثوا بجدية نظراءهم الاسرائيليين وان يزنوا افكاراً جديدة لا ان يتلوا فقط تعلاّت مهترئة للتخلي عن المحادثات.

عن "إسرائيل اليوم"

الأيام، رام الله، 2012/2/4

82. ليس الملك عاريا

ناحوم برنياع

زرت في نهاية الاسبوع الاردن في نطاق جولة «اصدقاء الكرة الارضية» – وهي منظمة خضراء تعمل في اسرائيل والاردن والضفة. وسافرنا على طول شارع الغور الاردني – الأخ الفقير للشارع 90 الاسرائيلي. وقد ارتفعت فوق كل مبنى عام وكل حانوت ثانية وقرب كل مفترق صور الملك عبد الله الثاني. وصُور أبوه الملك حسين ايضا غير قليل لكن الابن فاق أباه. وقد عرضته الصور ببزة عسكرية مع أوسمة وفي أوضاع قتالية وهو يصوب سلاحا ومع زوجته وأبنائه وبلباس بدوي تراثي، وببدلة أعمال وبصحبة ابنه حسين ولي العهد. وقد عرضت اللافتات الأكثر اثارة للفضول العائلة الهاشمية بترتيب تصاعدي – من حسين بن علي والد السلالة الى الجد عبد الله الاول ثم الجد طلال والد الحسين وانتهاءا الى عبد الله الثاني أو بصورة دائرية بحيث كان الملك الحالي في الوسط أكبر من الجميع وآباؤه يُحدقون به من الجوانب.

ليست غريزة الشهرة هي التي تولد هذا الحشد من الصور. فالنظام يفعل هذا لأنه يُقدر ان هذا هو الواجب لاقناع الناس بأن الحاكم جزء لا ينفصل عن حياتهم وعائلتهم، وهذا ما يُحتاج اليه ليُبين لهم من هو صاحب الأمر. لست أعلم ماذا يسأل المواطن الاردني نفسه حينما يرى مرة بعد اخرى صورة ملكه. أما في قلب سائح عارض فيثور شك بثقة النظام بنفسه وباستقراره. فلو أن الملك كان ضامنا لكرسيه لتخلى أصلا عن جزء من اللافتات.

ان القلة من الاردنيين الذين أتيح لي أن أتحدث اليهم انتموا الى الدائرة العامة. وقد سألتهم ما يسأله الجميع وهو ألن يصلهم التحول الذي حدث في مصر ويحدث في سوريا، وكان الجواب بلا. وقد علل أحدهم قائلا: «الاردن دولة قبلية». وعلل ثان قائلا «أحدث الملك اصلاحات». وعلل ثالث قائلا: «يجري في عروق الهاشميين دم النبي محمد».

لم أحدثهم عن عضو الكنيست آريه الداد من الاتحاد الوطني الذي يريد ان يجدد الآن الحملة الدعائية التي شعارها «الاردن هو فلسطين». والداد على يقين من قرب يوم سقوط العائلة الهاشمية وحكم حكومة فلسطينية في عمان، وسيكون هذا بالنسبة إليه يوما مفرحا فالفلسطينيون سيحصلون على دولتهم في الجانب الشرقي من النهر وستكون اسرائيل حرة في ضم الضفة.

ان شعار «الاردن هو فلسطين» يخفق في اليمين الاسرائيلي منذ سنين. واذا كنت أتذكر تذكرا صحيحا فقد عقد مؤتمر تحت هذا الشعار في فندق «رمادا رينسانس» في القدس في مطلع التسعينيات بمشاركة اريئيل شارون وبنيامين نتنياهو. وشعر الملك حسين بالاهانة، وشعر بذلك بحق. بعد ذلك بذل شارون كل موهبته في المراودة وغير قليل من ماء بحيرة طبرية في جهد لمصالحة الملك.

قال لي الداد: «سيأتي الاردن بعد سوريا. واسرائيل محتاجة الى الخطة ب». وحينما قلت هذا لليبرمان نظر إلي وكأنني دست قطا وقال هناك كلام لا أقوله حتى في غرفة مغلقة.
«لكن يجب اعداد خطة»، يصر الداد. «يجب الاهتمام بألا يتحول الاردن الى دولة حماس أو الى ملاذ للقاعدة». وأراد اجراء استطلاع للرأي العام في الاردن. وقالوا له انه لن يحصل على أجوبة حقيقية ولهذا توجه الى معهد «سميث» الذي أجرى من اجله استطلاعا هاتفيا بين السكان اليهود في اسرائيل. وقد سأل المستطلع: اذا حدثت ثورة في الاردن فهل يصبح الاردن دولة الشعب الفلسطيني بالفعل؟ وأجاب نصف المستطلعة آراؤهم بـ لا. وأجاب الربع بـ نعم. ويريد الداد اعتمادا على هذا الربع ان يدفع الى الأمام باقتراحه وهو جنسية اردنية للفلسطينيين في الضفة وساكنية في اسرائيل التي ستضم المنطقة.
لالداد فلسطيني واحد يؤيد خطته اسمه مضر زهران. وهو لاجيء فلسطيني يسكن في بريطانيا. ويُكثر زهران من نشر مقالات تدعو الى استبدال دولة فلسطينية موالية لاسرائيل في الاردن بالسلطة الهاشمية. ويريد الداد في المدة الاخيرة من اصدقائه في واشنطن ان يدعوا زهران لمساءلة في الكونغرس.
تحدثت لواحد من كبار الوزراء في الثمانية عن مبادرة الداد واعتقد ان الفكرة ضارة وخطيرة. وقال ان لاسرائيل مصلحة عليا أمنية وسياسية في استقرار الاردن تحت العائلة الهاشمية.
جاء الى الفندق الذي نزلنا فيه عائلات سوريين وجدوا ملاذا في الاردن. ونشك في ان يكون كثيرون في الاردن يحسدون اليوم السوريين والمصريين والعراقيين. ويُشك في ان يريد كثيرون السير على آثارهم.

يديعوت، 2012/2/6
الحياة الجديدة، رام الله، 2012/2/7

83. وقف المفاوضات أشد خطرا من عدم نجاحها

د. غاي زيف

في مثل هذا اليوم قبل 25 سنة لخص ملك الأردن ووزير خارجية دولة اسرائيل على سلسلة اللقاءات السرية التي أجرياها في لندن بوثيقة كانت ترمي الى حث مسيرة السلام الذاوية بين الدول العربية واسرائيل، الى الأمام. ولن نعلم أبدا أكان اتفاق لندن الذي صاغه الملك حسين وشمعون بيريس ودعا الى عقد مؤتمر سلام يكون بداية لتفاوض سياسي ? كان سيفضي الى اتفاق سلام لأن رئيس الحكومة اسحق شمير طواه في نهاية الأمر.
ان ما نعلمه هو ان اسرائيل دفعت ثمنا باهظا عن عناد شمير. ودرس ذلك الاخفاق ذو صلة بهذه الأيام التي تولى فيها الأردنيون مرة اخرى زمام المبادرة الى إحياء مسيرة السلام ? ولاقوا عدم الاكتراث من اسرائيل والسلطة الفلسطينية معا.
لو أنه تم تبني اتفاق لندن الذي تم التوقيع عليه في الحادي عشر من نيسان 1987 لخدم مصالح اسرائيل والأردن والفلسطينيين. وكانت اسرائيل ستستطيع ان تجري تفاوضا مع وفد اردني فلسطيني لا مع (م.ت.ف) التي هي أكثر ايمانا بالكفاح. وكان الأردنيون سيحصلون على الأراضي التي احتلتها اسرائيل في 1967 ويتخلص الفلسطينيون من نير الاحتلال الاسرائيلي.
أحبط شمير الذي خشي ضغطا يستعمل على اسرائيل في مؤتمر دولي، هذا الاتفاق. وكان ذلك قرارا قصير النظر. ففي كانون الأول من ذلك العام نشبت الانتفاضة الاولى وعلى اثرها انتشر العنف في الضفة وغزة والقدس. وفي رد على ذلك أعلن الملك حسين في 31 تموز 1988 فك الارتباط الاداري والقضائي مع

الضفة ووضع بذلك حدا لدور الأردن الرسمي في محادثات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين. وخلال اربع سنين وجد شمير نفسه في نفس المؤتمر الدولي الذي خشي منه لكن في شروط أثقل على اسرائيل. وحكم على اسحق رابين، وريثه، أن يجري تفاوضا مع قائد (م.ت.ف) «المتقلب» ياسر عرفات، بدل الحسين.

يحاول الأردن الآن مرة اخرى ان ينفخ الروح في مسيرة السلام. ففي كانون الثاني استضاف الأردنيون المحادثات التمهيدية في عمان وهم يحاولون منذ ذلك الحين ان يعيدوا الاسرائيليين والفلسطينيين الى طاولة التفاوض. لكن وكما رفض شمير جهود الملك حسين بالضبط تم استقبال مبادرة الملك عبد الله حتى الآن ايضا بصورة فاترة من قبل بنيامين نتنياهو ومحمود عباس هذه المرة.

لم تثمر خمس جولات محادثات تحسس تقدما كبيرا. فالفلسطينيون يرفضون العودة الى المحادثات ما لم تجمد اسرائيل البناء في المستوطنات وما لم تفرج عن أسرى من اعضاء فتح وتوافق على عودة الى خطوط 1967. وتهدد حكومة نتنياهو زيادة على رفض هذه الشروط المسبقة بترك المحادثات اذا دامت فتح وحماس على محادثات المصالحة. وفي الأثناء نحى اهتمام اسرائيل بايران العمل بمسيرة السلام. وعند الأردنيين سبب جيد لتشجيع هذه المحادثات. فالملك عبد الله يخشى بسبب الثورات في العالم العربي على الاستقرار في بلاده حيث يوجد سكان فلسطينيون كثيرون. وقد تنتقل انتفاضة ثالثة اذا نشبت، الى الأردن.

وهكذا يضيع الاسرائيليون والفلسطينيون مرة اخرى فرصة لتحقيق حل الدولتين. ان نتنياهو يواجه اليوم أكثر قيادة فلسطينية اعتدالا وبراغماتية في تاريخ الصراع تلتزم بعدم العنف ودولة فلسطينية تعيش في سلام الى جانب اسرائيل. وفي المقابل يواجه عباس حكومة مستقرة جدا من المؤكد أنها ستنجح في ان تروج لتسوية سلمية بين الجمهور الاسرائيلي.

وكما برهنت عشرات السنين لا يوجد في مجرد اجراء محادثات ضمان نجاح. ومع ذلك فان وقفها أشد خطرا. وكما أفضى انهيار اتفاق لندن الى نشوب الانتفاضة الاولى وانصراف الحسين عن المشاركة في تفاوض بين اسرائيل والفلسطينيين ? قد يفضي اخفاق المبادرة الأردنية الحالية الى تجديد سفك الدماء واستبدال زعامة أكثر تطرفا برئاسة حماس كما يبدو بالشريك الفلسطيني المعتدل. وقد تصبح انتفاضة ثالثة علامة بدء لما قد يحدث بعد ذلك خاصة ان الطرفين أصبحا أكثر شكا في حل الدولتين.

هآرتس، 2012/4/11

الحياة الجديدة، رام الله، 2012/4/12

84. الوطن البديل وضفتان للأردن.. يسودان المشهد الصهيوني

نواف الزرو

تربط المؤسسة الأمنية العسكرية السياسية الإسرائيلية ربطا إستراتيجيا بين "يهودية إسرائيل" والديموغرافيا والترانسفير، وتربط هذه الثلاثية ربطا إستراتيجيا مع خيار ما يطلقون عليه "الوطن البديل"، كما تربط عمليا بين حروبها ومحارقها المفتوحة وبين أجنداتها السياسية.

ووفق المؤشرات الإسرائيلية فإنه ما من موضوع راهن في سياق السجال الإستراتيجي الإسرائيلي يحتشد حوله "إجماع سياسي إسرائيلي" أكثر من موضوع "الأرض" و"الديموغرافيا"، و"الدولة اليهودية النقية"، وكذلك "الترانسفير" نحو الشرق.. نحو "الوطن البديل".

وذهبت الشعارات الصهيونية التوسعية أبعد من ذلك في الآونة الأخيرة، إذ ظهرت أصوات قوية تنادي بالعودة إلى برنامج "ضفتان للأردن"، فغدا شعارا "الوطن البديل" و"ضفتان للأردن" يسودان المشهد السياسي الصهيوني.

والمسألة هنا ليست إعلامية استهلاكية ولا تهدف إلى إثارة الفزع الأردني مثلا، وتأجيج الفتنة الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين فقط، وإنما هي حقيقية بمنتهى الجدية والخطورة.

يهودية إسرائيل والترانسفير

فالأدبيات الصهيونية التي تتحدث عن "إسرائيل دولة الشعب اليهودي"، وعن الديموغرافيا العربية والتخلص من العرب، وعن ترحيل أكبر عدد منهم كي تصبح إسرائيل دولة نقية للشعب اليهودي على أوسع مساحة من الأرض، كثيرة جدا.

وقد تكاثر من يطلقون عليهم هناك "أنبياء الغضب الديموغرافي" الذين يحذرون من القنبلة الديموغرافية المؤقتة، ويحرضون على التخلص من أكبر عدد ممكن من العرب في أسرع وقت ممكن حتى لو كان ذلك عبر الحروب والمحارق.

وهناك من بين الإسرائيليين المنزعجين من ذلك كثير من السياسيين، وهناك ضباط ومسؤولون كبار، كلهم يتحدثون فيما بينهم بتفاؤل قائلين "قد تخلق الفوضى العالمية حولنا لحظة تاريخية، يمكن أن نقوم خلالها بطرد كثير من السكان العرب، وتنفيذ سياسة الترانسفير التي كثيرًا ما نتحدث عنها". عن داني روبنشتاين في مقدمة مقالة نشرتها صحيفة هآرتس حول تنامي أفكار وآمال ترحيل الفلسطينيين.

وحسب كم كبير من الأدبيات الموثقة فإن فئات واسعة في الرأي العام الإسرائيلي مهيأة لأفكار طرد العرب منذ وقت طويل، والواضح أن هذه الأجواء الإسرائيلية باتت علنية سافرة صريحة، وهي ليست ثمرة سنوات الصراع الطويلة فقط، وإنما هي نتيجة سياسات أمنية طويلة.

ويبدو أن ذهول ودهشة قادة إسرائيل من التكاثر السكاني العربي والخطر الديموغرافي يواصلان فعلهما ومفعولهما تراكميا في عهد حكم الليكود برئاسة نتنياهو، إلى أن أخذ ينعكس ذلك هاجسًا مقلقًا في التقارير الإستراتيجية للحكومة الإسرائيلية.

البروفسور الإسرائيلي أرنون سوفر كان في مقدمة المحرضين العنصريين منذ المرحلة الأولى لانتفاضة 2000، حين عرض في إطار يوم دراسي عقد في جامعة حيفا حول العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، "صورة قاتمة" بالنسبة للتكاثر السكاني العربي توصل في ختامها إلى استنتاجات تحريضية مكثفة.

وعزز الكاتب الإسرائيلي المعروف يارون لندن تحذيرات سوفر الديموغرافية، فكتب في يديعوت أحرونوت أن "التكاثر الطبيعي للفلسطينيين قد يضع حدا للحلم الصهيوني".

وقد وصلت حملة التحريض العنصري ضد السكان العرب ذروتها بالتوصية التي أطلقها رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقا جنرال الاحتياط شلومو غازيت بـ"إقامة نظام طوارئ ديموغرافي في إسرائيل".

وأكد أن "التهديدات الديمغرافية تشكل اليوم الخطر الأكبر على إسرائيل، وإذا لم ندرك هذا وتتخذ كافة السبل المناسبة وعلى الفور فإن دولة إسرائيل ستتوقف عن وجودها كدولة يهودية وصهيونية خلال جيل وكأقصى حد خلال جيلين".

وحسب كافة المعطيات والتطورات اللاحقة المتعلقة بالبعد الديموغرافي وتفريخاته الترحيلية، فقد أخذت المؤسسات السياسية الحكومية والحزبية والبرلمانية والأمنية والأكاديمية الإستراتيجية الإسرائيلية تولي اهتمامًا

مركزيًّا أكثر من أي وقت مضى لـ"الخطر الديموغرافي العربي"، كما أخذت الأصوات الترانسفيرية الداعية إلى ترحيل الفلسطينيين ترحيلا جماعيا تتكاثر لتمتد شاملة معظم أطياف المجتمع السياسي الإسرائيلي.

فلا غرابة إذن في ضوء كل ذلك أن تترافق لديهم دائما "يهودية الدولة" والديموغرافيا والترانسفير و"الوطن البديل" و"الحلم الصهيوني" الذي لا يمكن أن يتحقق ويستكمل من وجهة نظرهم إلا إذا "أصبحت بلادنا خالية من أهلها وأصحابها".

الليكود يستحضر جابوتنسكي

وفي الحلم الصهيوني، فإن أول وأبرز شعار احتل دائمًا قمة الأجندات والبرامج السياسية والأيديولوجية للأحزاب والحركات الإسرائيلية المختلفة كان شعار "أرض إسرائيل الكاملة".

فلم يكن حلم وشعار "أرض إسرائيل الكاملة" موضع جدل، فقد راود هذا الحلم ولا يزال، أقطاب الحركة الصهيونية والكيان الإسرائيلي.

و"إسرائيل الكاملة" دولة غير محدودة المعالم وتتغير حدودها وفقًا لموازين القوة والظروف القائمة ومجريات الأحداث المختلفة، فالأردن جزء من "أرض إسرائيل" في خرائط ومواثيق وبرامج عدد من الحركات الصهيونية والأحزاب الإسرائيلية، وكذلك جنوب لبنان وبقاع أخرى في العالم العربي.

لقد اعتبر أقطاب الصهيونية أن "أرض إسرائيل المعلنة" هي تلك الممتدة من مصادر الليطاني وحتى سيناء، ومن الجولان حتى البحر، وقد خططوا لاستيعاب الملايين من يهود أوروبا الشرقية متقدمين في ذلك بمقولات ونظريات تمثل جوهر الفكر الصهيوني والرؤية الصهيونية.

وفي هذا النطاق أكد يسرائيل كولت وهو أستاذ محاضر في الجامعة العبرية أن "أرض إسرائيل الصهيونية حسب النظرية الجغرافية والسياسية تلك الراسخة في الفكر أو الواقع، هي أرض إسرائيل الممتدة من مصادر الليطاني وحتى سيناء، ومن الجولان حتى البحر، وهي الوطن التاريخي لليهود الذي لا تؤثر فيه الحدود السياسية القابلة للتغير".

واضح تمام الوضوح من المضامين السابقة أن أهداف وأطماع الحركة الصهيونية لا تقف عند حدود فلسطين العربية، بل تتجاوزها، كما تؤكد كتابات كثيرة في الأدبيات الصهيونية، إلى المحيط العربي، وإلى شرقي الأردن تحديدا، إلى "الوطن البديل"، فشرقي الأردن عندهم هو الضفة الأخرى.

بل إن تلك الأهداف والأطماع لا تقف عند مسألة استكمال "الوطن الصهيوني الكبير" كما أراده بن غوريون، بل تتعداها إلى الهيمنة الشاملة على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ويتبين لنا في ضوء كل هذه التصريحات التوراتية الموثقة أننا أمام أدبيات يهودية توراتية وسياسية صهيونية تتحدث عن أن "أرض إسرائيل الكاملة" من النيل إلى الفرات، لتتحول هذه الأحلام التوراتية في زمن الصهيونية السياسية إلى أهداف وخطط ومخططات ومؤامرات صهيونية صريحة.

ثم تحولت هذه الشعارات إلى برامج سياسية ومخططات جاهزة لسحبها من "الجوارير" الحربية في اللحظة المناسبة من وجهة نظرهم، غير أنها أخذت تتفاعل وتتعزز وتنتشر في الآونة الأخيرة لتشمل أوسع مساحة من الخريطة السياسية الحزبية الإسرائيلية.

فأخذ الجدل يتأجج في أروقة الليكود الصهيوني حول "الأردن والوطن البديل" وحول "إسرائيل الكبرى" على نحو أشد تطرفا ووضوحا، وأخذت الأصوات تتعالى الجمعة 2012/02/03، مطالبة بالعودة إلى برنامج جابوتينسكي "ضفتان للأردن: هذه لنا وتلك أيضا" وهو يعتبر عمليا الأردن جزءا مما يسمونه بـ"أرض إسرائيل" التي تشمل فلسطين التاريخية والأردن.

وهذه الأصوات ليست يتيمة ولا منقطعة الجذور والامتدادات، بل هناك مطالب قوية بأن تتبنى قيادة الليكود هذا البرنامج كما قال إيتاي هارئيل، مؤسس البؤرة الاستيطانية "مجرون" لموقع "واينت"، موضحا أن طريق جابوتنسكي "ضفتان للأردن" هي الطريق المناسبة، ويجب الاهتمام بأن تسير قيادة الحزب في هذا الطريق.
وذكر وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس في هآرتس بجابوتنسكي تحت عنوان "يوم التمرد" قائلا "في شهادة أمام لجنة بيل في لندن في الحادي عشر من شباط 1937، قال فلاديمير زئيف جابوتنسكي، إن هدف الصهيونية هو إنشاء دولة يهودية على جانبي نهر الأردن".
فحينما يصر الليكوديون المتشددون في الخريطة السياسية الإسرائيلية بين آونة وأخرى على استحضار شعارهم الجابوتنسكي "ضفتان للأردن"، فإن المسألة إذن ليست عفوية، وليست لمرة واحدة، وليست رد فعل أبدا، بل هي برنامج سياسي معزز بالأيديولوجيا الصهيونية السياسية والتوراتية.
لذلك لم تكن عملية "اقتحام الحدود الأردنية في الثاني والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 2011 على يد مجموعة من المستوطنين المتطرفين" عفوية وبدون مناخات أيديولوجية وسياسية ناضجة، ففي الخلفية كمّ هائل من الأدبيات السياسية والتوراتية التي تزعم أن "الأردن جزء من أرض إسرائيل"، و"أن الدولة اليهودية كان يجب أن تقام على ضفتي الأردن"، و"أن الوقت لم يفت على مثل هذه الدولة".
فرئيس الكنيست الإسرائيلي السابق روبي رفلين كان قد أعلن أن قيام "دولة إسرائيل على ضفتي نهر الأردن هدف قابل للتحقيق الآن أكثر من أي وقت مضى، ويصلح اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ إسرائيل"، مضيفا أن "جابوتنسكي لم يكن مخطئا".
والأدبيات الصهيونية الإسرائيلية التي تتحدث عن ذلك واسعة لا حصر لها، غير أن شارون كان قد شكل دائما خلاصتها المكثفة، فقد أعلن على سبيل المثال بتاريخ 1982/8/30 أن "الأردن هو الدولة الفلسطينية حيث إن 60% من السكان هناك فلسطينيون".
وأكد في مقالة له نشرت في يديعوت أحرونوت 1988/2/26موقفه من الدولة الفلسطينية قائلا "أنا شخصيا أومن ببرنامج الأوتونوميا كجسر سلام بيننا وبين الدولة الفلسطينية القائمة في الأردن".
ثم عاد شارون وصرح في أعقاب فوزه في الانتخابات عام 2001 للصحيفة الألمانية فوكس قائلا "أيضا شرقي الأردن جزء من أرض إسرائيل".
وهكذا نجد أننا ما زلنا أمام مشروع صهيوني استعماري استيطاني اقتلاعي إحلالي كبير ومرعب، يستهدف فلسطين والأردن معا، ليصل إلى حدود الفرات، بل إن هذا المشروع لن يتوقف أبدا، وربما يشهد مستقبلا المزيد من التصعيد والترجمات الاحتلالية على الأرض.
ونجد أنفسنا أمام خريطة سياسية إسرائيلية تمتد مساحتها الحزبية لتشمل الليكود وتفريخاته اليمينية، وأمام برامج سياسية مسعورة يجمعون عليها وتتطلع إلى ابتلاع فلسطين من بحرها إلى نهرها، وكذلك لابتلاع الضفة الشرقية برمتها أيضا.

الوحدة الفلسطينية الأردنية

الواضح إذن، في ضوء هذا الكمّ من الأدبيات والبرامج والمواقف الإسرائيلية، هو أن استحضار "الوطن البديل" و"ضفتان للأردن"، بين آونة وأخرى، وفي قلب الكنيست، وفي قلب أكبر معسكر سياسي حزبي إسرائيلي هو الليكود اليميني المتشدد الجابوتنسكي، ليس مسألة إعلامية أو استهلاكية للرأي العام، وإنما هو مسألة حقيقية وحاضرة في البرامج والأيديولوجيات الصهيونية.

وتقف وراء هذه الدعوات لوبيات تنتمي وفق أحدث المعطيات إلى مجالس المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، التي تطالب على مدار الساعة مدعمة بفتاوى الحاخامات، بالتهويد الكامل الشامل للقدس والضفة، وبالانتقال في مشروع الاستيطان والتهويد إلى الضفة الأخرى.. الشرقية وفق البرنامج الجابوتنسكي.

وهذا يعني أن المطامع الصهيونية في الأردن لا تزال قائمة وتتجدد بقوة، وربما لا يكون ذلك اليوم الذي تصبح فيه هناك أغلبية صهيونية تطالب باجتياح الضفة الشرقية ببعيد، إذا لم يستيقظ الفلسطينيون والأردنيون والعرب.

وهذا يستدعي وحدة وطنية فلسطينية أردنية حقيقية على الأرض، وحدة واعية ناضجة في مواجهة الأطماع والمشاريع والتهديدات الصهيونية المتصاعدة، وفي مواجهة مشروع الوطن البديل، و"ضفتان للأردن"، وحدة تسقط تلك البرامج التي توظف "الوطن البديل" كفزاعة تعمق الهوة والتفكك بين الفلسطينيين والأردنيين.

والواضح من السياسات والأجندات الإسرائيلية التفاوضية على سبيل المثال، أن مطلب "الاعتراف الفلسطيني والعربي والدولي بإسرائيل، دولة للشعب اليهودي" أصبح يحتل الأجندات السياسية الإسرائيلية الحزبية والحكومية والإعلامية والأكاديمية.

كما أخذت المؤسسة الأمنية السياسية الإسرائيلية تربط مستقبل عملية المفاوضات والسلام المزعوم بهذا المطلب، بل إنها تربطه على نحو إستراتيجي بالأساطير المؤسسة للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل من جهة، وكذلك بهواجس وجود ومستقبل تلك الدولة من جهة أخرى، استنادا إلى حسابات إستراتيجية كان منظروهم الأوائل قد تحدثوا عنها.

فهذا المطلب الذي أصبح شرطا إسرائيليا يحظى بالإجماع السياسي الإسرائيلي، يحملنا إلى بداياتهم وأساطيرهم وإلى خطابهم الإعلامي الوجودي ومرتكزاته الأيديولوجية والثقافية.

ويحملنا في الخلاصة المكثفة إلى أن نتعامل مع حكاية "الوطن البديل" وشعار "ضفتان للأردن" بمنتهى الجدية والمسؤولية.

ونعتقد باقتناع راسخ أن الوحدة الوطنية الأردنية تبقى الحصن المنيع الذي تتحطم عليه البرامج والأجندات والأهداف الصهيونية السياسية والتوراتية.

الجزيرة نت، الدوحة، 2012/2/19

85. مفهوم "إسرائيل" لحدود الدولة الفلسطينية

باراك رافيد

بعد ثلاثة اسابيع من نهاية المحادثات التي جرت بين الفلسطينيين واسرائيل في العاصمة الاردنية برعاية العاهل الاردني الملك عبد الله، كشف مسؤولون اسرائيليون عن رؤيتهم لتطورات المحادثات الفاشلة. ورغم لعبة تبادل اللوم المشتركة، فان الصحيفة الاسرائيلية تقول ان ما عرضه رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو يماثل الى حد كبير الموقف الذي اعلنته تسيبي ليفني خلال مؤتمر أنابوليس. ونسبت الصحيفة الى مسؤول اسرائيلي قوله ان الاجتماع الذي عقد في 3 كانون الثاني (يناير) بدأ بحضور مسؤولين اردنيين وفلسطينيين واسرائيليين اضافة الى ممثلي "الرباعية الدولية". وقد طرح كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات مستندين: احدها يتعلق بالموقف الفلسطيني من موضوع الحدود والثاني بالموقف الفلسطيني تجاه الامن. وحول موضوع الحدود طالب الفلسطينيون بالعودة الى حدود 1967 مع القبول بتبادل اراض بنسبة 1.9 في المائة من الضفة الغربية. وفي موضوع الامن، حسب قول الصحيفة الاسرائيلية، فان

الفلسطينيين وافقوا على دولة منزوعة السلاح (خالية من الاسلحة الثقيلة) وعلى تمركز قوة دولية على الحدود بين اسرائيل والاردن، بشرط عدم وجود جنود اسرائيليين هناك وبعد الاجتماع العام، انتقل الجانبان الى اجتماع أصغر يضم ممثلي الاردن وفلسطين واسرائيل. وحسب قول مسؤول اسرائيلي فان الفلسطينيين طالبوا على الفور بتجميد البناء الاستيطاني، وتحرير الاسرى وشددوا على انه من وجهة نظرهم فان المحادثات تنتهي في 26 يناير، وهو الموعد الذي قررته "الرباعية" لختام المفاوضات بشأن الحدود والامن. في الوقت ذاته قدم مولخو 21 مستندا تشتمل على كل الموضوعات التي تهم اسرائيل في المباحثات، وتشمل الحدود، القدس، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الاستفزاز الفلسطيني، وامورا اخرى. ورغم ان المستندات اشتملت على كل النقاط، فانها لم تتناول ايا من المواقف الاسرائيلية. ولم يحقق الاجتماع تقدما يذكر اللهم الا ان الجانبين اتفقا على عقد اجتماعين اخرين خلال الشهر نفسه. وتروي الصحيفة الاسرائيلية انه في الاجتماع الثاني الذي عقد في 9 يناير بين مولخو وعريقات، وهذه المرة في نطاق اضيق، حضر فريقا التفاوض الفلسطيني والاسرائيلي الى جانب وزير خارجية الاردن ناصر جوده وكبير مستشاريه. تحدث مولخو عن مستقبل المستوطنات في الدولة الفلسطينية. هل سيتم اخلاؤها ام سيسمح لها بالبقاء؟ ويبدو من السؤال ان موقف نتنياهو من قضية الحدود يريد بقاء بعض المستوطنات حيث هي في دولة فلسطينية وعدم اخلائها. وقال احد كبار المسؤولين الاسرائيليين ان "عريقات ابلغنا انه يفضل عدم الرد على السؤال. ولم نحصل حتى اليوم على اي رد". واثار مولخو موضوع علاقة السلطة الفلسطينية بـ"حماس" والوضع في قطاع غزة. ورد عريقات بان الدولة الفلسطينية ستكون "ديمقراطية قوية". وفي 14 يناير عقد الاجتماع الثالث، لكنه لم يثمر. وخلال اجتماع عقد في 18 يناير صحب الوفد الاسرائيلي معه رئيس دائرة التخطيط الاستراتيجي في دائرة التخطيط بالجيش الاسرائيلي الجنرال عساف اوريون لتلخيص الموقف الاسرائيلي فيما يتعلق بالترتيبات الامنية. لكن الفلسطينيين رفضوا السماح له بالحديث. وقال مسؤول اسرائيلي "حضرنا الاجتماع وتأخرنا لساعة ونصف لان الفلسطينيين لم تكن لديهم الرغبة في سماع ما يقوله جنرال اسرائيلي. وقالوا انهم ليسوا مستعدين للاستماع الى حديث شخص عسكري". وبعد ان دخل الوفدان الغرفة، سلم عريقات الى مولخو طلبا باطلاق سراح عضو حركة "حماس" رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك، الذي كانت السلطات الاسرائيلية قد اعتقلته قبل ايام. وجرى تسريب الرسالة بعد ساعات قليلة الى وسائل الاعلام الفلسطينية. وقدم الوفد الاسرائيلي مستندات الى الفلسطينيين تشتمل احداها على استفزاز ضد اسرائيل في وسائل الاعلام الفلسطينية. ونقل المستند ما قيل ان مفتي القدس دعا الى قتل اليهود. الا ان عريقات رفض تلك الادعاءات وقال لمولخو ان هذه "الاتهامات غير صحيحة، وفي نهاية المطاف عليكم الاعتذار عن هذا الافتراء". وفي 25 يناير، اليوم الذي سبق الموعد الذي هدد الفلسطينيون بان ينسحبوا فيه من المحادثات، جرت الجلسة الاخيرة من المحادثات بين الجانبين. وخلالها عرض مولخو اقتراح نتنياهو بشأن حدود الدولة الفلسطينية. وقالت الصحيفة الاسرائيلية ان مولخو عرض عدة مبادئ: 1- رسم الحدود بحيث تشمل اكبر عدد من الاسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية واقل عدد من الفلسطينيين. 2- تضم اسرائيل الكتل الاستيطانية الكبيرة، دون تحديد لما يعتبر "كتلا" او حجمها. 3- حل مشكلة الحدود والامن فيما يتعلق بالضفة الغربية، وبعد ذلك فقط يمكن التتحدث عن موضوع القدس. 4- تحتفظ اسرائيل بوجود في غور الاردن لمدة من الزمن. ولم يذكر مولخو طول تلك المدة ولا نوع الوجود. وقد تساءل عريقات مطالبات بتوضيحات: ما اذا كانت اسرائيل تقبل بحدود 1967 كأساس تقوم عليه مفاوضات الجانبين، وما اذا كانت اسرائيل تقبل مبدأ تبادل الاراضي وما هي نسبة الاراضي التي تريد اسرائيل ان

تضمها اليها، وما اذا كان لدى اسرائيل خريطة تبين الحدود المقترحة، وما اذا كانت ترغب في اخلاء المستوطنات وغيرها. ورد مولخو "ساجيبك على هذه التساؤلات في الاجتماع المقبل"، الا انه لم يعقد اجتماع اخر، ففي اليوم التالي قال الفلسطينيون انهم لن يستأنفوا المحادثات ما لم تجمد اسرائيل البناء الاستيطاني وتعلن قبولها بمبدأ حدود 1967. وقال مسؤول اسرائيلي "لا ندري ما سيقرره الفلسطينيون، وان كنا نعتقد انهم سيواصلون حملتهم في الامم المتحدة".

"هآرتس"، 2012/2/19
القدس، القدس، 2012/2/20

86. محددات التعامل الإسرائيلي مع التهديدات الإقليمية

د. عدنان أبو عامر

تعيش (إسرائيل) حالة من المخاوف التقليدية منذ قيامها من الجيران الأقوياء، ولطالما سعت لإضعاف دول الجوار، لكن في إطار الأوضاع الجديدة في المنطقة، وتوالي سقوط الأنظمة القديمة، يتّضح أنّ ضعفها، لا يقلّ خطراً عن تعاظم قوّتها.

كما أن عدم استقرار الأنظمة في الدول المجاورة لها، وعدم مراقبة الحدود يشكّل تهديداً كبيراً لها، ولذلك ترى أن عليها إدراك الواقع الجديد، والسعي للتواصل مع اللاعبين الجدد على مسرح المنطقة، ما يعني ضرورة تسوية الخلافات مع تركيا، والتعاون معها لتحقيق مصلحة مشتركة، للمحافظة على استقرار المنطقة، بما يصبّ في مصلحتهما.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تستند نظرية الأمن الإسرائيلية في الأساس على قدرة ردعها لجيرانها، وفي ظل غياب سلطة مركزية في تلك الدول بسبب نشوب حرب أهلية، أو وجود حاكم ضعيف، أو عدم وجود حاكم أصلاً، ليس واضحاً كيف ستنجح (إسرائيل) في ردع أيّ دولة منها.

خاصة وأن الأنظمة العربية الواقعة تحت الضغوط الشعبية قد تلجأ للمبادرة بشنّ عملية عسكرية ضدّ (إسرائيل) في محاولة يائسة للبحث عن شرعية لها، وهو ما ينطبق على الأنظمة التي في طريقها للسقوط، وعلى الأنظمة الجديدة التي لم تؤسّس بعد شرعيتّها، كما أن ضعف رقابتها على حدودها مع (إسرائيل)، يتيح الإمكانية لتنظيم هجمات عليها انطلاقاً من تلك الحدود.

مع العلم أن قدرة جيش الاحتلال على مواجهة تلك التحدِّيات، لا يلغي فرضية أن قدرة (إسرائيل) على التأثير في مجريات الأحداث في دول الجوار محدودة للغاية، رغم أنها تستطيع القيام بأمور أخرى عدّة من قبيل:

1. إحداث تغيير جوهري في طريقة النظر لطبيعة التهديدات التي يخلقها الوضع الجديد.
2. الإسراع بتطوير أدوات ردع تتناسب مع العناصر الجديدة التي تهدِّدها.
3. إدراك ما يحدث حولها جيداً.
4. تركيز الجهود على فهم البيئة المحيطة.
5. الانتقال من الاهتمام بالنخبة والمؤسّسات السياسية التقليدية للتركيز على فهم اللاعبين الجدد على مسرح الأحداث، بمن فيهم من لا ينتمي للمؤسسات السياسية.
6. تعميق التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية التي تشارك (إسرائيل) مخاوفها، والمستعدّة للتعاون معها في محاولة لخلق واقع إقليمي أكثر راحة.

وفي حين أن التقديرات الإسرائيلية تذهب إلى حد أن الإخوان المسلمين يتخذون موقفا براغماتياً تجاه (إسرائيل)، وأن النية لديهم تتجه للحفاظ على معاهدة السلام، مع رفض تطبيع العلاقات، وأن الأزمة الأمريكية المصرية تهدد بإلغاء المساعدات ستكون من مصلحة الحركات الإسلامية.

لكن التسريبات التي تصل تل أبيب تقدر أن يتولى الإخوان المسلمون تشكيل الحكومة القادمة، وقد جهزوا قائمة المرشحين لتولي الحقائب الوزارية المهمة فيها، وأن المرشح لرئاسة الوزراء هو المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة، بينما سيتولى 16 وزيرا ينتمون لها حقائب الخارجية، الإسكان، الاقتصاد، السياحة والصحة.

مع العلم أن مصر توجد في ذروة تجربة ثورية، وتاريخها الطويل يدل على أن التغييرات الدراماتيكية المتبلورة فيها ستؤثر على سياقات الشرق الأوسط بأسره، وهو ما يعني أن الوضع قابل للانفجار فيها، وسيؤثر حتماً على (إسرائيل)، التي يتطلب منها ذلك أن تقوم بتغيير في رؤيتها لحماية حدودها الجنوبية – الغربية.

في سياق متصل، تخشى محافل سياسية إسرائيلية من التسريبات القائلة بأن حركة حماس قد تسعى للاتفاق مع الإخوان المسلمين في الأردن، ذوي الثقل السياسي فيه، وتحريض الجانبين ضدّ الملك، وما تواليه من شرائح اجتماعية، مما سيدفع به لتعزيز التنسيق الأمني الإسرائيلي الأردني للصمود أمام تعاظم نفوذ حماس.

علماً بأن نظام الملك عبد الله ذو أولوية إستراتيجية لدى تل أبيب، بما يعني الإبقاء عليه، بسلامه البارد، مشكِّلاً منطقة عازلة بين (إسرائيل) والعراق، وإلا سيؤدِّي ذلك لفوضى عارمة في الأردن، وفوضى في الضفة الغربية.

كما أن العلاقات مع الأردن تمر اليوم بوضع غير مريح، في ضوء تزايد انزعاج عمان من تصريحات بعض الإسرائيليين بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، رغم نفي الجانب الرسمي.

فلسطين أون لاين، 2012/2/26

87. الاردن لا يريد الفلسطينيين

موشيه آرنس

يمنع الاردن دخول أكثر من ألف فلسطيني علقوا على طول حدود سوريا مع الاردن برغم أنه سمح لـ 100 ألف لاجيء سوري بالدخول الى داخله. ويُقدرون انه يسكن في سوريا نصف مليون لاجيء فلسطيني وإن آخر شيء يريده حكام الاردن هو السماح لهم بالمرور الى داخله. ان حكام الاردن يعتقدون ان لديهم مشكلة سكانية وأن فلسطينيين آخرين غير مرغوب فيهم في الاردن.

لسنا دولة فلسطينية، يكرر متحدثون اردنيون القول. والادعاء الذي يُثار بين الفينة والاخرى أن الاردن هو فلسطين يعتبر في عمان دعاية مضادة للنظام. كم تغيرت الامور منذ أرسل الملك عبد الله الأول الفيلق الاردني بقيادة ضباط بريطانيين مسلح بسلاح بريطاني لقطع نهر الاردن في 1948. ومع نهاية الحرب ضم الملك محافظة القدس ويهودا والسامرة التي احتلها الفيلق ومنح سكان المكان جنسية اردنية وجعل الفلسطينيين أكثرية في الاردن. وترى قيادة فتح ان الاردن كان فلسطين حقا ولهذا حاولت المنظمة في 1970 في 'ايلول الاسود' الاستيلاء على الدولة.

يمكن ان نتذكر عدم ثبوت الحدود وتغيرات الهويات القومية في الشرق الاوسط، حينما نفكر كيف وُلد قبل 90 سنة الكيان الذي يسمى اليوم المملكة الاردنية. في 1921 أسرع وزير المستعمرات البريطاني ونستون

تشرتشل وسافر من لندن الى الشرق الاوسط، وفي لقاء في القدس مع الأمير عبد الله ابن الشريف حسين من مكة عرض عليه ارض اسرائيل شرقي الاردن وهي ثلاثة أرباع المنطقة التي كان يفترض ان تكون وطنا قوميا للشعب اليهودي. ووعده تشرتشل ان تبقى هذه المناطق مغلقة أمام المهاجرين اليهود الذين لن يُسمح لهم باستيطان المنطقة، بخلاف التفويض الانتدابي من عصبة الامم.

على أثر هذا الاقتراح السخي على حساب الشعب اليهودي تم في 1922 قبول الكتاب الابيض لتشرتشل الذي أعلن أنه 'سُمعت تصريحات بلا صلاحية وكأن الهدف هو انشاء فلسطين تكون كلها يهودية. قالوا ان فلسطين ستصبح يهودية مثلما أن انجلترا هي انكليزية. وترى حكومة جلالته هذه التوقعات غير عملية وليست عندها أية نية كهذه'. وكان هذا التصريح علامة على بدء تراجع بريطانيا عن التزاماتها التي عبر عنها تصريح بلفور وواجباتها بحسب التفويض الانتدابي من عصبة الامم.

ان ما بدأ بصفته كلاما على ما وراء الاردن أصبح على مر الزمن تحت الرعاية البريطانية مملكة شرقي الاردن. وفي 1949 غُير اسمها ليصبح المملكة الاردنية وهكذا وُلدت الأمة 'الاردنية'.

في الانتفاضة الاولى فك الملك حسين الارتباط القانوني والاداري بيهودا والسامرة وشرقي القدس. وفي 2009 بدأ ابنه الملك عبد الله في مسار الغاء جنسية الفلسطينيين الاردنية. وما يزال الفلسطينيون الى الآن أكثرية السكان في الاردن، أما الباقون فقبائل بدوية. فاذا قبلنا زعم ان البدو في اسرائيل هم فلسطينيون أمكن أن ننظر الى سكان الاردن جميعا على أنهم فلسطينيون. وعندها فان من يقترحون انشاء دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة يدعون في الحقيقة الى انشاء دولة فلسطينية ثانية . كما يوجد اليوم دولتان كوريتان.

تعارض المؤسسة الامنية الاسرائيلية حل 'الاردن هو فلسطين' وبحق. فجيش الاردن واجهزته الامنية تجابه بصورة ناجعة جهات تحاول ضعضعة نظام الملك وتريد ان تجعل الاردن دولة فلسطينية. وهو يتعاون مع اسرائيل على مكافحة الارهاب ويساعد على الحفاظ على الهدوء على الحدود الاسرائيلية الاردنية. واسرائيل غير معنية بسيطرة فلسطينية على الاردن. قد يكون الملك عبد الله يحارب حربا خاسرة لأنه توجد هنا موجة سكانية ربما لا يُستطاع ردها.

هآرتس 2012/4/17
القدس العربي، لندن، 2012/4/19

88. حكومة جديدة في الاردن

عوديد عيران

في الأردن رؤساء الحكومات لا يستقيلون، بل يستبدلون. هذا أحد الاسباب التي يجعل من الصعب التصديق بان عون الخصاونة استقال بالفعل في 26 نيسان بينما كان في خارج الدولة، في زيارة الى تركيا. ومن جهة اخرى، تكليف رئيس الوزراء الجديد فايز الطراونة كان عاجلا ورسالة الملك التي حظيت بنشر فوري، هي رسالة غير عادية في شدة الانتقاد الذي يوجهه الملك لرئيس الوزراء المنصرف وهي تدل على تنحية اكثر مما هو على استقالة. في كتاب التعيين يثني الملك ويلمح بدور الطراونة، الذي عمل رئيسا للحكومة في الفترة الانتقالية في نهاية عهد الحسين، في نقل الحكم الى الملك الحالي عبدالله الثاني. الانتقال الهادىء وعديم الصدمة يبرر ثناء الملك على الطراونة.

يوضح الملك للطراونة بانه يعينه لفترة انتقالية يتعين عليه فيها أن ينهي الاصلاحات المتعلقة بقانون الاحزاب، تشكيل المحكمة الدستورية، تشكيل لجنة الانتخابات وبالطبع قانون الانتخابات. ويشير الملك الى

أن هذا القانون يرمي الى الضمان بان يكون المجلس النيابي بالفعل يمثل كل الاردنيين... بدرجة التمثيل العادل الاعلى' كل هذا من أجل اجراء الانتخابات قبل نهاية السنة. ويضيف الملك بانه يجب اجراء انتخابات للبلديات، وضمان حرية الصحافة وتسريع الاصلاحات الاقتصادية بالتوازي مع الاصلاحات السياسية. تشديد خاص يعطيه كتاب الملك لمعالجة الفساد واستكمال الخطط العليا للتنمية في موضوعي الطاقة والمياه.

ويتخذ الملك نهجا تصالحيا تجاه المتظاهرين بقوله للطراونة انه يجب معاملتهم 'بشكل حضاري'، وانطلاقا من الحاجة الى فهم الدوافع والاسباب، من أجل ضمان المساعدة في تعزيز العلاقة بين الشعب ومؤسسات الدولة. ولم ينسَ كتاب الملك قوات الامن، مشيرا الى الحاجة الى تلبية احتياجاتها. وبالطبع الفلسطينيين، الملك يشدد على تأييد اقامة دولة فلسطينية قابلة للعيش في حدود 67 وعاصمتها شرقي القدس 'نحن الهاشميين سنواصل القيام بدورنا التاريخي في حماية الاماكن المقدسة للاسلام والمسيحيين في القدس'.

الحكومة أدت اليمين القانونية في 2 أيار وتضم 30 وزيرا، 12 منهم كانوا في الحكومة المنصرفة بمن فيهم وزير الخارجية ناصر جودة.

قانون الانتخابات هو بالطبع الاصعب على الحكومة الجديدة وعلى الملك، الذي يحاول المناورة بين مطلب المعارضة ولا سيما الاخوان المسلمين بالتمثيل النسبي الكامل الذي يعكس بالطبع التأييد لهم بينما يحاول الملك عرض صورة صاحب السيادة المعني بالاصلاح دون أن يخسر سيطرة النظام على البرلمان. ينبغي الافتراض بان رجل القانون الذي فيه اوقف رئيس الوزراء المعتزل عون الخصاونة امام معاضل شديدة وفي موقف مواجهة مع الملك. ايجاد صيغة توفق بين مطالب المعارضة وبين إرادة البقاء السياسي للاسرة المالكة، هي مهمة شبه متعذرة، حين يستمد 'الاخوان المسلمون' التشجيع من انتصار الحزب الام في مصر ومن انتصارهم في انتخابات اتحاد المعلمين في الاردن.

الصيغة الحالية التي ارسلت الى البرلمان الاردني في بداية نيسان 2012، قبل استقالة/ اقالة الخصاونة، استقبلت بالانتقاد. حسب هذه الصيغة، كل ناخب ينتخب ثلاثة مرشحين اثنين في محافظات انتخابية موسعة لم تتحدد بعد وواحد من قائمة قطرية للاحزاب التي ستتقدم الى الانتخابات. ومع أن هذه هي المرة الاولى التي ستعرض فيها قوائم قطرية على الناخب، الا ان عدد المرشحين الذين سينتخبون في الانتخابات القطرية والنسبية لن يصل الى 50 في المائة من اعضاء مجلس النواب كما تطالب المعارضة. فقط 15 مرشحا قطريا من اصل 138 عضوا في البرلمان، تقرر مسودة القانون، سينتخبون في الانتخابات القطرية والقائمة القطرية لن تتمكن من ان تحظى فيها بأكثر من 15 منهم. الهدف واضح تقليص تمثيل 'جبهة العمل الاسلامي'، الذراع السياسي للاخوان المسلمين.

بفهمه الحاجة الى اسناد دولي لخطوته، يوظف الملك جهودا لتحقيق دعم لخطواته ودعم لمعالجته المعاضل التي يطرحها الواقع الاردني المميز. فقد زار الملك بروكسل، عاصمة الاتحاد الاوروبي وستراسبورغ، مقر البرلمان الاوروبي، ولدى عودته التقى بسفراء الاتحاد الاوروبي. كما أنه التقى مع مساعدي سناتورات وأعضاء كونغرس امريكيين. في هذه اللقاءات عرض الملك مذهبه الفكري في موضوع قانون الاحزاب، والذي يفهم منه أن الملك يفكر بتعابير ثلاثة احزاب (يمين، يسار ووسط) برامجها على مستوى وطني ولا تتناول المصالح الخاصة التفصيلية، رسالة الى الاخوان المسلمين، الذين سيسعون الى أن يعرضوا برنامجا سياسيا اقتصاديا واسعا، يشذ عما يعرض في المظاهرات الاسبوعية للمنظمة.

تحفظ المعارضة (الاخوان المسلمين ودوائر يسارية) على تعيين الطراونة من خلال مظاهرات يوم الجمعة (4 أيار 2012)، والتي تمثلت بالدعوة الى الغاء اتفاق السلام مع اسرائيل من تشرين الثاني 1994، الاتفاق الذي كان الطراونة احد مهندسيه في الطرف الاردني. مئات المتظاهرين وصفوا اتفاق السلام باتفاق الاستسلام. وانتشرت المظاهرات ايضا الى مدن في الجنوب تعتبر معقل التأييد للاسرة المالكة. في المظاهرات الاخيرة لم تطلق ولم تظهر الشعارات التي تدعو الى الاصلاحات وكان واضحا بان التركيز على الموضوع الاسرائيلي يرمي الى التشكيك بمصداقية الطراونة بصفته شخصا ليس مقبولا من كل اطراف المجتمع في الاردن.

في 6 أيار 2012 عين الملك لجنة شؤون الانتخابات. على رأسها عين الملك عبد الاله الخطيب والى جانبه أربعة اعضاء آخرين، ذوي خلفية قانونية. الخطيب، الذي شغل منصب وزير الخارجية في عدة حكومات في الاعوام 1998 2002 نسق، تحت مسؤولية الامين العام للامم المتحدة، النشاط السياسي في موضوع ليبيا ونال تقديرا شديدا. دور اللجنة الاشراف على كل مراحل عملية الانتخابات وضمان أن تكون نتيجة العملية 'مجلس نيابي يعبر عن الارادة الحقيقية للشعب، يمثل كل عناصر المجتمع...' جملة ما فيها من اشكالية سبق أن فصلت. ردود الفعل الاولية على تشكيل اللجنة كانت ايجابية ولكن مع كل اهمية تشكيلها وتعيين رئيسها الذي ليس موضع خلاف فان شفافية وسلامة الانتخابات هي مسألة ثانوية.

يبدو أن الملك سيضطر الى تلطيف حدة مشروع القانون وزياد عدد المنتخبين في القوائم القطرية وان كان المعدل النهائي لن يكون نصف عدد اعضاء البرلمان. دون جهود لقبول جزء من مطالب المعارضة فان هذه قد تقاطع الانتخابات وتشكك في تمثيل البرلمان التالي. كما ينبغي الافتراض بان في هذه المرحلة سيمتنع الملك وحكومته عن تعيين سفير اردني جديد في اسرائيل كي لا يفاقم منظومة العلاقات الحساسة مع المعارضة. يحتمل أن تتوسع هذه السياسة ايضا لتشمل خطوات علنية اخرى في العلاقات بين الدولتين.

نظرة عليا 2012/5/17

القدس العربي، لندن، 2012/5/18

89. صورة وكريكاتيرات مختارة:

31

للتطبيع
مع العدو الصهيوني